جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الموضوع :

البعد الأمني في السياسة الخارجية الروسية تجاه دول أسيا الوسطى

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية

من إعداد الطالبين:

* بوغازي وليد

* بودرعو زهير

تحت إشراف:

* د . بوالجدري فيصل

أعضاء لجنة المناقشة :

الاسم و اللقب	الرتبة	مؤسسة الانتماء	الصفة
براك صورية	أستاذة محاضرة	جامعة 20 أوت سكيكدة	رئيسا
فيصل بوالجدري	أستاذ محاضرا	جامعة 20 أوت سكيكدة	مشرفا ، مقررا
سالو حمزة	أستاذ مساعدا	جامعة 20 أوت سكيكدة	ممتحنا

السنة الجامعية 2019 / 2020

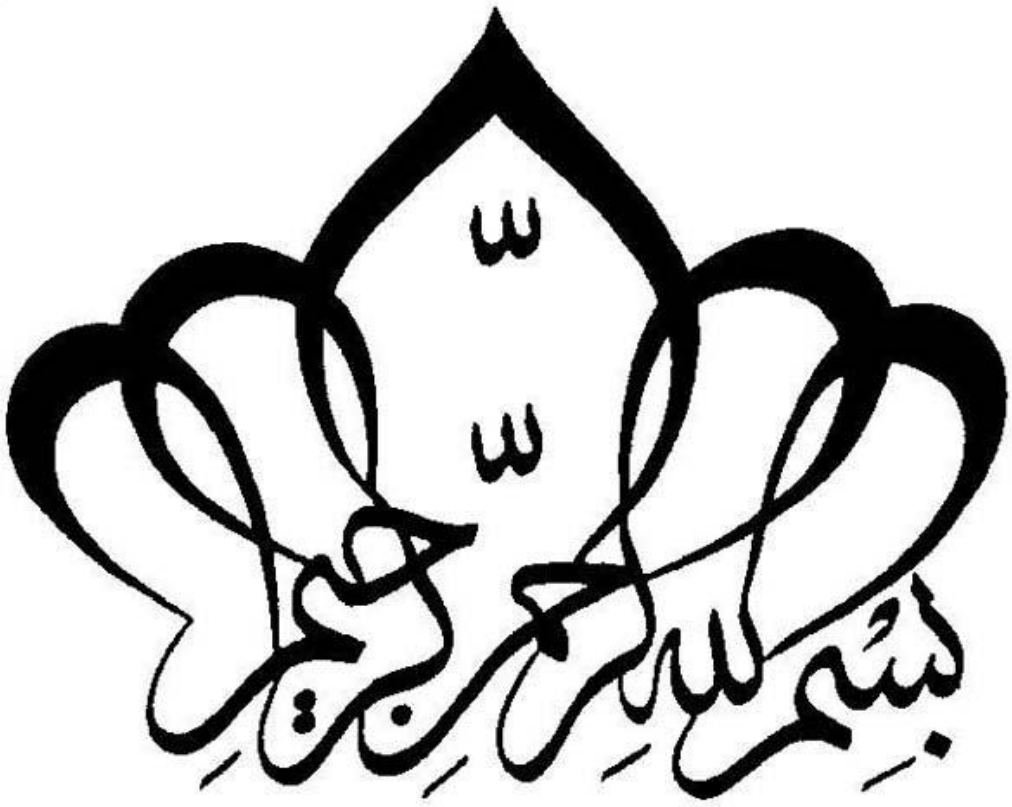
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا ۚ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ﴾

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى أمي و أبي اللذان كان سندا لي في حياتي و مشواري الدراسي و أهدي هذا العمل أيضا إلى كل أفراد عائلتي

إهداء

إلى الزملاء والزميلات، الذين لم يدَّخروا جهدًا في مدِّي بالمعلومات والمراجع .

أهدي إليكم هذا العمل المتواضع

داعيًا المولى -سبحانه وتعالى- أن تُكلَّل بالنجاح والقبول من جانب أعضاء لجنة المناقشة المُبجَّلين.

كلمة شكر :

أولا الشكر لله الذي لا إله إلا هو وحده لا شريك له

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك. ولا يطيب النهار إلا بطاعتك.

ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك.

ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك إلى من بلغ الرسالة و أدى الأمانة...

ونصح الأمة...إلى النبي الرحمة والنور عليه

"سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام"

إلى الذين حملوا قدس رسالة في الحياة.وإلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة إلى جميع"أساتذتنا الكرام."إلى كل من ساهم في إرشادنا ولو بكلمة بسيطة بكل شكر و احترام و تقدير.كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف الدكتور "بوالجدري فيصل" و إلى لجنة المناقشة على قبولها مناقشة هذا البحث.

خطة الدراسة :

المقدمة :

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي و النظري للدراسة

المبحث الأول : مفهوم الأمن

المطلب الأول : الأمن باعتباره مفهوما متنازعا حوله

المطلب الثاني : الأمن بين أفقية الأبعاد و عمودية المستويات

المطلب الثالث : المقاربات النظرية المفسرة للأمن

المبحث الثاني : مفهوم السياسة الخارجية

المطلب الأول : تعريف السياسة الخارجية و المفاهيم المرتبطة بها

المطلب الثاني : محددات السياسة الخارجية

المطلب الثالث : وسائل و مؤسسات تنفيذ و صناعة السياسة الخارجية

المبحث الثالث : الأهمية الإستراتيجية لمنطقة أسيا الوسطى

المطلب الأول : مفهوم النظام الإقليمي و تطبيقاته على منطقة آسيا الوسطى

المطلب الثاني : الخصائص الجيوسياسية لمنطقة آسيا الوسطى

المطلب الثالث : الواقع الاقتصادي و الحضاري و السياسي لمنطقة آسيا الوسطى

الفصل الثاني : مهددات الأمن الروسي القادمة من جيوسياسية آسيا الوسطى

المبحث الأول : التهديدات الأمنية في آسيا الوسطى

المطلب الأول : التهديدات التقليدية

المطلب الثاني : التهديدات غير تقليدية

المطلب الثالث : الحراك السياسي في دول أسيا الوسطى

المبحث الثاني : توسع حلف شمال الأطلسي شرقا نحو منطقة أسيا الوسطى باعتباره تهديدا للأمن القومي الروسي

المطلب الأول : دوافع و أهداف التوسع

المطلب الثاني :جدلية العلاقة بين روسيا و حلف الناتو

المطلب الثالث :طبيعة التهديدات المترتبة على توسع الحلف نحو آسيا الوسطى

المبحث الثالث : الأمن الروسي ضمن صراع المصالح الدولية على آسيا الوسطى

المطلب الأول : الوجود الأمريكي في منطقة آسيا الوسطى

المطلب الثاني : مجال التأثير التركي و الإيراني في المنطقة

المطلب الثالث :الإستراتيجية الأمنية الصينية في المنطقة

الفصل الثالث :تكلفة التواجد الروسي في منطقة آسيا الوسطى

المبحث الأول : التحديات الأمنية لروسيا في منطقة آسيا الوسطى

المطلب الأول : مدركات التهديد في السياسة الأمنية الروسية

المطلب الثاني : الوجود العسكري الروسي في آسيا الوسطى

المطلب الثالث : الحرب على الإرهاب في صلب الإستراتيجية الأمنية الروسية في منطقة آسيا الوسطى

المبحث الثاني :الإستراتيجية الأمنية الروسية في منطقة آسيا الوسطى: فرصها و قيودها

المطلب الأول : أهداف السياسة الأمنية في منطقة آسيا الوسطى

المطلب الثاني :آليات تنفيذ السياسة الأمنية في منطقة آسيا الوسطى

المطلب الثالث : تقييم الإستراتيجية الأمنية الروسية في منطقة آسيا الوسطى

الخاتمة :

ملخص البحث :

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل و دراسة توجهات السياسة الخارجية الروسية في بعدها الأمني تجاه دول منطقة أسيا الوسطى ، و ذلك لما تمثله هذه المنطقة من أهمية قصوى على الساحة الإقليمية و الدولية ، و لطالما كانت أسيا الوسطى و لا تزال ذات أهمية خاصة لروسيا بحكم موقعها الاستراتيجي و هذا ما جعل روسيا تبني سياسته الخارجية تجاه المنطقة وفق الأبعاد الأمنية من أجل حماية مصالحها في المنطقة و الحفاظ على الأمن القومي الروسي و الإقليمي في دول منطقة آسيا الوسطى و لمعالجة الموضوع حاولنا الإجابة على إشكالية الدراسة التالية :

كيف تتفاعل روسيا أمنيا مع مخرجات البيئة الجيوسياسية لمنطقة أسيا الوسطى ؟

فلقد اتبعت روسيا مختلف الوسائل في سياستها الخارجية نحو دول منطقة آسيا الوسطى بغرض إيجاد توافق مع حكومات هذه البلدان من أجل بسط نفوذها على المنطقة و تجلى هذا من خلال تواجد قواعد عسكرية روسية في المنطقة بالإضافة إلى توقيع معاهدات و اتفاقيات مع دول المنطقة و من أهمها منظمة شنغهاي للتعاون الإقليمي .

كما ترتبط الإستراتيجية الروسية في المنطقة ارتباطا مباشرا بالدفع نحو تعاون متعدد الأطراف بين روسيا و دول أسيا الوسطى في مجال الأمن ، و الهدف الرئيسي من هذا التعاون هو تشكيل نظام أمني فعال في فضاء ما بعد الاتحاد السوفياتي و تعزيز الأمن الإقليمي بمشاركة نشطة من دول أسيا الوسطى .

كما تستعرض الدراسة أيضا جانب من التنافس الإقليمي و الدولي في المنطقة بسبب الأهمية الإستراتيجية للمنطقة و ما تملكه من ثروات حيوية تسيل لعاب كبرى دول العالم و دول المنطقة ، هذا إلى محاولة إبراز تأثير هذا التنافس على البعد الأمني الروسي في المنطقة .

Summary :

This study aimed at analyzing and studying the orientations of the Russian foreign policy in its security dimension towards the countries of Central Asia . because of the paramount importance this region represents on the regional and international arena . and Central Asia has always been and continues to be of special importance to Russian by virtue of its strategic location and this is what made Russia adopts its foreign policy towards the region in accordance with security dimensions in order to protect its interests in the region and preserve Russian national and regional security in the countries of Central Asia

We tried to answer the problem of the following study: How does Russia interact on the security level with the environmental and political outcomes of Deira Central Asia? The countries of Central Asia are surrounded by countries that are of great importance to them, as outlets for the world and the sea.

In addition to signing treaties and a destination with the countries of the region, the most important is the Shanghai Organization.

The Russian strategy in the region is also directly linked to pushing for multilateral cooperation between Russia and Central Asian countries in the field of security, and the main goal of this cooperation is to form an effective security system in the post-Soviet space and to strengthen regional security with the active participation of Central Asian countries.

The study also reviews an aspect of the regional and international competition in the region and the effect of this competition on the Russian security dimension in the region .

مقدمة

مقدمة :

أدى تفكك الاتحاد السوفياتي إلى حدوث فراغ سياسي كبير في عدة مناطق كانت تابعة له أو تحت نقوده بما فيها منطقة آسيا الوسطى حيث تشكلت العديد من الدول في المنطقة مما جعلها تلقى اهتمام العديد من الدارسين في الجغرافيا السياسية فالموقع الجغرافي المهم لدول آسيا الوسطى و بالإضافة لضعف قدرتها في الدفاع عن سيادتها الوطنية و تسيير شؤونها، جعلها محل تنافس دولي و إقليمي على مصادر الطاقة الموجودة فيها، فكان نتيجة لهذا الوضع أن تبنت كل الدول الكبرى المهتمة بزيادة نفوذها استراتيجيات مختلفة لتحقيق أهدافها المسطرة. خاصة و إن دول أسيا الوسطى حديثة الاستقلال و تفتقد إلى الخبرة السياسية في تسيير شؤونها بنفسها .

فالأهمية الإستراتيجية لمنطقة أسيا الوسطى في المنظور الجيوسياسي تعتبر المنطقة مفتاحا للسيطرة على العالم كما وصفها رواد الجغرافيا السياسية و هذا ما جعلها مستهدفة من طرف الدول الكبرى .

ولعل أهم الدول المهتمة بالمنطقة هي روسيا الاتحادية باعتبارها الوارث الأساسي للاتحاد السوفياتي السابق ، لسبب بسيط و هو أن دول هذه المنطقة كانت تحت حمايته قبل تفككه، تجسيدا لاهتمامها المذكور.فقد عمدت روسيا في سياستها الخارجية إلى بسط سيطرتها و نفوذها على دول آسيا الوسطى و استخدمت في ذلك كل الوسائل الممكنة و شكل البعد الأمني بالإضافة إلى الأبعاد الأخرى أهم المرتكزات في تحقيق الأمن الإقليمي في المنطقة خاصة بعد تطور العقيدة الروسية عموما و باتجاه دول آسيا الوسطى خصوصا .

و فيظل تواجد الحركات المسلحة في المنطقة و التي تراها روسيا تهديدا أمنيا كبيرا لمصالحها القومية في المنطقة. و ذلك لحرص روسيا على استعادة مجدها و هيمنتها كقوة عظمى على الصعيد الإقليمي و العالمي و التصدي للتغلغل الأمريكي و الأوربي في المنطقة من خلال استخدامها مجموعة من

الوسائل و الآليات و التي من خلالها يمكن أن تحافظ على مصالحها في المنطقة وفقا لما تمليه المحددات الداخلية و الإقليمية و التي تؤثر في عملية صنع القرار في السياسة الأمنية الروسية

و استخدمت في ذلك كل الوسائل المتاحة بما فيها القوة العسكرية لأجل كسر التطويق الأمريكي و الدفاع عن مصالح الروس المنتشرين في دول آسيا الوسطى .

فالمتغيرات الأمنية مثلت اهتمام روسيا و شكلت أهمية قصوى في سياستها تجاه دول المنطقة و اتخذت الاتفاقيات السرية و المعلنة أحد أشكال الهيمنة و بسط النفوذ و التنسيق مع دول المنطقة .

أهمية الدراسة :تتجلى أهمية الدراسة في مجالين أساسيين :

أهمية علمية :

تكمن الأهمية العلمية في محاولة بناء تصور علمي متكامل يستطيع تفسير الوضع الأمني لروسيا في منطقة آسيا الوسطى. من خلال البحث في الاستراتيجيات المتنافسة في المنطقة خاصة الإستراتيجية الأمنية الروسية في المنطقة.

أهمية عملية :

تتضح الأهمية العملية للموضوع كونه مرتبط بشكل مباشر بالدراسات الإستراتيجية و المناطقية و التي أصبحت تشكل مفتاحا أساسيا لصناعة القرار في المجالات الإستراتيجية و الاقتصادية . و لا شك أننا بحاجة إلى المزيد من المعطيات و التحليلات المرتبطة بمنطقة أسيا الوسطى لتحسين أداء دراستنا و تحليلاتنا لأمن روسيا في المنطقة .

مبررات اختيار الموضوع :

الأسباب الذاتية :

الرغبة في التعرف على منطقة أسيا الوسطى التي تمتلك أهمية إستراتيجية و التي جعلتها محل تنافس دولي و إقليمي و محاولة فهم تأثير هذا التنافس على الأمن القومي لروسيا بالإضافة إلى الاهتمام الشخصي بالدراسات الأمنية و الإستراتيجية و التي تعد أحد مجالات التخصص في مرحلة الماستر.

الأسباب الموضوعية :

الاهتمام المتزايد بدراسة منطقة أسيا الوسطى في حقل العلاقات الدولية عموما و الدراسات الأمنية خصوصا البحث في الاستراتيجيات الأمنية الروسية تجاه دول أسيا الوسطى و التصدي لأهداف الدول الكبرى و الإقليمية في المنطقة إبراز مدى توسع مفهوم المصالح القومية الروسية و نقاط تقاطع النظرية الجيوبوليتيكية و نظرية الأمن الإقليمي مع سياسة روسيا الخارجية تجاه منطقة آسيا الوسطى .

أهداف الدراسة :

إبراز الأهمية الإستراتيجية و الجيوسياسية لمنطقة آسيا الوسطى بالنسبة لروسيا الاتحادية.

بالإضافة لإبراز مفهوم الأمن القومي و الأمن الإقليمي بالنسبة لروسيا و مدى تحقيقها لمصالحها و أهدافها الإستراتيجية في منطقة أسيا الوسطى بشكل خاص التعرف على المحددات الأساسية في تحديد السياسة الخارجية الروسية تجاه دول أسيا الوسطى إبراز أهمية الدور الروسي في منطقة أسيا الوسطى و تحدياتها إمام أطماع الدول الكبرى في منطقة أسيا الوسطى .

مجال الدراسة :تتقيد الدراسة بمجاليهما :

المجال المكاني :تتوقف الدراسة على منطقة آسيا الوسطى التي تضم كل من كازاخستان. طاجاكستان. أوزباكستان. قرغستان. كذلك تشمل الدراسة روسيا.

المجال الزماني: تبدأ الدراسة من فترة نهاية الحرب الباردة و تمتد إلى غاية بداية السنة الجارية 2020 . حيث أدى تفكك الاتحاد السوفياتي و استقلال دول أسيا الوسطى فتح الباب على مصراعيه للتنافس الدولي في المنطقة . لاسيما تعاظم التهديدات الأمنية القادمة من المنطقة .

الإشكالية :

لم يكن للبعد الأمني في مختلف سياسات الدول هاما و جوهريا ، بل كانت العوامل الاقتصادية و السياسية هي الغالبة فبتصوراتها و سلوكياتها ، و ذالك لارتباط العامل الأمني ارتبط بتطور المجتمعات و بالأوضاع الدولية الراهنة حيث جعلته معظم الدول مركز اهتمامها مما له من تأثير حاسم على العوامل الأخرى، إن مجالات القطاعات غير الأمنية للمفهوم التقليدي للمصطلح ترتبط وجوبا بتحقق الأمن و الاستقرار و هذا الأخير هو اللبنة الأساسية، و التربة الخصبة لتوجيه سياسات الدول الخارجية بما فيها روسيا . بالإضافة إلى أن العالم يشهد تحولات عميقة و تحديات تختلف في طبيعتها و مصادرها عن تلك التحديات التي ميزت النظام الدولي في فترة الحرب الباردة ، فالعالم اليوم يواجه مصادر جديدة للتهديدات الأمنية ، و خاصة بعد التحول و التطور الذي طرأ على مفهوم الأمن و انتقاله من الأمن الوطني إلى الأمن الشامل و الذي يختص بدراسة الفرد أو الإنسان كوحدة أساسية للتحليل .

و انطلاقا من هاته المعطيات سوف نحاول في هذه الدراسة معالجة الإشكالية الرئيسية التالية :

كيف تتفاعل روسيا أمنيا مع مخرجات البيئة الجيوسياسية لمنطقة أسيا الوسطى ؟

و من أجل الإحاطة بالموضوع و تبسيطا للإشكالية ، أدرجت إلى جانبها مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية :

كيف تتم مفاهمات الأمن في العلاقات الدولية ؟

فيما تكمن القيمة الإستراتيجية لمنطقة أسيا الوسطى ؟

ما طبيعة التهديدات التي مصدرها منطقة أسيا الوسطى و كيف تؤثر على الأمن القومي الروسي ؟

ما هي فروض و قيود السياسة الأمنية في أسيا الوسطى ؟

فرضيات الدراسة :

لإنجاز هذا البحث و للإجابة على الإشكالية الأساسية المطروحة قدمنا الفرضيات التالية :

- ✓ كلما تعدت منظورات تعريف الأمن كلما زاد المفهوم ارتباكا و غموضا .
- ✓ يزداد الاهتمام الروسي بمنطقة أسيا الوسطى كلما سعت الأطراف الخارجية للهيمنة هناك .
- ✓ كلما كانت السياسة الأمنية الروسية تجاه أسيا الوسطى مبنية على التعاون و الثقة و أخذت بالمفهوم الواسع للأمن كلما استطاعت احتواء التهديدات و كسب الرهانات .

مناهج الدراسة :

نعتمد خلال هذه الدراسة على مناهج معينة بهدف الوصول إلى نتائج و حقائق علمية . و سوف نحاول الوصول و تحقيق تكامل منهجي يستوفي القدر الكافي من التحليل العلمي .

المنهج التاريخي: يستند المنهج التاريخي إلى سرد الأحداث و الوقائع الحاصلة سابقا في الماضي و تسلسل وقائع تلك الأحداث و من ثم تفسيرها علميا . و لأن أي ظاهرة سياسية لا يمكن فهمها و إدراك حقيقتها العلمية إلى من خلال الرجوع إلى جذورها التاريخية و التي تعد الخلفية الأساسية لبناء فكر علمي ممنهج .

فلا بد من الرجوع إلى الماضي لاستقراء الحاضر و المستقبل و نعتمد على الاقتراب التاريخي لمعرفة العلاقة التاريخية التي تربط بين روسيا و دول أسيا الوسطى بعد انهيار الاتحاد السوفياتي و انفصال دول أسيا الوسطى .

المنهج الوصفي التحليلي:المنهج الوصفي من أهم مستويات البحث العلمي . فوصف الأحداث التاريخية و تحليلها وفق مقاييس موضوعية يشكل تصورا فكريا حول الموضوع قيد الدراسة و التعرف على مختلف العوامل التي ممكن أن تؤثر في الظاهرة السياسية محل الدراسة .

وفي دراستنا لهذا الموضوع نتطرق إلى مستويات التحليل العلمي التي تتيح لنا معرفة الحقائق العلمية بغية الوصول إلى دراسة علمية أكاديمية .

المنهج المقارن :هو أكثر المناهج استعمالا لأنه يجد مكانته في كل مستويات البحث كما أنه يستعمل من طرف كافة العلوم الاجتماعية ، كعلم النفس ، علم الاجتماع ، علم السياسة ، و يختص بدراسة مواضيع واسعة النطاق و مقارنة الأشكال المختلفة .

و لأهميته البالغة حيث يفيدنا في مقارنة نشاط السياسة الخارجية الروسية في المنطقة مقارنة بالدول الكبرى و التي لها استراتيجيات في المنطقة .

و نستخدم النظريات المفسرة للظواهر السياسية محل الدراسة و منها :

الإطار النظري للدراسة :

تعتمد دراستنا للموضوع عدة نظريات لفهم الإطار العام للبعد الأمني في السياسة الخارجية الروسية اتجاه دول أسيا الوسطى .

النظرية الواقعية الجديدة (البنيوية)

هانس مورغانثو واضع الأسس العلمية للواقعية

- ✓ يعتبر أستاذ العلاقات الدولية الأمريكي هانس مورغانثو (Hans Morgentho) أول من وضع الأسس العلمية والمنهجية للنظرية الواقعية، ولا سيما من خلال كتابه "السياسة بين الأمم"، حيث يشير فيه إلى عدة مبادئ للنظرية الواقعية، وأهمها:
- ✓ إن القائد السياسي يفكر ويتصرف طبقاً للمصلحة التي هي القوة، ويوضح أن مفهوم المصلحة القومية لا يفترض تناسقاً دولياً ولا سلاماً، كما لا يفترض حتمية الحرب كنتيجة لتحقق الدول مصالحها، إنما تفترض صراعاً مستمراً وتهديداً مستمراً بالحرب يساهم العمل الدبلوماسي في تقليل احتمالاته.

✓ يوافق مورغانثو على أن معنى "القوة هي المصلحة" معنى غير ثابت، على أية حال فإن عالم تسعى فيه دول ذات سيادة، فإن سياسته الخارجية يجب أن تقوم على أساس أن البقاء هو هدفها الأساسي، وكل دولة مضطرة لحماية كيانها السياسي والثقافي والمادي، إذاً فالمصلحة القومية تعني البقاء وهي ختام المطاف في السياسة.

أخيراً ...هناك الكثير من النظريات التي ظهرت لتوضح طبيعة وحقيقة العلاقة بين الدول ومنها

كانت النظرية الواقعية، والتي ربما تكون أكثر النظريات انطباقاً على علاقات الدول؛ لا سيما في عالمٍ تحكمه المصالح والقوة، ويسوده التهديد والتنافس.

تؤكد هذه النظرية على أن القوة و المصلحة هما المحددان الرئيسيان في تفسير الظاهرة الصراعية بين الوحدات السياسية في ظل فوضوية النظام الدولي . كما أنها أكدت على فعالية استعمال القوة من أجل تحقيق أهداف الدولة و مصالحها القومية . و تتحقق هذه الأهداف وفق معطيات القوة التي تملكها . و عليه فإن أي تحول يحدث على مستوى التوازن الدولي للقوة العالمية سيؤدي إلى تشكل نظام دولي جديد . ففي أعقاب نهاية الحرب الباردة برزت على الساحة الأمنية مفاهيم جديدة للأمن القومي .

و ارتبط الأمن القومي الروسي بالتصدي للتهديدات القادمة من منطقة آسيا الوسطى ، و يعد "كينث والتز"من أهم المنظرين للنظرية الواقعية الجديدة و نادى بإعادة بناء تصور نظري متكامل في العلاقات الدولية و بخلاف المدرسة الواقعية التقليدية و تنادي بفكرة الاعتماد المتبادل كبديل عن استخدام القوة و المصلحة التي تحركها القوة في العلاقات بين الفواعل الدولية و أن الجانب الاقتصادي يلعب دورا مهما في إحلال السلم بين الفواعل الدولية , فهذه النظرية تختلف مع النظرية الواقعية في مفهوم الأمن حيث يرى رواد هذا التيار أن الأمن يتعدى البعد العسكري إلى أبعاد أخرى .

مقاربة اتخاذ القرار في السياسة الخارجية :

يعتبر منهج اتخاذ القرار أهم المناهج المعتمد عليها في الدراسات السياسية و ذلك لأنه ينظر إلى النظام السياسي ميكانيزمات لصنع القرارات . كما أن عملية اتخاذ القرار وظيفة تعرفها كافة النظم السياسية . و اتخاذ القرار المتعلق بالسياسات الخارجية إقليميا و عالميا لأجل تحقيق أهدافها و التي تتمثل في دعم الكيان الإقليمي و السعي لتطوير و زيادة القوة القومية ثم الأهداف الاقتصادية و الإيديولوجية.

نظرية المركب الإقليمي :

يعتبر"باري بوزان"من رواد هذه النظرية و من خلالها يمكن دراسة و فهم موضوعنا محل الدراسة و ذلك من خلال محاولة فهم الأهمية الإقليمية للأمن فلا يمكن فصل الأوضاع السياسية و الاقتصادية و الأمنية في دول الجوار عن روسيا . كما أن أمن دول أسيا الوسطى متعلق بأمن روسيا أيضا نظرا للارتباطات التاريخية و الجغرافية بينهما،كما أنه توجد الكثير من التهديدات الأمنية العابرة للحدود بسهولة عبر المسافات القريبة بين الدول و من هنا يبرز مفهوم الأمن الإقليمي.

كلما زادت الأهمية الجيوسياسية لمنطقة آسيا الوسطى بالنسبة لروسيا امتيازا اقتصاديا كلما زادت حاجة روسيا لبسط نفوذها على دول المنطقة

صعوبات الدراسة :

تجدر الإشارة إلى جملة من الصعوبات التي واجهتنا أو قد تواجهنا أثناء إعداد هذه الدراسة و التي يمكن ذكرها فيما يلي :

ككل الباحثين في الجزائر و خاصة في تخصص العلاقات الدولية – مجال الدراسات الأمنية الروسية خاصة بالنسبة لمنطقة أسيا الوسطى – الأدبيات المتعلقة بها نادرة جدا و هذا ما يتطلب البحث الشاق للوصول إليها.

من حيث المراجع أيضا ، انه من الصعب الحصول على الكتابات في هذا الموضوع بالإضافة إلى صعوبة توفر مراجع ورقية كالكتب و ذلك الأمر راجع إلى الحجر الصحي المعلن من طرف الدولة لشهور عديدة بسبب جائحة كوفيد 19 . و إغلاق جميع الجامعات و المكتبات في الجزائر .

الدراسات السابقة :

إن أي دراسة علمية أو بحث أكاديمي يتطلب القيام بعملية مسح معرفي لدراسات سابقة في نفس المجال ، أو القيام بالاطلاع على اكبر قدر ممكن من الدراسات و البحوث الصادرة في المجال الذي نحن بصدد دراسته ، و قيامنا بهذه العملية و جدنا أن هناك دراسات تناولت موضوع الأمن في السياسة الخارجية الروسية ، حيث كانت تبرز دور البعد الأمني في تحديد طبيعة السياسة الخارجية الروسية اتجاه منطقة أسيا الوسطى ، باعتبار البعد الأمني محدد رئيسي للسياسة الخارجية الروسية ، و من بين الكتب نجد الباحث قاسم دحمان في مؤلفه "السياسة الخارجية الروسية في آسيا الوسطى و القوقاز.

أما فيما يخص المذكرات نجد مذكرة للحصول على شهادة ماجستير بعنوان : المصالح القومية لروسيا الاتحادية في دول أسيا الوسطى – دراسة في البعد الأمني - للطالب بلميلود مولود من كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية – جامعة الجزائر 3 – الجزائر – 2019 ، و التي ركز فيها

الطالب على البعد الأمني كركيزة أساسية في تحديد ادوار السياسة الخارجية الروسية و خاصة اتجاه منطقة آسيا الوسطى .

عناصر تبرير الخطة :

اعتمادا على الخطة البحثية المتبعة في إنجاز هذا البحث و لغرض الوصول إلى الأهداف النظرية و العلمية للدراسة ، قمنا بوضع خطة بحثية مقسمة إلى ثلاث فصول على النحو التالي :

يتناول الفصل الأول الإطار المفاهيمي للدراسة من خلال محاولة تقديم مفاهيم و تعريفات أهم عناصر الدراسة و المتمثلة في البعد الأمني و مختلف أبعاد و مستويات الأمن و المقاربات النظرية المفسرة للأمن . و السياسة الخارجية و مختلف المفاهيم المرتبطة بها و كذلك التعريف و إبراز الأهمية الإستراتيجية لمنطقة أسيا الوسطى بشكل عام و بالنسبة لروسيا بشكل خاص .

نتناول خلال هذا الفصل إبراز أهم التهديدات الأمنية القادمة من منطقة أسيا الوسطى و المهددة للأمن القومي الروسي كما أنه يتم التطرق إلى إبراز دور حلف الشمال الأطلسي في منطقة أسيا الوسطى و تأثير وجدود قوى عالمية كبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية و الصين و إيران و تركيا . على المصالح القومية لروسيا في منطقة أسيا الوسطى .

نتناول خلال هذا الفصل طبيعة السياسة الخارجية الروسية من خلال تركيزها على الجانب الأمني منها و ذلك باستعراض مفاهيم الأمن القومي و الإقليمي ، كذلك إبراز أهم التهديدات الأمنية الموجودة في أسيا الوسطى ، كما نتطرق للآليات التي تتبعها روسيا في الحفاظ على مصالحها القومية السياسية و الدبلوماسية و الاقتصادية و الأمنية .

و في الأخير نصل إلى تقييم هذا السياسة الأمنية سواء بنجاحها أو إخفاقها في تحقيق أهدافها القومية و ختاما نقدم مجموعة من الاستنتاجات التي استخرجتها الدراسة من خلال الإجابة على الإشكالية المطروحة.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي

و النظري للدراسة

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي و النظري للدراسة

من خلال هذا الفصل نحاول التطرق إلى مفهوم الأمن بمختلف أبعاده إلى جانب إبراز مفهوم السياسة الخارجية و المفاهيم المرتبطة بها و آليات تنفيذها ، كما نحاول إبراز الأهمية الإستراتيجية لمنطقة آسيا الوسطى باعتبارها مجالا جيوبوليتيكيا في المنظور الروسي .

المبحث الأول : مفهوم الأمن

يعتبر الأمن مطلب إنساني و له مستويات عدة سواء على مستوى الفرد أو الجماعة أو الدولة.و لذلك تنوعت و اختلفت الدراسات المتعلقة بهذا المفهوم كما أنه ارتبط بالعديد من الأطر النظرية التي حاولت ضبطه و تحديد ميكانيزماته .

المطلب الأول : الأمن باعتباره مفهوما متنازعا حوله

الأمن هو شعور ذاتي لدى الأفراد الذي يتشكل منهم المجتمع و يجعلهم يشعرون بالاستقرار و الطمأنينة مما يساعدهم على العيش في سلام و يمكنهم من العمل و الإنتاج أكثر. و قد ظهر هذا المصطلح في أعقاب نهاية الحرب العالمية الثانية في الأوساط الأمريكية من خلال نقاش فكري حاد بين أنصار الواقعية الذين يقرون بحتمية الصراع و الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي حيث يعرف هنري كيسنجر الأمن على أنه تصرفات يسعى عن طريقها إلى حفظ البقاء و يعرفه أيضاروبرت وزير الدفاع الأمريكي السابق للولايات المتحدة الأمريكية.

الأمن يعني التطور و التنمية سواء منها الإستراتيجية. الاقتصادية. الاجتماعية. أو السياسية فيظل حماية مضمونة.[1]

[1]- نسيمة طويل, **الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق أسيا دراسة لمرحلة مابعد الحرب الباردة"**(أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010)،ص,36-37.

موضوع الأمن :

يعرفه بوزان على أنه عدم تعرض حرية الدول للتهديد. فهذا التعريف يحمل أسئلة محورية وجب الإجابة عنها. ما هو الأمن ؟ ما هو موضوعه ؟ ما هي وحدة التحليل التي يقاس عليها ؟

و عند الحديث عن القيم هل هي قيم الدول, الأمة و الإنسانية أم الفرد ؟

أما فيما يخص التهديد العسكري و التهديد الاقتصادي و غيرها فاعتبرت الدول الفواعل الرئيسية في النظام الدولي مند معاهدة واستفاليا سنة 1648 وذلك في غياب سلطة مركزية فوق الدول مما جعل منظري المنهج التقليدي للأمن يؤكدون على أنه مرتبط بسيادة الدول و فوضوية النظام الدولي حيث تسعى فيه الدول إلى لتحقيق أمنها القومي على حساب الدول الأخرى لطن سرعان ما تغيرت هذه النظرة في طبيعة النظام الدولي أصبحت تفكر عن منطق دولي عالمي دو طابع تعاوني أكثر منه صراعي كما في السابق.[1]

و قبل التطرق إلى تحديد مفهوم الأمن ضمن السياقات المعرفية واللغوية، التي ورد ضمنها، يجب الإشارة بداية إلى أن هذا المفهوم يعد من أصعب المفاهيم التي يتناولها التحليل العلمي، فهو أحد أبرز المفاهيم في العلاقات الدولية التي لا تزال تتسم بالكثير من "الغموض" الأمر الذي جعله يفتقر إلى تعريف محدد له يمكن تقديره بشكل قاطع.[2]

و يرى باري بوزان **Buzan Barry** من خلال ذلك أن الأمن مفهم معقد و ينبغي لتعريفه التطرق لثلاثة أمور على الأقل . وانطلاقا من السياق السياسي للمفهوم و مرورا بالأبعاد الأخرى و المختلفة بالنسبة له و الانتهاء بالغموض و الاختلاف الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية[3].

و عليه فقد أثيرة مسألة معنى المصطلح من جديد في محاولة توسيع و تعميق مأمورية

---

[1]- نسيمة طويل , **مرجع سابق** , ص 38 .

[2]- د.أحمد فريجة و أ.لدمية فريجة, **الأمن و التهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة**، دفاتر السياسة و القانون, العدد 14 , جانفي 2016, كلية الحقوق و العلوم السياسية , بسكرة, الجزائر, ص 158

[3]- حسين براري، **"أمن إسرائيل صراعات الأيديولوجيا والسياسة"**، دراسات استراتيجية. العدد 143 ،سبتمبر 2004 .متحصل عليه من : http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/SBOK20.HTM

الدراسات الأمنية . فبالنسبة للبعض تحليل معنى الأمن يعود إلى تعريفه[Définie] أي إعطاؤه معنا بيانيا مكثفا . أما آخرون أمثال أول واييفر فقد ركزوا أولا على ضرورة وضع تصور له[conceptualiser] أي منحه مضمونا محددا و واسعا و أكثر تعقيدا و قابلا للاتصال عن طريق اللغة.

أما بالنسبة **ميكائيل ديلان** :

فقد اقترح البحث في إيتيمولوجيا و جينيالوجيا المصطلح , لأن الأولى تعنى بالنظر في نظام الخطاب و مصطلحاته الأساسية , بالتركيز على معناها الحقيقي أما الثانية فتتساءل حول دخول الأمن في الخطاب و عليه فهو ينظر للأمن كتعبير مزدوج المعنى .

إن المعنى المزدوج للأمن (الأمن يتضمن مرة الأمن و مرة اللا أمن) موجود مند القدم فقد أعرب عنه في الأصول اليونانية بمصطلح**"Asphaleia"**الدال على الأمن و اليقين و السلامة . و الذي اشتق من **"Saphallo"** الأمر الذي يعني التعثر و السقوط و ارتكاب الأخطاء .كما في أصوله اللاتينية. اشتق مصطلح الأمن من **"Securitas"** المتكونة من **Sine** بمعنى غير أو **Sane**بالفرنسية و فكرة **cura**،السلامة **Soin** أي غياب السلامة و الأمن على عكس ما جرى تداوله فيما بعد أما على المستوى السياسي يمكن التمييز بين قطعتين مهمتين :

الأولى امتدت من القرن السابع عشر إلى بداية القرن الثامن عشر أين جعلت فكرة الأمن كهدف جماعي للأفراد و الجماعات و الدول يتحقق من خلال نسج روابط بين هذه الفئات الثلاث ،فبالنسبة لـ"فريديريك ليبانز"ما الدولة إلى مجتمع كبير هدفه المشترك هو الأمن .[1]

في هذا التقليد ليست الدولة المرجعية و لا الموضوع الأسمى للأمن . لقد تم النظر إليها على أنها وحدة تبحث تحقيق الأمن المشترك لحماية القيم الإنسانية . و عليه فهي وسيلة لحفظ هذه القيم و ليست موضوعها ولا أساسا لمعناها . في حين سجلت الثورة الفرنسية القطيعة الثانية بتصييرها الأمن مجالا خاصا للدولة ، يحقق بقوة الوسائل العسكرية أو الدبلوماسية . و بهذا ساد أن الدولة هي

[1]-نسيمة طويل, **مرجع سابق** ، ص 32 .

الفاعل الرئيسي المكلف بحماية المجتمع من العنف و الغزو الخارجي ، كما جعلت حرية الأفراد خاضعة لأمن الدولة ، فيه يكون الأفراد في أمان فقط إذا كانت الدولة كذلك.[1]

المطلب الثاني : الأمن بين أفقية الأبعاد و عمودية المستويات .

وضحت تعريفات الأمن الوطني، وجود أبعاد له، وهي مصدر قوته أو ضعفه، كما وضح كذلك تأثير تلك الأبعاد على بعضها، وأكدت تطبيقات الأمن الوطني هذا المنظور. كما تفيد أيضا الأبعاد الأمنية الحديثة والأمن القومي للدول، كما يعبر الأمن عن حركة دائمة ومركبة تواكب الحاجات والتطورات الدولية والمجتمعية، بجميع أبعادها وتفاعلاتها ومستوياتها. ليشكل مطلبا شاملا للجميع.

أفقية الأبعاد :

ثم استخدام اصطلاح الأمن للتعبير عن مجموعة من سياسات تتخذ لضمان سلامة إقليم دولة و الدفاع عن مكتسباتها في مواجهة أطراف عدائية سواء في الداخل أو الخارج ، و من خلال هذا فإن شمولية الأمن تعني أن له أبعاد متعددة لها خصائصها التي تثبت ترابطها و تكاملها و هي :

- **البعد السياسي** :و يتمثل في الحفاظ على الكيان السياسي للدولة و هو ذو شقين ، داخلي و خارجي ، يتعلق الشق الداخلي بتماسك الجبهة الداخلية و بالسلام الاجتماعي و الوحدة الوطنية ، أما الشق الخارجي فيتصل بتقدير أطماع الدول العظمى و الكبرى و القوى الإقليمية في أراضي الدولة و مواردها[2]، و يعتبر هذا البعد العنصر الأساسي الذي يحدد كيفية تنظيم و إدارة قوى الدولة و مواردها و من العناصر المهمة التي تشكل القاعدة الأساسية لأمن الدولة نذكر.[3]

---

[1]- أحمد فريجة و أ.لدمية فريجة ، **مرجع سابق**، ص 160 .

[2] -David Allen Baldwin, "**Security studies and the end of the cold war", world politics**, (vol 01, n°48, october 1995), p123.

[3]-يوسف عكوش ،**الأمن القومي العربي: تحديده و تعريف مصادر تهديده و استراتيجية حمايته** (عمان: جمعية المطابع التعاونية ، 1989)، ص39.

❖ **البعد الاقتصادي** :يهدف إلى توفير المناخ المناسب للوفاء و توفير احتياجات الشعب و توفير سبل التقدم و الرفاهية له ، فمجال الأمن القومي هو الإستراتيجية العليا الوطنية التي تهتم بتنمية و استخدام كافة موارد الدولة لتحقيق أهدافها السياسية ، فالنمو الاقتصادي يمنح فرصة لتحقيق المصالح الأمنية للدولة و بناء قوة الردع الإستراتيجي و تنمية التبادل التجاري مع الدول الأخرى و إن كان البعد العسكري قد سيطر على القضايا الأمنية مند معاهدة واستفاليا و حتى نهاية الحرب الباردة ، فالنظام الدولي توجه إلى تغليب البعد الاقتصادي على البعد العسكري في التخطيط و تنفيذ السياسات الأمنية الإقليمية .

❖ **البعد الاجتماعي** : يرمي إلى توفير الأمن للمواطنين بالقدر الذي يزيد من تنمية الشعور بالانتماء و الولاء ، فبغير إقامة عدالة اجتماعية من خلال الحرص على تقريب الفوارق بين الطبقات و تطوير الخدمات يتعرض الأمن القومي للخطر.

و يرتبط هذا البعد كذلك بتعزيز الوحدة الوطنية كمطلب رئيسي لسلامة الكتلة الحيوية للدولة و دعم الإدارة القومية و إجماع شعبها على مصالح و أهداف الأمن القومي و التفافه حول قيادته السياسية ، فالبعد الاجتماعي للأمن لا يقل أهمية عن الأبعاد الأخرى للأمن ، بل و من غير المجدي تناول القضايا الأمنية بغض النظر عن التأثيرات المتبادلة بين البعد الاجتماعي و غيره من الأبعاد الأمنية الأخرى .

❖ **البعد العسكري** : يعتبر أكثر الأبعاد فاعلية ، كما أنه لا يسمح بضعفه ، لأن ضعفه يؤدي إلى انهيار أمن الدولة بصورة مباشرة كما أنها تعرضها إلى أخطار و تهديدات جد خطيرة قد تصل إلى حد تعرضها إلى الاحتلال الأجنبي ، أو ضمها إلى دولة أخرى (دولة غازية) كما أنها قد تؤدي إلى تقسيمها إلى دويلات ، كما أن الدول الضعيفة عسكرية قد تلجأ لدول إقليمية أو كبرى من أجل حمايتها [1]،و من العناصر المكونة للبعد العسكري نجد[1]:

[1]- د.أحمد فريجة و أ.لدمية فريجة، **مرجع سابق** ، ص 42 .

- ✓ حجم و تكوين القوة ، كلما كان حجم القوات كبير و تدريبها جيد كان دورها في حماية أمنها الإقليمي أكبر .
- ✓ تنظيم و تسليح القوات ، فكلما كان التنظيم جيد و التسليح فعالا من خلال الأسلحة الحديثة و المتطورة يؤدي ذلك إلى رفع مقدرة القوة العسكرية و احترافيتها .
- ✓ المرونة المتمثلة في سرعة التحرك و المناورات داخل الدولة و خارجها .
- ✓ التعبئة و هي القدرة على حشد الحجم الكافي من القوة الارتباط المتوفر داخل و خارج الخدمة في أقصر وقت .
- ✓ امتلاك الصناعات الحربية المتقدمة التي توفر القدر الكافي من قطع السلاح و المعدات و الآليات العسكرية .

كما أن البعد العسكري يرتبط مع الأبعاد الأخرى ارتباطا شديدا فضعف أي منها قد يؤدي إلى ضعف البعد العسكري ، بينما قوة الأبعاد الأخرى تزيد من القوة العسكرية .

❖ **البعد البيئي** :البيئة و هي الإطار الذي يعيش فيه الإنسان و يتحصل منها على مقومات حياته من مأوى و غداء و دواء و غيرهم من أساسيات الحياة تشهد الدراسات البيئية نموا محسوسا في الأدبيات السياسية خاصة في السنوات الأخيرة نظرا للإحساس بالتهديدات البيئية الجديدة على الأمن الدولي ، المجتمعي ، الفردي و أهم ما يثير الأمن البيئي ما يلي :

➢ ارتباط الأزمات الأمنية بمظاهر الندرة في الموارد الطاقوية و الطبيعية ، و التي تفرز في غالب الأحيان خلافات حول كيفية استغلالها و نسير هنا إلى مؤشر الماء و الذي يلعب دور المحرك الأساسي في مجمل التفاعلات النزاعية على المستوى العالمي في المرحلة المعاصرة .

- خطر الإشعاع الحراري الذي يؤدي إلى انبعاث الغازات السامة في الجو مما يؤدي إلى استنزاف طبقة الأوزون ، كما تسبب في ظهور الأمراض الجلدية .
- تراجع نسبة مساحات الأراضي الصالحة للزراعة نتيجة التصحر و التعمير العشوائي على حساب المساحات الصالحة للزراعة و إزالة الغابات .
- و يعتبر القطاع البيئي أحد أهم القطاعات بالنسبة للأمن بمفهومه الواسع ، حيث يؤثر تدهور النظام الإيكولوجي على العلاقات الأمنية.[1]

❖ **البعد الشخصي :** يرتبط هذا البعد بمدى قدرة الأفراد على التحرر من كافة أنواع التهديد و التي تتمثل في :

- ✓ تهديدات من الدولة (التعذيب الجسدي).
- ✓ تهديدات من الدول الأخرى (الحرب).
- ✓ تهديدات من جماعات أخرى داخل الدولة (النزاعات العرقية) .

2-مستويات الأمن :

❖ **الأمن الوطني :** يتمثل في أمن الدولة و سيادتها على مستوى أراضيها ، بحارها و أجوائها و ثرواتها و أمن مواطنيها و حماية مصالحها في الداخل و الخارج ، و لقد شاع استخدام مصطلح الأمن القومي بعد الحرب العالمية الثانية .

و هناك العديد من التعاريف التي اهتمت بالأمن الوطني و منها تعريف أرنولد وولفيرز "Wolfers Arnold " الذي يعرف الأمن الوطني بأنه يعني(حماية القيم التي سبق اكتسابها . و هو يزيد و ينقص حسب قدرة الدولة على ردع الهجوم ، أو التوافق عليه) و يعتمد هذا التعريف على حساب

[1]- د.أحمد فريجة و أ.لدمية فريجة، **مرجع سابق** ، ص53 .

القوة العسكرية ، لكنه يشير أيضا إلى إمكانية ردع الخصم من خلال امتلاك القوة دون الدخول في صراع مسلح .[1]

و لهذا فإن القوة العسكرية هي المدخل الكفيل لتحقيق الأمن و التصدي و مواجهة التهديدات الخارجية ، و عليه كان مفهوم الأمن الوطني يدرك من خلال العلاقة الطردية بين القوة العسكرية للدولة و بين مدى قدرتها على حماية أمنها و ضمان مصالحها ، لذلك كانت السياسة الأمنية الدولية قوامها الاعتماد على القوة العسكرية كوسيلة للتصدي لمصادر التهديدات الخارجية و ضمان الحفاظ على المصالح.[2]

زيادة على ذلك ذهب أحمد هويدي إلى اعتبار أن القوة ليست الوسيلة الوحيدة للسياسة بل أنها من إحدى الوسائل الخطيرة . الأمر الذي يحتم استخدامها بذكاء ، و عدم الاقتراب منها إلا بعد استنفاد الوسائل الأخرى.[3]

هناك مجموعة مبادئ وأسس، تحدد القصد من هذا المصطلح، يجب الإلمام بها في البداية، حتى يمكن استيعاب قواعد التغيير، في محددات هذا المصطلح، وإمكانيات بناء مفهوم خاص له:

- الفكرة الأساسية لهذا المصطلح، هي التزام الدولة بحماية أفرادها، وأعضائها الطبيعيين، والمعنويين، بما يكفل لهم كفاءة الأداء، وسلامة الحقوق، مقابل انتمائهم لها، من دون أن يعرضها ذلك إلى المخاطرة بكيانها، في أي صورة كانت. وهذه الوظيفة للدولة، هي في الأساس ممارسة طبيعية، تلقائية، تقوم بها، ويأتي مفهوم المصطلح ليقوم بتوصيفها، في إطار الصياغة المقبولة .

---

[1]- جمال منصر،"تحولات في مفهوم الأمن...إلى الإنساني"،ملتقى دولي حول الجزائر و الأمن في المتوسط: واقع وآفاق، (جامعة قسنطينة: قسم العلوم السياسية، 29-30 أفريل 2008)،ص 12.

[2]- محمد ثامر كامل ،دراسة في الأمن الخارجي العراقي و إستراتيجية تحقيقها،(بغداد: منشورات وزارة الثقافة والإعلام،1955)، ص22، 23.

[3]-أمين هويدي،**لعبة الأمم في الشرق الأوسط**، (القاهرة: دار المستقبل العربية، 1984)،ص 42.

- مبدأ الحماية، هو من الأولويات البديهية للفرد، والجماعة، والمجتمع، وتمّ للدولة، والأمة، والمجموعة من الأمم. وهي سابقة لأي وظائف أخرى، في أي مجال، وعلى أي مستوى، ولا توجد دولة، لا تمارس هذا المفهوم، وإلا فلا معنى لمناقشة استخدام الاصطلاح أصلاً. وهذا المبدأ يكسب المصطلح صفة العموم، والعالمية، في الانتشار .
- ضوابط المفهوم وحدود تطبيقاته مرنة، إلا أنها أيضاً غير مطلقة، وتخضع من ثم للنظام والشرعية، الذي وضع أسسها، والذي عادة يغير من تلك الحدود لتعبر عن متطلباته الأمنية الجديدة والتي يطبقها في مواجهة الآخرين. وتضييق نطاق المفهوم، يمكن أن يصل إلى مجرد حماية الحدود، من مفاجآت الدول المجاورة، وهو أدنى حد للتعبير عن الأمن الوطني، والاتجاه المعاصر، يوسع من نطاق المفهوم، في إطار من الضوابط، الخاضعة لمنطقة معين.•لم يعد المصطلح قاصراً، على الشكل السياسي للدولة فقط، كما كان سابقاً، بل إن المرونة في تطبيقاته، يمكن أن تشتمل على التجمعات، والقوميات، أيا كانت، من دون أن تنتقص من إرادة عضو منفرد، أو الجماعة ككل، وهو ما لم يكن متاحاً، في ظل التقاليد القديمة، للرؤية السياسية للأمن .

فبسبب المتغيرات الأمنية التي عرفها النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة . فلم تعد قوة الدولة تشير إلى قوتها العسكرية ، و إنما أصبحت بمثابة عدد كبير من العوامل المتداخلة التأثير. على نحو أصبح معه الأمن الوطني يتصف بالشمولية البالغة التعقيد . كما انه هناك بعد أخر يربط الأمن الوطني بالمدخل التنموي و الاجتماعي كمحدد أساسي في توضيح أساسي و هذا ما ذهب إليه ماكنامارا "Macknamara" حيث يرى أن أمن الدولة لا يعتمد على القوة العسكرية وحدها ولا حتى عليها أساسا.

و لكنه يعتمد بنفس القدر على تطوير نماذج ثابتة للتنمية في حين يرى آخرون الأمن الوطني للدولة بشكل وثيق بخصائص الإقليم الجيوبوليتيكية ، وهو محصلة عوامل محلية و إقليمية و دولية من جهة و متغيرات مختلفة و متعددة من جهة أخرى ، مما تجعل مفهومه متغيرا قد يتسع حسب المعطيات و الظروف ليشمل الأهداف و المراحل و يصل أحيانا إلى الأطماع ويوفر بذلك إمكانية

تبرير ما ينجم عن تلك الأطماع،مهما كان نوعهامن عدوان وخرق للقوانين الدولية وعدم احترام لحقوق الإنسان. ويتمثل الأمن الداخلي للدولة في قدرتها على حماية بنيتها الداخلية من أي تهديدات،وقد تطور مفهوم الأمن الوطني ليشمل تأمين المجال الحيوي للدولة الذي يحدد وفقا للمصالح والإمكانيات، ويتم تأمين هذا المجال الحيوي في شكله الواسع أو "التوسعي" من خلال إستراتيجيات للسيطرة و النفوذ و السيادة و الحروب. [1]

إن الأمن حقيقة نسبية وليست مطلقة،فالدول تسعى إلى زيادة قوتها،الأمر الذي يزيد من شعورها بعدم الأمن بدلا من أن يكون مدعاة إلى مزيد من الشعور بالأمن فالدول لا تتوقف بمجرد تحقيق التوازن فحسب،وإنما تسعى دائما إلى تحقيق التفوق نتيجة الشعور بالخوف وانعدام الثقة في العلاقات الدولية،الأمر الذي يدخلها في دائرة مغلقة نحو زيادة القوة، مما يخلق انعدام الأمن تلقائيا لدى دول أخرى في سياق سعيها إلى تحقيق الأمن لذاتها. وتلك العملية المتصاعدة من حالات انعدام الأمن يطلق عليها مصطلحا للمعضلة الأمنية (**Dilemma Security**) ، ويرجع كل من بوثوويلر نشأة المعضلات الأمنية إلى شعور الدولة بعدم اليقين عما إذا كانت الاستعدادات العسكرية لدولة أخرى مجرد استعدادات دفاعية أم أنها ذات طابع هجومي .

❖ **الأمن الإقليمي** : هو عبارة عن تكتل مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى إلى الدخول في تنظيم و تعاون عسكري لمنع أي قوة أجنبية من التدخل في هذا الإقليم و انطلاقا منذ ذلك فإن الأمن الإقليمي هو ما تعلق بأمن مجموعة من الدول المرتبطة ببعضها البعض و الذي يتعذر تحقيق أمن أي عضو فيه خارج النظام الإقليمي إن الأمن الإقليمي يقوم على اتفاقيات إقليمية،تتم بين مجموعة من الدول تقع في منطقة جغرافية واحدة ترتبط فيما بينها بروابط معيّنة، وتتفق بشكل طوعي على تشكيل نظام أمني لحل منازعاتها بالطرق السلمية،وتعمل على حفظ الأمن في هذا الإقليم. لكن لابد من توفر مجموعة من الشروط للحصول على تعاون أمني تتمثل في وجود نخب سياسية تلتزم

1- افتتاحية مجلة الجيش،**مجلة الجيش**،(الجزائر: مؤسسة المنشورات العسكرية،عدد 589 ،أوت 2012)،ص01.

بهذا التعاون الأمني،ثم وجود رأي عام ضابط لتحقيق هذا التعاون،وأخيرا وجود تدخلات خارجية إيجابية ذات مصلحة في قيام و استمرارهذا التعاون الإقليمي ولقد اشترط وليام لويس" **Lewis William** " لتحقيق الأمن وجود ترتيبات أمنية جماعية مع قوى كبرى خارجية .

هنا كاتجاه يحاول الإحاطة بمفهوم السلام العالمي،وذلك من خلال ربطه بانتشار التكتلات الإقليمية،على اعتبار أن هذه الأخيرة قائمة على فكرة التجارة الحرة والاعتماد المتبادل،وعليه فمن غيرالمنطقي أن تلجأ الدول إلى التنازع،ومن ثم التصارع مادام يحكم سلوكها وتصرفاتها مصالح مشتركة مع باقي الدول الأخرى، وقد عرف هذا الاتجاه رواجا كبيرا منذ نهاية الحرب الباردة حتى أن العديد من المفكرين اتجهوا إلى القول بأننا دخلنا عالم التكتلات الإقليمية ، و هذا ما ذهب إليه أدم سميث حيث يقول "إن الأفراد حين يسعون لتحقيق مصالحهم الخاصة فإنهم يعززوا دون قصدهم المصلحة العامة من خلال اليد الخفية ".[1]

ويسعى الأمن الإقليمي بناءا على ما سبق،على تحقيق جملة من الأهداف بدءا من الدفاع عن الوحدات المشكلة لهذا الإقليم،عن طريق تنمية القدرات العسكرية ومرورا بالقبول الطوعي للانخراط ضمن هذا الإقليم عبر توحيد الإرادة في مواجهة الخطر،و إنتهاءا ببناء الذات وتنمية موارد الإقليم ،كمنطلق لتحقيق التكامل بشتى مستوياته بين وحدات النظام الإقليمي. ولتفعيل تلك المطالب أو الأهداف لابد من إيجاد منظومة مركبة تعمل على تحقيق هذا الأمن و تنظيمه مع إيجاد مناخ عام يكفل الحفاظ على تماسك النظام و حيويته ، و لكن هناك من يخالف هذا الرأي حيث أن عضوية الدولة أو دولة كبرى في النظام الأمني يحدث خللا في توازن القوى على المستوى الإقليمي .[2]

[1]-مفيد محمود شهاب،**"نحو مفهوم واقعي للأمن القومي العربي"**،ورقة قدمت إلى أعمال المؤتمر الدولي الأول،(بيروت: مركز الدراسات العربي الأوروبي،ط2 ،1997).

[2]-محمد السعيد إدريس،**تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية**،(القاهرة: الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2001)، ص 26 .

بالإضافة إلى الأمن القومي هنا كالأمن الإقليمي المعقد وهومستوى من التحليل يربط بين الأمن الوطني والعالمي فالإقليم يشير إلى أن الدول أو الوحدات قد ترابطت إلى درجة عالية،الأمر الذي يجعل الفصل في قضايا الأمن بينها صعب بحيث تكون نقطة البداية من المصادر الاقتصادية الثقافية والتاريخية للإقليم،ويعتمد الأمن الإقليمي المعقد على الاعتماد المتبادل بين وحدات الإقليم،لذا حسب نظرية بوزانو و يفر"Waever"and "Buzan،فإن الجوار الجغرافي في أنماط التعاون والصراع هما المهمأن في الأمن الإقليمي،والأقاليم لديها قابلية للبقاء لكنها ليست دائمة، وكل هيكل وفرعيتقوم بتأثير وسيط بين القوى الكبرى و الدول المحلية في الإقليم.[1]

وبناءا على الطرح السابق حول مفهوم و تطور الأمن الإقليمي،فإن هذا الأخير يساهم في إيجاد الثقة بين مكونات هذا الإقليم،بحيث تكون هذه الدول أمام تحديات البناء والتطوير بمختلف أشكالها بدلا من أن تتجه هذه الوحدات إلى الصراع أو الحروب. فإقامة الترتيبات الأمنية عن طريق دول المنطقة، قد يكون أحد الحلول الناجعة للتخلص من تهديدات الأمن،فكلما زادت ارتباطات دول الإقليم مع بعضها البعض زاد التنسيق الأمني بين هذه الدول.

❖ **الأمن الفردي (الإنساني)** : شاع استخدام الأمن الإنساني في الساحة الدولية لدرجة أن بعض المعاهد المتخصصة في الدراسات الأمنية أدرجته كمادة للدراسة خاصة في كندا،ويعرفهليودد-أكسوار دوزير الخارجية الكندية السابق بأنه "حماة الأفراد من التهديدات المصاحبة وغير المصاحبة بعنف،وهي حالة تتميز بإنعدام خروقات الحقوق الأساسية للأفراد والمتعلقة أساسا بأمنهم وحياتهم"،وكوفي عنان عرفه سنة 2000 في المشروع المتعلق بالألفية بأنها" يعني ماهو أبعد من غياب العنف المسلح،فهو يشتمل على حقوق الإنسان والحكم الرشيد والحق في الحصول على فرص التعليم والرعاية الصحية،والتأكد من أن كل فرد لديه الفرصة والقدرة على بلوغ احتياجاته الخاصة بحيث أن كل خطوة في هذا الاتجاه تمثل فرصة نحو تقليل الفقر و تحقيق النمو الاقتصادي ومنع النزاعات فتحقيق التحرر من الحاجة و التحرر من الخوف من الناحية التاريخية ساهمت العديد من الأحداث والقضايا في تبلور دور الفرد في العلاقات الدولية،نذكر منها إبرام اتفاقيات جنيف 1949 الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948 ،والاتفاقيات الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان. من جهة أخرى أدى تطور ظاهرة العولمة في العلاقات الدولية إلى زيادة الاهتمام بقضايا التنمية الاقتصادية

1-Barry Buzan et Ole Waever, **Regions and powers: the structure of international security**, (Cambridge: cambridge university press, 2003), p 46.

التكنولوجية، البيئة،حقوق الإنسان،وأفضت نهاية الحرب الباردة إلى تطور النزاعات داخل الدول التي تعتبر من أهم التهديدات التي تواجهها الدول وكانت عاملا أساسيا في ارتفاع التكاليف الاقتصادية للأمن العسكري وبناءا على ما سبق فالفردهوالموضوع المرجعي والهدف الأساسي للأمن،وما الدولة إلا وسيلة لتحقيق هذه الغاية،وذلك بسبب تراجع قوة وقدرة الدولة في الظروف الراهنة على مواجهة التحديات التي أفرزتها مسارات العولمة المتسارعة،إضافة إلى تدفقات الهجرة.[1]

ولقد ساهم تطور القانون والتنظيم الدولي ينفي بلورة مفهوم الأمن الفردي(الإنساني) و بروز فكرة الأمن العالمي،فقد شهدت الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية إنشاء العديد من المنظمات المهتمة بالفرد كوحدة للتحليل وكمرجع في وضع مختلف السياسات،ومن بينها السياسة الأمنية مثل: المفوضية السامية للاجئين،برنامج الغذاء العالمي،برنامج الأمم المتحدة للتنمية، المفوضية الأممية لحقوق الإنسان،الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948[2]،بيدَ أن المساهمة الحقيقة لدفع هذا المفهوم جاءت من خلال تقرير التنمية البشرية سنة 1994 ،الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "UNDP" والذي حدد في فصله الثاني الأبعاد الجديدة للأمن الإنساني في أربع خصائص رئيسية وهي:

- ✓ الأمن الإنساني شامل عالمي،فهوحق للإنسان في كل مكان .
- ✓ مكونات الأمن الإنساني متكاملة بتوقف كل منها على الأخر.
- ✓ يمكن تحقيق الأمن الإنساني من خلال الوقاية المبكرة ، و التنمية هي الإستراتيجية الأكثر فعالية للوقاية.
- ✓ الأمن الإنساني محوره الإنسان ، ويتعلق بنوعية حياة الإنسان في كل مكان وعلى الرغم من أن مصادر تهديد الأمن الإنساني موجودة منذ القدم،فإن الجديدهو ظهور تحديات وتهديدات جديدة للأفراد مثل انتشار الجريمة المنظمة،الإرهاب،انتشار الأسلحة...

[1]-منيرة بلعيد،**"الديناميكية الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي"**،ملتقى دولي،الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق، (جامعة قسنطينة، كلية العلوم السياسية، 29 -30 أفريل 2008).

[2]- رضا دمدوم،**"قراءة في مفهوم الأمن الإنساني"**،العالم الإستراتيجي،(العدد 4 ،جوان 2008)،ص 14

وهذه التهديدات سنتطرق إليها بالتحليل والتفصيل في الفصل الثالث من خلال التهديدات الأمنية الحديثة في منطقة آسيا الوسطى و تأثيرها على الأمن الإنساني و الوطني و الإقليمي في المنطقة و بالنسبة لروسيا أيضا .

❖ **رابعا – الأمن الدولي (الأمن الجماعي)** : و هو الأمن الذي تتولاه و تسهر عليه المنظمات الدولية كهيئة الأمم المتحدة عن طريق مجلس الأمن الدولي ، كذلك كمنظمة الإتحاد الإفريقي كمنظمة إقليمية و التي تسعى هي أيضا إلى حفظ الأمن الدولي في المنطقة الإفريقية عبر مجلس السلم الإفريقي وهناك عدة عوامل ساهمت في تطوير الأمن العالمي اللجان و التقارير التالية :

➢ تقرير لجنة بالم" Palme" سنة 1982 ،الذي تمحور بشكل أساسي حول معايير نزع التسلح، حيث طرح ضرورة تغيير النظرة المتعلقة بمسألة تسابق الدول الكبرى نحو التسلح- .لجنة براندت "Brandt"حول التنمية الدولية سنة 1983 ،التي حددت طبيعة العلاقة الموجودة بين الأمن والتنمية، حيث تطرح هذه الدراسة أن الاختلاف بين الدول الفقيرة والدول الغنية، بإمكانه أن يؤدي إلى خلق تهديدات أهمها اللاعدالة أو اللامساواة وكذلك المجاعات التي تشكل خطرا كبيرا على مجتمعات الدول الفقيرة، مما يعني اختلال التوازن العالمي.[1]

➢ لجنة برندلاند" Brundtland" حول البيئة والتنمية، الذي قدمت سنة 1987 حول التنمية المستدامة من خلال طرحها حول أن الأخطار الإيكولوجية التي يعرفها كوكبنا، سوف تشكل تحديات كبيرة بالنسبة للأمن، فالتحولات البيئية المتعلقة بالمناخ وطبقة الأوزون تؤدي إلى تهديد التوازن الاجتماعي و الاقتصادي.

➢ تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" PNUD" لسنة 1994 ،والذي يعد أكثر من ساهم في تطوير هذه النظرة، حيث حدد ستة تحديات شاملة جديدة للأمن وهي: التزايد السكاني، الأزمات الاقتصادية، الهجرة الجماعية، تراجع الظروف البيئية، تجارة المخدرات و الإرهاب الدولي.[2]

➢ لجنة رامفل" Ramphal" حول "الحكم العالمي" سنة 1995 ،والتي حددت العلاقة بين الديمقراطية والأمن على مستوى السلم العالمي، مما يعني القيام بأفعال جماعية لوضع قيم ومؤسسات أمنية.[3]

---

[1]- جمال منصر ، **مرجع سابق** ، ص 30 .

[2]- جمال منصر ، **مرجع سابق** ، ص 32 .

[3]- جميلة علاق وخيرة ريفي، **"مفهوم الأمن بين الطرح التقليدي والطروحات النقدية الجديدة"**، ملتقى دولي حول الجزائر والأمن قي المتوسط: واقع وآفاق، (جامعة منتوري قسنطينة: كلية العلوم السياسية، 29 -30 أفريل 2008)، ص 13،14.

من خلال هذا يتضح لنا أن الأمن العالمي يرتبط بوجود تهديدات غير عسكرية ضد الأمن، تلخص في الظروف السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، والتي بإمكانها تهديد بقاء الدول، إلى جانب تهديد بقاء الأفراد من خلال النزاعات التي تثيرها. مما يعني ضرورة العمل الجماعي العالمي بين مختلف الفواعل على المستوى الدولي لمواجهة هذه التحديات الجديدة .

لذلك دعا السكرتير العام للأمم المتحدة إلى إصلاح جذري للمنظمات الدولية متعددة الأطراف ومراجعة وتطوير قواعد العمل والهياكل بها، كما دعا إلى تقليل الخلافات الدوليةللوصول إلى أجندة أمن مشتركة تحظى بتوافق عالمي.[1]

المطلب الثالث : المقاربات النظرية المفسرة للأمن

شهدت نهاية الحرب الباردة ظهور فواعل جديدة سواء كانت تحت قومية كالأفراد و الجماعات و الحركات الاجتماعية المختلفة أو الفوق قومية كالمنظمات الدولية و الشركات المتعددة الجنسيات ، كان لها تأثير فعلي و قوي في ظهور تهديدات أمنية جديدة ذات طبيعة مغايرة تتجاوز تأثير الدولة القومية و هو ما أثار جدلا واسعا في الأوساط الأكاديمية و الفكرية حول ضرورة إعادة صياغة مفهوم الأمن بالشكل الذي يستوعب كل هذه التهديدات و يمكن أن نتطرق إلى أهم المقاربات النظرية المفسرة للأمن على النحو التالي :[2]

الأمن من المنظور الواقعي :

✓ **حسب ريمون أرون :** يرى الأمن أنه في حال الطبيعة هو الهدف الأول و الرئيسي بالنسبة لكل فرد أو وحدة سياسية أو اجتماعية ، فهو يندرج ضمن الأهداف الأبدية و عليه فالمنظور الواقعي للأمن يركز على الدولة القومية باعتبارها الفاعل المركزي و الأداة العسكرية هي الأداة الرئيسية لتحقيق الأمن[3]ويعتبر التيار الواقعي الأكثر تحمسا للدفاع عن فكرة اعتبار الأمن، من صميم اهتمام وصلاحيات الدولة كونها الفاعل الوحيد ومعيار الشرعية السياسية. وهكذا ارتبط مفهوم الأمن الوطني بعسكرة الدول للحفاظ على سيادتها وضمان حدودها الإقليمية في ظل الصراع على المصالح مع منافسيها .

---

[1]- مصطفى علوي، **"الأمن الإقليمي: بين الأمن الوطني والأمن العالمي"**، مجلة الأهرام، (القاهرة: العدد 4 ،أفريل 2005)، ص 29

[2]- جميلة علاق وخيرة ريفي ، **مرجع سابق** ، ص 15 .

[3]- عبد النور بن عنتر ،**مفهوم الأمن الوطني** و الإقليمي، مركز الجزيرة للدراسات

كما يرى ريمون أرون بأن طبيعة العلاقات الدولية هي التي تعطي للفاعلين (أي الدول) الحق الشرعي والعادل للجوء لاستعمال القوة، حتى أنه في القديم كانت أعظم الحضارات تعتبر علاقات القوة و العنف هي العلاقات الطبيعية الوحيدة ضمن العلاقات الاجتماعية التي كانت سائدة.[1]

و لهذا نجد أن الأمن الوطني مرتبط بالدولة ، المفهوم الأكثر تقليدا و يمثل الواقعيون التيار الأكثر دفاعا على فكرة المحافظة على الافتراضات التي لا تنطلق من فكرة اعتبار الأمن من صميم اهتمام و صلاحيات الدولة وحدها .

- ✓ **حسب باري بوزان :** انتقد المنظور الواقعي لربط الأمن بالقوة و عدم اهتمامه بالجوانب غير العسكرية حيث يرى بأنه للأمن ثلاثة شروط أساسية :
  - الدولة هي المرجعية الأساسية لموضوع الأمن باعتبارها المصدر الأعلى للسلطة .
  - الدولة هي الموضوع المرجعي الأساسي للأمن "علاقة مبنية على الاعتماد المتبادل بين الدول".
  - الأمن لا يكون إلا في ظل الفوضوية ، حيث يرى أن الأمن لا يكون إلا في ظل نظام تحكمه الفوضى .
  - و لهذا فإن تغير الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي توجب إعادة النظر في محل إطار إشكالية الأمن .
- ✓ **حسب كينيث والتز:** في ظل الفوضى ، الأمن هو الهدف الأسمى لكن فقط عندما يكون بقاء و استمرارية الدول مضمونا ، ستبحث هذه الأخيرة عن أهداف أخرى مثل الهدوء و الربح و القوة .

[1] -Jean Jacques Roche, **Théories des Relations internationales**, (Paris: Montchrestien, 5éme édition, 2004),p23.

فكينيث والتز (الواقعية الجديدة) يعتبر أن بنية النظام الدولي فوضوية بمعنى غياب حكومة و إنما يحكمها مبدأ كل لنفسه أو المساعدة الذاتية و أن الأمن هو الغاية الأسمى ، و لذلك تبقى الدول في تحالفات و تنافس وفق منطق اللعبة الصفرية و مأزق الأمن ، لذا تعتقد الواقعية البنيوية "الدول تتنافس دوما من أجل الرفاهية ، الأمن و التنافس أدى دوما إلى النزاع"[1] ، في محاولة لربط مفهوم الأمن و النزاع في إطار واحد ويندرج مقترب الواقعي الجديد في تلك المقتربات التي تتناول سلوك الدولة من الزاوية العليا في تبنيها لمستوى تحليل تنازلي ، فيما يعرف بمقترب النسق الدولي ، ومفتاح فهم سلوك الدول وفق هذا المقترب هي الحوافز والقيود، كما أن الواقعية الجديدة تتفق مع الواقعية الكلاسيكية في دور الدولة وأهمية القوة وميزان القوى والمصلحة القومية هذه الأخيرة التي تسير السلوك الخارجي للدولة التي في مقدمتها تحقيق الأمن والبقاء ، ويرى والتز أن النظام الدولي يتميز بالفوضى وهو الذي يحدد سلوك الفاعلين فيه (الدول).[2]

الأمن من المنظور الليبرالي :

الليبراليين أعادوا النظر في الأمن من ناحية الاتساع ليصبح الأمن ليس فقط حماية أمن الدولة من التهديدات الخارجية ، بل يتعدى الأمر إلى حماية أمن الدولة من التهديدات الصادرة عن فاعلين غير الدولة ، كما ركزوا على الاختلال في الميادين الاقتصادية و السياسية و البيئية و غيرها باعتبارها مصادر كامنة للصراعات .

[1]- عبد النور بن عنتر ، **مرجع سابق**، ص 32 .
[2]- تيموثي دن، **الواقعية في عولمة السياسة العالمية**: جون بيليس وستيف سميث (محرران) ، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004، ص 235 .

الأمن في الدراسات الأمنية النقدية :

كلما ازدادت شدة اعتماد التبادل الدولي في مسار إنتاجي متقدم كلما أصبحت هذه المسارات معرضة للتقلبات و الاضطرابات مثل التزود بالموارد الطاقوية و البنية لبعض الدول المعتمدة بكثرة على استيراد الموارد الضرورية للإنتاج ، التنوع الدولي للسكان الناتج عن الهجرة نحو المركز ، هذا ما قد يعزز من مظاهر التوتر بين الأقليات و الدولة .

بروز مصادر جديدة للصراعات ناتجة عن البنية الإنتاجية ، المركز ، المحيط ، مثل البيئة التطرف في الوطنية من قبل دول المركز في استبدال الهوية الوطنية لدى الطبقات المهاجرة بشكل يخلق الفوضى و عدم الاستقرار ضمن هذه الطبقة السكانية و تمثل تناقض بين المناطق المزدهرة الغنية و المناطق الفقيرة البائسة. [1]

و لهذا نجد من خلال المظاهر يحاول النقديون الإجابة على سؤالين (من يجب تأمينه ؟) و (ما يجب تأمينه ؟) باستخدام مفهوم المركب الاجتماعي التاريخي كأداة تحليلية .

لهذا أيضا نجد أن الفرد يعتبر كموضوع مرجعي أساسي للأمن باعتبار أن الدولة وسيلة لضمان أمن الفرد و لا يمكن أن تكون هي المعنية بالأمر و بالتالي اقترحوا مفهوم للأمن : و هو الأمن البشري .

الأمن البشري human security : الذي يعتبر أن الإنسان هو الموضوع المرجعي للأمن ، هذا لأنهم يعتقدون أن الدولة تهتم أكثر بقضايا الأمن الخارجي بتفضيلها أمن الوسائل على أمن الأهداف ، فالدولة هي الوسيلة و الفرد هو الغاية ، كما يبرر الاهتمام بالأمن البشري يسبب تدفقات الهجرة القادمة من المحيط إلى المركز مما خلق العديد من التوترات و الصدامات داخل المجتمعات .

[1]- جميلة علاق وخيرة ريفي ، **مرجع سابق** ، ص 21 .

النظرية النسوية :

تطرقت النسوية إلى موضوع الأمن خاصة من ناحية الاضطهاد، حيث ترى ر.تونج "Tong.R أنّ الكثير من النساء يذهبن إلى أن حالة اللاأمن السائدة ترجع أساسا إلى اضطهاد المرأة ويمكن تفسير ذلك من خلال :

النساء عبر التاريخ أول جماعة تتعرض للاضطهاد-اضطهاد النساء أكثر الأشكال انتشارا في كل المجتمعات- اضطهاد النساء يقدم نموذجا لفهم أشكال الاضطهاد الآخر باضطهاد النساء يجلب أسوأ صور المعاناة و اللاأمن بسبب التحيز الجنسي.[1]

وفي هذا الإطار تجادلت بعض الباحثات النسويات بأن الفرضيات الجوهرية للواقعية وبشكل خاص ما يتعلق بالفوضى الدولية و سيادة الدولة و مفهوم الأمن باستعمال القوة، تعكس الطريقة التي يتعاطى و يتعامل الرجال بموجبها مع العالم و التغيرات، ومن ذلك صنع السياسة الخارجية ومبدأ سيادة الدول واستعمال القوة العسكرية.[2]

و هنا برزت المرأة كفاعل دولي إذا ما تعلق الأمر بموضوع الأمن، و حين يتعلق أساسا بالنظرة الدونية إزاءها والممارسات التي تطبق ضدها لإسكات صوتها، ولقد اكتسبت المرأة في السنوات الفارطة أهمية كبيرة كفاعل أساسي خاصة في الحرب والسلم و هي ترجع حالات اللاإستقرار إلى لا عقلانية الرجل في اتخاذ القرارات .

[1] -Keith Krause and Micheal Williams, **Critical Security Studies**, (Minneapolis: University ofMinnesota Press ,1997),p12

[2]) -Christine Sylvester, **Feminist Theory and Gender Studies in International Relations**.In web site. http :// csf.colorado/edu/ftgs/femir.html

المبحث الثاني : مفهوم السياسية الخارجية

تقتضي عملية تحليل السياسة الخارجية التركيز على مجموعة من المفاهيم لها أثر فعال في تشكيل موقف من المواقف الدولية يمكن من خلاله لعب دور في توجيه مسار السياسة الخارجية والتي تتمثل في مفهوم السياسة الخارجية ،الدور الوطني ،المصلحة الوطنية، البيئة النفسية ،النظام الإقليمي و ارتبطت عملية تحديد تعريف واضح وشامل لمفهوم السياسة الخارجية بالمدارس المختلفة التي تشكل حقل علم السياسة لذلك تعددت تعاريف هذا المفهوم فمن الكتاب من يرى السياسة الخارجية مرتبطة بالمصلحة الوطنية ،العقلانية والقوة .

المطلب الأول : تعريف السياسة الخارجية و المفاهيم المرتبطة بها

كلنا نعرف ما هي السياسة الخارجية حتى اللحظة التي نحاول فيها تعريفها[1]، هذا الوصف الذي أطلقه أ.ج. غروم نلتمسه فعلا عند محاولة ضبط تعريف صريح للسياسة الخارجية؛ فحينها سنقف عند معنى هذا التعريف ، في هذا السياق كتب سكوت هاريس وبرنارد كوهين Cohen & BernardHarris scott قبل أكثر من ربع قرن 1975 حول فقدان الثقة في الكتابات حول السياسة الخارجية يقولان يبدو أنه لا يوجد شخصان يتفقان حول تعريف السياسة الخارجية بنفس الطريقة، الافتراق في المقاربة لها يبدو غالبا عميقا، ولا نعرف عنها بما يكفي لنقول بثقة أنها متميزة عن فروع السياسة العامة الأخرى .

من أجل ذلك، وصف شارلز هيرمان1978السياسة الخارجية بـ "المفهوم المتجاهل" Concept Neglected؛ حيث اتسمت دراسة الموضوع في كتابات ما بعد الحرب العالمية الثانية بالأهمية الضئيلة التي قدمت لتعريف السياسة الخارجية والتصنيفات التي يمكن وضعها في إطارها، فأغلب هذه الكتابات وإن أعطت تعريفا للسياسة الخارجية، فإنها غالبا ما تبدو مكتفية بتقديم ذلك في فقرة بسيطة شديدة العمومية دونما تعريف صريح وبذلك فشلت في تأسيس قاعدة سليمة لهذا المفهوم.

[1] - A.J.R. Groom , **Foreign Policy Analysis : From Little Acorn to Giant Oak?**, International Studies, (2007),p.197

ولقد ارجع هيرمان ها التجاهل إلى سببين رئيسيين كلاهما مرتبط بنوعية المسعى البحثي الذي انخرط فيه الباحثون المهتمون بالموضوع .

تختلف التعريفات المقدمة للسياسة الخارجية اختلافا واضحا، و مرد ذلك - بالأساس- هو اختلاف الزوايا التي ينظر من خلالها للظاهرة، بين من يركز على صنع السياسة الخارجية (القرار كوحدة تحليل)، ومن يعتد بتنفيذ السياسة الخارجية (السلوك كوحدة تحليل)، و من يبحث في أهداف السياسة الخارجية (الهدف كوحدة تحليل) و من أهم تلك التعريفات ما يلي :

- **شارلز هيرمان:** " تتألف السياسة الخارجية من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة، التي يتبعها صانعوا القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم، قصد التأثير في سلوك الوحدات الدولية الأخرى."[1]
- **ديبوراه غيرنر:** " هي مجموع النوايا، الأهداف و السلوكات لفاعل ما ، غالبا ولكن ليس دائما الدولة الموجهة للعالم الخارجي، وردود أفعال الأخرى تجاه هذه النوايا، الأهداف و السلوكات.".
- **مازن الرمضاني:** " السلوك الخارجي الهادف والمؤثر لصانع القرار".[2]
- ويقدم "جيمس روزنو" في هذا الشأن أكثر تعريف جامع لعناصر السياسة الخارجية حين يعرفها بأنها " :منهج العمل الذي يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل إقرار أو تغيير موقف معين في النسق الدولي، بشكل يتفق والأهداف المحددة سلفا".[3]

---

[1]-Neack, Laura, The **New Foreign Policy: Power Seeking in a Globalized Era**, Second Edition, (New York: Rowman & Littlefield Publishers Inc, 2008), p.9

[2]- مازن اسماعيل الرمضاني، **السياسة الخارجية دراسة نظرية** ،(عمان، دار الكتاب العربي، 1991)، ص 67 .

3--محمد السيد سليم، المرجع السابق، ص11.

المفاهيم المرتبطة بالسياسة الخارجية:

علاقة السياسة الخارجية بالسياسة الدولية والعلاقات الدولية:

من خلال التعريف المسبق للسياسة الدولية، فإنه يتبين أن مفهوم السياسة الدولية يشير إلى الجوانب السياسية للعلاقات بين الدول، فالسياسة الخارجية حينما تخرج وراء حدود الدولة فإنها تلتقي بغيرها من السياسات للدول الأخرى، وهي تسعى للبحث عن إنجاز أهدافها وقيمها، والتفاعل الناجم عن ذلك يطلق عليه مصطلح السياسة الدولية.

ومن خلال هذا التعريف يتبين لنا بأن السياسة الدولية أشمل وأوسع من السياسة الخارجية، فالسياسة الدولية معنية بالتفاعلات التي تحدث بين مختلف وحدات ومكونات المجتمع الدولي، بالإضافة إلى شمولها فواعل من غير الدول، بينما السياسة الخارجية تعنى بالأفعال وردود الأفعال الناتجة عنها، وبذلك تشمل السياسة الدولية مجمل التفاعلات السياسية الدولية، غير أن التفاعلات التي تجري على الصعيد الدولي ليست سياسية فقط، إنما هناك أيضاً تفاعلات تشمل الجوانب الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والثقافية وغيرها من أنواع التفاعلات التي تكون في مجملها ظاهرة العلاقات الدولية، حيث تعرف الأخيرة بأنها ذلك العلم الذي يدرس العلاقات بين الدول من خلال العلاقات الدبلوماسية و الإستراتيجية، ومن هنا يصبح واضحاً أن ظاهرة السياسة الدولية هي جزء من العلاقات الدولية، وعلى هذا الأساس يمكن القول أن العلاقات الدولية هي محصلة لتفاعل مجموع السياسات الخارجية لمختلف الوحدات الدولية، لكن لا تقتصر العلاقات الدولية على مجرد المجموع الكمي للسياسة الخارجية للدول المتفاعلة، كما أن السياسة الخارجية تحصر داخل إقليم الدولة لتحقيق أهداف خارجية محددة، وعادة ما يكون صانع القرار على علم واطلاع بمختلف بدائلها واختياراتها، أما العلاقات الدولية فهي تقع خارج إقليم الدولة ولتحقيق أهداف عامة وشاملة، وهي نتيجة تفاعلات متعددة صراعية وتعاونية لمختلف الفواعل في النظام الدولي.[1]

[1]- مازن إسماعيل الرمضاني، **مرجع سابق** ، ص 51 .

وعليه فإن العلاقات الدولية أوسع وأشمل من السياسة الخارجية للدول، فإذا كانت السياسة الخارجية تمثل جزءاً لا يستهان به من العلاقات الدولية فإن الأخيرة تتكون من التفاعلات التي تحدثها القوى الأخرى في العلاقات الدولية (منظمات دولية حكومية وغير حكومية، شركات متعددة الجنسيات، أفراد.... الخ)، وهذه الأطراف مجتمعة تفرز متغيرات وظواهر دولية تخرج عن نطاق سيطرة الدولة واهتماماتها القومية، كما يمكن القول أن علم العلاقات الدولية يعني بما هو كائن وفقاً للمنظور الواقعي أما السياسة الخارجية فتعنى بما يجب أن يكون وفقاً للمنظور المثالي.[1]

علاقة السياسة الخارجية بالإستراتيجية والدبلوماسية:

تعتبر السياسة الخارجية إحدى أهم الركائز التي تعتمد عليها الدولة من أجل تحقيق أهدافها عبر مختلف الأدوات والوسائل وذلك من خلال ما تملكه الدولة من إمكانيات وقدرات على التأثير، وتعد كلاً من الدبلوماسية والإستراتيجية أدوات تلجأ إليها الدول لتنفيذ سياستها الخارجية، إذ تعتمد الأولى على الإقناع بينما ينطوي عمل الثانية على استخدام وسائل أخرى قد تكون عسكرية، وكلاهما يسعى لتحقيق أهداف السياسة الخارجية بأقل تكلفة ممكنة. لقد قام الباحث الفرنسي ريمون أرون (Aron Raymond) بإرساء بناء فكري ناقش من خلاله كلاً من متغيري الإستراتيجية والدبلوماسية باعتبارهما دالة لوحدة السياسة الخارجية إنهما وجهان متكاملان لفن السياسة، وفن السياسة هو إدارة التعامل مع الدول الأخرى على مقتضى المصالح الوطنية، ومن الثابت أن الدبلوماسية هي الأداة الأولى في السياسة الخارجية للدول لا سيما في وقت السلم، أما الإستراتيجية فهي تعني فن إدارة العمليات العسكرية أثناء الحرب، واستخدام المعارك الدولية ليست سياسية فقط، إنما هناك أيضاً تفاعلات تشمل الجوانب الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والثقافية وغيرها من أنواع التفاعلات التي تكون في مجملها ظاهرة العلاقات الدولية، حيث تعرف الأخيرة بأنه للوصول

[1]- محمد السيد سليم ، **مرجع سابق** ، ص 41 .

إلى الهدف السياسي، لذلك ينصرف التمييز المعتاد بين السياسة الخارجية والدبلوماسية باعتبار الأولى تهتم بما يجب فعله.

أما الثانية فهي تهتم بكيفية عمله، وهذا بطبيعة الحال يعني أن كلا من الاستراتيجية والدبلوماسية يخضعان للسياسة الخارجية والقادة الدبلوماسيون والعسكريون ليسوا إلا عمالاً لقادة السياسة الخارجية لحساب تحقيق المصلحة الوطنية. أن الاستراتيجية تعني فن الإكراه، أما الدبلوماسية فتعني فن الإقناع (مثلما ورد في تعريف ريمون أرون للدبلوماسية)[1]، وهما وسيلتان لهدف واحد هو إخضاع الآخرين لإرادتنا، وبالتالي فنجاعتهما تنعكس بشكل إيجابي على السياسة الخارجية وقصورهما يؤدي إلى ضعف السياسة الخارجية وتبعيتها.

ترتبط كل من الدبلوماسية والإستراتيجية بالسيادة الخارجية من حيث كونهما وسيلتان لتحقيق أهداف السياسة الخارجية ، وتختلف الدبلوماسية عن السياسة الخارجية من حيث أنها أداة لتنفيذها كما يعبر عن ذالك كينيت بان السياسة الخارجية : هي الوجه التشريعي لإدارة العلاقات الدولية ، أما الدبلوماسية فهي الوجه التنفيذي لها ، كما وأنه ومن المتفق عليه أنها وسيلة لإدارة العلاقات الدولية ذات طابع رسمي بين حكومات الدول المستقلة بالطرق السلمية .

أما الإستراتيجية كما عرفها الجنرال André beufane فتعني : استخدام القوة للوصول إلى أهداف سياسية مع استخدام الوسائل التي لدينا أفضل استخدام .

إذن للسياسة الخارجية وجهان سلمي يقوم على الإقناع والتفاوض وتختص به الدوائر الدبلوماسية في المقام الأول في حسابات القائمين على السياسة الخارجية أما الوجه الثاني فهو الجانب العسكري الذي يقوم على فن الإكراه والقوة تختص به الدوائر الإستراتيجية للدول ، فهو يأتي في المرتبة الثانية ، وعادة ما يلجا إليه لحسم قضية معينة بعد فشل المساعي الدبلوماسية والحلول السلمية في

[1]- هشام محمد الأقداحي، **السياسة الخارجية والمؤتمرات الدولية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2012، ص: 98.

تحقيق الأهداف المرجوة لقضية من قضايا السياسة الخارجية ، وعليه فان فعالية السياسة الخارجية لدولة ما مرتبطة بمدى فعالية البعد الدبلوماسي والاستراتيجي له .

يعتبر التخطيط الاستراتيجي فرعا مهما من فروع علم الإدارة، ونقول مهما لأنهيختص بمواءمة موارد الدولة مع الأهداف القومية، واليوم في ظل تعقيد واقع العلاقات الدولية وتشابكها بسبب تداعيات العولمة والإرهاب، وتزايد معدلات النزاعات والصراعات الدولية، والأزمات الطبيعية، مثل أزمة الاحتباس الحراري والتغير المناخي، والأزمات الاقتصادية مثل الأزمة المالية العالمية، والأزمات السياسية كالأزمة الإيرانية مع الغرب بسبب البرنامج النووي الإيراني، إضافة إلى ثورة المعلومات والاتصالات والبرمجيات الحاسوبية التي يشهدها العالم كل هذه العوامل زادت من الحاجة إلى عملية التخطيط الاستراتيجي، وخصوصا التخطيط الاستراتيجي القومي الذي يحقق المكانة المرموقة للدولة في النظام الدولي من خلال أسرع الطرق وأقل التكاليف هذا النظام الذي لا يزال في تكوينه البنيوي يستند على واقع موازين القوى في العالم والمصالح الدولية.[1]

وفي مجال السياسة الخارجية والأمن القومي، بات التخطيط المفضل لدى الحكومات في هذين المجالين المتداخلين، هو وضع رؤية إستراتيجية للدولة تنبثق عنها برامج تكتيكية تتعامل مع ملفات محددة للسياسة الخارجية وبرامج تكتيكية أخرى تتعامل مع تحديات الأمن القومي، وذلك بسبب التغير المستمر في أهداف السياسة الخارجية والتغيير المستمر في طبيعة تهديدات ومخاطر الأمن القومي للدول وبالتالي فإن عملية التخطيط الاستراتيجي هي عملية مستمرة بلا توقف في عالم سريع التغير.

[1]- إسماعيل زروقة و فلاك نورالدين،: **"دور التخطيط الإستراتيجي في رسم السياسة الخارجية"**، مجلة الناقد للدراسات السياسية،(كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة)،اكتوبر 2018، العدد 3، ص 166 .

السياسة الخارجية والسياسة الداخلية:

يقصد بالسياسة الداخلية في أي دولة مجموعة من المتغيرات والقوى الداخلية التي تؤثر في سلوكية السياسة الخارجية كالنظام وطبيعة الحكم فيها ودور الأحزاب السياسية وجماعات الضغط. أن السياسة الخارجية هي انعكاس للسياسة الداخلية، وبالتالي عندما تكون هذه الأخيرة مستقرة ومنسجمة فإن ذلك ينعكس مباشرة على استقرار وانسجام السياسة الخارجية، كما أن التأثير متبادل بين السياستين فقضايا السياسة الداخلية لها قابلية الانتشار والتوسع حتى خارج إقليم الدولة كظاهرة الإرهاب، ثم أن وضعية النظام الدولي تؤثر بشكل مباشر على الوضع الداخلي إما سلبياً أو إيجابياً، كامتداد الأزمات الاقتصادية الدولية إلى المجتمع الداخلي، وذلك بفعل عولمة الاقتصاديات، وثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وظاهرة الاعتماد المتبادل، كما يظهر التداخل بينهما في أن وضع أهداف ومعالم السياسة الخارجية لا يخرج عن دراسة فاحصة ومعمقة للإمكانات والأوضاع الداخلية.[1]

وبالتالي يمكن القول بأن العلاقة بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية هي علاقة تكامل وامتداد عكس الرأي التقليدي القائل بالفصل التام بين السياستين إلى درجة اعتبار أن السياسة الخارجية تبدأ أين تنتهي السياسة الداخلية.[2]

وتتجلى العلاقة المتداخلة بين السياسة الداخلية والخارجية في الوظيفة الاقتصادية للدولة في عالم الجنوب، حيث اضطرت تلك الدول تحت- ضغط التطورات الهائلة الحادثة في المجال الاقتصادي- إلى تفضيل مصالح الاستثمار الأجنبي على المطالب الأساسية للجماهير وهو ما أشار إليه روزيناو في الثمانينات حيث أوضح أن العديد من الدول الفقيرة أجلت الكثير من البرامج الاقتصادية الحيوية, رغبة منها في جذب الاستثمارات الأجنبية والمساعدات الاقتصادية إلى إعطاء مشروعات البنية

[1]- محمد السيد سليم، **مرجع سابق** ، ص 45 .
[2]- مازن إسماعيل الرمضاني ، **مرجع سابق** ، ص 35 .

التحتية الخاصة والمرغوبة من قبل القطاعات الأجنبية المستثمرة أولوية على مشروعات البنية التحتية العامة مثل إمداد المياه والكهرباء وتحسين جودة التعليم وغيرها من الخدمات الأساسية الأخرى .[1]

المطلب الثاني : محددات السياسة الخارجية .

يقصد بمحددات السياسة الخارجية تلك العوامل المتعددة التي تؤثر بشكل أو آخر في توجيه وتبلور السياسة الخارجية لأي دولة كما تعني أيضا دراسة السياسة الخارجية كمتغير تابع أمام مجموعة من المتغيرات المستقلة التي تفرضها معطيات البيئتين الداخلية والخارجية،وتتعدد محددات السياسة الخارجية وفقا لمحددات داخلية و أخرى خارجية.[2]

أ- **المحددات الداخلية**:وهي المحددات التي تقع داخل إطار إقليم الدولة وهي مرتبطة بالتكوين الذاتي والبنيوي لها والتي من خلالها يمكن للدولة أن ترسم وتحدد أهداف وتوجهات سياستها الخارجية . تضم المحددات الداخلية كلا من المحددات الجغرافية،المحددات البشرية،والمحددات الشخصية،والمحددات المجتمعية،المحددات السياسية،والمحددات العسكرية.

ب- **المحددات الجغرافية** :تشمل الموقع الجغرافي والمساحة والتضاريس والمناخ وهي العناصر الأساسية في تكوين الجغرافيا السياسية للدولة ،والتي تؤثر بشكل مباشر على حركية سياستها الخارجية، وهذا التأثير يكون من خلال تحديد قدرة الدولة على تنفيذ سياستها الخارجية ومن ثم تحديد مركزها الدولي .أما تأثيرها غير المباشر فيكون في تحديد نوعية ومدى الخيارات المتاحة للدولة عند توجيه وبلورة سياسة الخارجية. فالموقع الجغرافي مثلا يحدد مدى أهمية الدولة من الناحية الإستراتيجية ويمكنها من لعب دور إقليمي أو حتى دولي كما يمكنه أن يساهم في بناء قوة الدولة.فالموقع الجغرافي لتركيا على سبيل المثال جعلها دولة ذات أهمية بالغة ،وسمح لها من تقلد دور إقليمي مهم

[1]-James N. Rosenau, **The Study of Global Interdependence, Essays on The- Transnationalization of WorldAffairs**, U K: Frances Printer Ltd. 1980,p3 .

[2]- مازن إسماعيل الرمضاني، **مرجع سابق** ، ص 61 .

بحيث أنها تتوسط عدة دوائر إقليمية كالشرق الأوسط ،القوقاز ،الاتحاد الأوروبي، آسيا الوسطى .وفي المقابل نجد دول مغلقة جغرافيا فموقعها هذا لا يسمح لها بتقلد دور فاعل في سياستها الخارجية.[1]

و يحمل الموقع الجغرافي أهمية كبيرة في الإستراتيجية الدولية، فالعامل الجغرافي يؤثر على السياسة الخارجية للدولة بشكل مباشر أو غير مباشر، ويكمن تأثيره غير المباشر في تحديده لعناصر قوة الدولة والتي تحدد بدورها قدرة الدولة على تنفيذ سياستها الخارجية..وتجدر الإشارة إلى أن الموقع الجغرافي الاستراتيجي ليس كاف لوحده في تحديد دور فاعل للسياسة الخارجية لدولة ما، دون توافر المحددات الأخرى.

ج- **الموارد الطبيعية:**توفر الدولة على موارد طبيعية هامة كمصادر الطاقة من بترول، غاز ،ومعادن كالحديد والنحاس والذهب ،ومواد غذائية كالقمح والذرة ،توفر هذه الموارد لدى الدولة ولو بنسب متفاوتة يساهم في استقلاليتها الاقتصادية ويمكنها من لعب دور فاعل في محيطها الإقليمي والدولي كقوة اقتصادية وتتمكن من التأثير على السياسات الخارجية للدول الأخرى، كما يمكنها من اتخاذ مواقف دولية تتواءم مع توجهات سياستها الخارجية.[2]

أبرز مثال في هذا الصدد ألمانيا الاتحادية فهي تمثل قوة اقتصادية عظمى فتمكنت في التأثير سياسة دول الاتحاد الأوروبي سواء الداخلية أو الخارجية، كما ساهمت في قدرتها على اتخاذ مواقف تتناقض مع مواقف قوى كبره نظيرة لها كالولايات المتحدة الأمريكية وابرز موقف لها هو معارضتها للحرب الأمريكية على العراق عام2003،هذه القوة بلغتها ألمانيا بفضل استغلالها لمواردها الطبيعية الاستغلال الأمثل.

ح- **المحددات البشرية:**يؤثر العامل البشري في تحديد السياسة الخارجية باعتباره عنصرا مهما لبناء قوة عسكرية قادرة على أهداف سياستها الخارجية إثناء السلم والحرب ،كما يلعب عاملا مهما في توفير اليد العاملة سواء داخل الدولة أو إرسالها كيد عاملة خارج الدولة، مثلما هو الحال في الصين

[1]- محمد السيد سليم، **مرجع سابق** , ص 51 .
[2]-مازن إسماعيل الرمضاني ، **مرجع سابق** ، ص 63 .

،إلا أن هذه ليس مقياسا ثابتا لقوة الدولة عسكريا أو اقتصاديا، فهناك دولا ذات تعداد كبير من السكان مثل الهند واندونيسيا ولكن قد لا يعد أساسا للقوة العسكرية أمام التطور التكنولوجي .فإسرائيل تملك جيشا يمثل حوالي 10%من مجموع سكانها، كما أن عدد سكان إسرائيل اقل بكثير من الهند ،ولكنها تمتلك أحد أعلى معدلات التعبئة العسكرية في العالم، كذلك يعتبر جيشها من أقوى الجيوش من حيث التطور التكنولوجي.

من ناحية أخرى، فإن الانفجار السكاني بدوره يشكل عبئا على الدولة ويعطل مسار التنمية الاقتصادية،خاصة عندما يكون معدل النمو السكاني أكثر بكثير من معدل النمو الاقتصادي مما يحتم عليها الاعتماد على المديونية الخارجية ما يجعلها في ارتباطات دولية تأثر على سياستها الخارجية.[1]

خ- **المحددات الشخصية:** من أهم العوامل المؤثرة في تحديد السياسة الخارجية للدول، المحددات الشخصية لصانع القرار في السياسة الخارجية .

لأن غالبا ما تنعكس سلوكيات صانعوا القرار على السياسة الخارجية ،وبالتالي يجب التركيز على شخصياتهم، لان العامل القيادي يلعب دورا مهما في عملية صنع القرار الخارجي، خاصة في دول العالم الثالث ،بحيث أن الرئيس في هذه الدول يمثل العامل الحاسم في عملية صناعة القرار ،وبما أن القرارات الصادرة عن الدولة في النهاية هي من صنع شخص أو مجموعة أشخاص، كان للسمات الشخصية لدى هؤلاء الأشخاص التأثير الكبير على تحديد السياسة الخارجية. ونعني بالسمات الشخصية هي مجموعة الخصائص المرتبطة بالتكوين المعرفي والسلوكي .

كانت السياسة الروسية الخارجية تعتمد على مبدأ التقليل من أضرار تفكك المعسكر الشيوعي ومحاولة إعادة تنظيم البيت الداخلي في محاولة العادة النهوض حيث تم التخلي عن المنطق العسكري الهجومي، وقد ظهر ذلك من خلال الإعلان عن سحب قواتها -مسافة 1500 كلم نحو الشرق وبالتالي التخلي عن منطقة وسط أوروبا، التخلي عن فكرة توازن القوى، التخلي عن الفكرة التي نص

[1]- مازن إسماعيل الرمضاني ، **مرجع سابق** ، ص 65 .

عليها الدستور السوفياتي 1978م ، والمتمثلة في مبدأ الاستفادة من التناقضات الإمبريالية[1]، بالإضافة إلى قبول روسيا لخفض كبير في الأسلحة النووية وتوقيع معاهدة " سالت 01 "وتعاون روسيا مع الأمم المتحدة والامتناع عن استخدام الفيتو.

- ✓ ولضمان تفوقها الجيوسياسي عمدت إلى صياغة مفهوم الخارج القريب من خلال إقامة اتحاد الدول المستقلة مع الدول المستقلة عن الإتحاد السوفياتي المنحل.
- ✓ ضمان حصول روسيا على موقع خاص يمكنها من المشاركة في أي دور لصياغة أمن أوربي باعتباره أمرا حيويا في قلب الحدود الشرقية، كما تعتبره أمرا يكرس وضعها كدولة كبرى في العالم بعد ما ورثت اسميا الدولة العظمى عن الإتحاد السوفياتي سابقا كما أنه بنظرها حضور التراث وثقافة حضارة ضاربة في جذور التاريخ العالمي.
- ✓ إظهار مفهوم الدولة ذات العمق الجيوسياسي فروسيا تملك وضعية جغرافية بين القارتين الآسيوية والأوروبية وما تحتويه من موارد إستراتيجية هائلة تمكنها من حضور سياسي متقدم على المستويين الإقليمي والدولي.[2]

وقد سعى الباحثون إلى تحديد السمات الشخصية وتصنيفها .ومن أهم نماذج السمات الشخصية التي قدمتها الدراسات المختلفة والتي لها علاقة مباشرة بتوجيه سلوكيات السياسة الخارجية للدول، نموذج الشخصية التسلطية لـ"ادرونو"،ونموذج الشخصية المتفتحة والمنغلقة عقليا لـ "روكيتس"،نموذج تحقيق الذات لـ"ماسلو".

حدد "ادورنو"وزملائه سمات الشخصية التسلطية في اليمينين المتطرفين وأضاف كل من "كريستي" و "جاحود "أن هذه السمات تتواجد كذالك في اليساريين المتطرفين والمؤيدين للشيوعية. ومن أهم سمات ذوي الشخصية التسلطية ،النزوع إلى السيطرة على المرؤوسين ،والإذعان لمن هم

---

[1]- صابر آيت عبد السالم: **التوجهات الكبرى للإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة، جسور الدراسات الدولية**، 18 أفريل 1011 ، على الموقع التالي : internationlstudies bridges.blogsport.com

[2]- خليل حسين: **السياسة الخارجية الروسية في عقد التسعينيات**، موقع خاص للدراسات والأبحاث، 1001/01/12 ،على الموقع : Drkhalilhusein.blogspt/2008/02/blog

أعلى منهم مقاما ،والحساسية لعلاقات القوة والحاجة إلى تصور العالم في إطار منظم .و الاستعمال المفرط لنماذج النمطية في تصوير الأحداث والأشخاص والتمسك بالقيم التقليدية. وينزع التسلطيين كذلك إلى التعصب الوطني والعنصرية. كما تنزع إلى الدخول في حرب وتأييد العدوان([32]).ومن أبرز الأمثلة على الشخصية التسلطية "هتلر" و"موسليني" قبل الحرب العالمية الثانية ،وكذلك مؤسس الجمهورية التركية "مصطفى كمال أتاتورك" الذي عرف بالعنصرية ضد القومية العربية .و كذلك الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش حيث اتسمت سياسته بالحروب.[1]

أما الشخصية المنغلقة عقليا فقد ميزها "روكيتش" بأنها تتميز بقدر كبير من القلق، و تولي اهتماما أكبر بمصدر المعلومات الجديدة بدلا من مضمونها، وعدم القدرة على استيعاب المعلومات التي تتعارض مع نسقها العقدي، وتنعكس هذه الصفات بالسلب على انتقاء الخيار الأمثل من بين عدة بدائل. ويزداد احتمال تصور أصحاب الشخصية المنغلقة عقليا للمؤامرات .وهذا يميز معظم قادة العالم الثالث وبالأخص قادة الدول العربية ،حيث أنهم في حاله أزمة داخلية يسارعون إلى تحميل المسؤولية لأطراف خارجية تتآمر عليهم من اجل زعزعة استقرار بلدانهم، وهذا ما يشكل انعكاسا سلبيا للسياسة الخارجية للدول المتهمة ما يجعلها تقوم برد فعل غير مناسب وقد يؤدي إلى حالة أزمة بينهم.

أما نمط تحقيق الذات الذي أتى به "ماسلو" هو من سمات الشخصية التي تؤثر ايجابيا على السياسة الخارجية، ويجب أن تتوفر بعض الشروط في شخصية صانع القرار لتحقيق هذا النمط. وتشمل هذه الشروط توافر الحاجات الفيزيولوجية، والأمن الداخلي والطمأنينة والعاطفة والانتماء ،واحترام الذات ويؤدي إشباع هذه الحاجات إلى خلق شعور بالثقة لدى الفرد، و من أبرز الأمثلة على هذه ،شخصية رئيس الجمهورية التركي" عبد الله غول"، ورئيس وزرائه "رجب طيب أردوغان" وذلك من خلال ثقتهما بنفسيهما واحترامهما لذاتهما، ما أكسبهما قبول شعبي عالي على المستويين الداخلي و الدولي، وجعلهما ينتهجان سياسة خارجية فاعلة.

[1]- مازن إسماعيل الرمضاني ، **مرجع سابق** ، ص 69 .

المحددات المجتمعية: تتضمن المحددات المجتمعية عدة عناصر أهمها :

خصائص الشخصية القومية :والمقصود بها الصفات العامة التي يشترك فيها كل سكان الدولة، والتي تميزهم عن غيرهم ،وهذه الصفات تتشكل بشكل كبير من الاجتماعية التي تتم عن طريق الأسرة والمدرسة ،فمقومات الشخصية الوطنية تؤثر في توجيه السياسة الخارجية، لأن صانعي القرار أنفسهم يحملون تلك القيم والصفات، وهم أشخاص يتأثرون بالبيئة التي يعيشون فيها مما ينعكس ذلك على خياراتهم في السياسة الخارجية.[1]

كما أن طبيعة الشخصية تحدد أنواع السلوك الخارجي. فخصائص الشخصية القومية المشتركة توجه سلوك السياسة الخارجية، وابرز مثال في هذا الصدد، الرؤساء القوميون العرب كجمال عبد الناصر، فالأخير كان متأثرا بالصفات القومية العربية، وداعما للحركات العربية التحررية. كذلك توجه السياسيون الأتراك إلى احتواء الجمهوريات التركية* بعد انهيار الاتحاد السوفياتي.

الرأي العام: ويعني موقف جماهير من الناس تجاه قضية أو موقف معين، وقد استعمل "غابريال الموند" اصطلاح مزاج السياسة الخارجية للدلالة على الاتجاهات أو الميول العامة التي تبديها الفئات الواسعة من الناس في دولة من الدول تجاه سياسة خارجية معينة في وقت من الأوقات.

ففي المجتمعات الغربية يكون للرأي العام دور فعال في توجيه السياسة الخارجية، إما الأنظمة التسلطية فلا يؤثر الرأي العام على سلوك سياستها الخارجية بشكل كبير، بسبب انفرادية السلطة لدى الفرد أو الجماعة الحاكمة ،وغياب الحريات الجماعية كحرية التعبير والمظاهرات.

وترى المدرسة الواقعية بان الرأي العام يتميز بصفات أهمها عدم الاهتمام والتبسيط والتقلب الشديد وعدم توفره على المعلومات الكافية في مجال السياسة الخارجية ،ويؤثر صانع القرار على الرأي العام أكثر من تأثير الأخير على الأول، فالرأي العام يلتف حول صانع القرار(الرئيس) خاصة في الأزمات ويؤيده بشكل مطلق .

[1]- محمد السيد سليم ، **مرجع سابق** . ص 32 .

وتأثير الرأي العام في توجيه السياسة الخارجية مرتبط بالعوامل المؤثرة فيه توجيه الرأي العام في حد ذاته واهم هذه العوامل وسائل الإعلام ودور الأحزاب كجماعات المصالح ووسائل الإعلام. إذا تأثير الرأي العام في تحديد توجه السياسة الخارجية هو محصلة تعبئة الرأي العام من طرف وسائل الإعلام وغيرها. ولا يخفى أن وسائل الإعلام قد تكون مؤيدة للنظام وبالتالي تقوم بتعبئة الرأي العام لإعطاء الشرعية لمواقف النظام السياسي الداخلية أو الخارجية .

المجتمع المدني: والمقصود به ذلك النسق الذي يشمل الأحزاب السياسية وجماعات المصالح من نقابات وجمعيات و مندوبيات .وتعتبر الأحزاب من المحددات الأساسية للسياسة الخارجية .ففي الأنظمة التسلطية يلعب الحزب الواحد دورا يعكس بشكل كبير سياسة الحكومة سواء الداخلية ،كما يعوضها في النشاط الخارجي باعتباره الناطق الرسمي والوحيد باسمها .أما في الأنظمة الديمقراطية فإن تأثير الأحزاب السياسية في السياسة الخارجية للدولة يبدو واضحا ويزداد بتزايد تمثيلها (الأحزاب) في البرلمان .ويختلف مستوى تأثير الأحزاب في النظم الديمقراطية حسب تنوع النظم الحزبية في هذه الأنظمة.[1]

فتأثير الأحزاب في السياسة الخارجية في نظام تعدد الأحزاب يكون محدودا بسبب تغير الائتلافات، هذا من جهة. ومن جهة أخرى فان رئيس الوزراء دوما يتبنى أفكار ومواقف وتوجهات حزبه في صياغة التوجهات الكبرى للسياسة الخارجية لبلده ،وأبرز مثال على ذلك ،الأحزاب العلمانية في قيادتها للحكومات التركية كانت تتجه في سياساتها الخارجية نحو الغرب وتضمر العداء للعرب. عكس الأحزاب ذات التوجهات الإسلامية فإنها كانت تنتهج سياسات متوازنة وتعاونية مع العرب.

المحددات السياسية :تتمثل أساسا في طبيعة النظام السياسي للدولة، والذي يلعب دورا مؤثرا في السياسة الخارجية.فالنظم الديمقراطية عادة ما تعكس سياسات خارجية سلمية وهي نظم تتسم بالتعددية وارتفاع نسب المشاركة السياسية .أما النظم التسلطية فهي تعكس سياسات عدوانية

[1]- محمد السيد سليم ، **مرجع سابق** ، ص 64 .

توسعية .لكن ما يلاحظ في الواقع أن الأنظمة الديمقراطية تسعى لتحقيق القوة وتتنافس على مجالات حيوية للنفوذ، وتعتمد لتحقيق ذلك على القوة والعنف مبررة ذلك بنشر الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان و الأقليات، وأبرز مثال على ذلك الحرب الأمريكية على العراق.

ويلعب الاستقرار السياسي دورا فاعلا في تبلور السياسة الخارجية للدولة، بحيث يعمل هذا الاستقرار على تفرغ الدولة لصياغة سياسة خارجية تحقق أهدافها. كما أن هذا الاستقرار يعطي للدولة صورة حسنة في الخارج مما يساعد على انفتاح الدول الأخرى عليها ما يساهم في حركية السياسة الخارجية لها .وحالة الجزائر في فترة التسعينيات اصدق مثال على ذلك، فعدم الاستقرار في الجزائر ،حولها إلى دولة منبوذة مما ادخلها في عزلة عن العالم لأكثر من عشر سنوات ولازالت أثاره باقية إلى حد الآن.

يعتبر الاستقرار السياسي محددا داخليا مهما للسياسة الخارجية للدول انطلاقا من عدة أسباب.

- ✓ **أولها :** إعطاء صورة حسنة عن الدولة في الخارج مما يساعد على انفتاح الدول الأخرى عليها، الأمر الذي يساهم في حركية سياستها الخارجية .
- ✓ **ثانيا:** أن الاستقرار السياسي يساعد صانع القرار عمى التفرغ لصياغة سياسة خارجية تحقق المصلحة الوطنية العليا للدولة .([1])

المحددات العسكرية :يعتبر العامل العسكري المؤشر الرئيسي لقوة الدولة والأداة الفعالة لتحقيق أهدافها الخارجية .فتوفر الدولة على ترسانة عسكرية ضخمة وعلى قيادات عسكرية ذات كفاءة عالية بالإضافة إلى امتلاكها تكنولوجيا عسكرية متطورة يمكنها من الحصول على مختلف الأسلحة الذكية والمدمرة، مع توفر عقيدة عسكرية فعالة، كل هذا يعطي للدولة وزن وهيبة دوليين ويساعدها على تحقيق أهداف سياستها الخارجية سواء عن طريق الترهيب أو شن الحروب.

[1]- جونسون، لويد، **تفسير السياسة الخارجية**، ترجمة: محمد مفتي و محمد السيد سليم، الرياض، جامعة الملك سعود، 1979، ص 27 .

المحددات الخارجية :يعتبر النسق الدولي أو الإقليمي من أهم محددات السياسة الخارجية للدول. فنمط توزيع القوى ضمن نسق دولي يتسم باستقطاب حاد يصعب على دولة ما تبني سياسة العزلة. فإذا كان النظام الدولي يقوم على أساس تكتلات ومحاور سياسية وعسكرية ،فان ذلك يدفع واضعي السياسة في الدول الصغرى إلى الدخول في بعض التحالفات لحماية أمنهم القومي ،بغض النظر عن ما قد ينطوي عليه من تعارض مع توجهاتهم السياسية العامة، أو الخروج عن بعض المبادئ العامة في السياسات التقليدية لهذه الدول .كما أن هذه التكتلات تساعد الدول الكبرى المنشئة لها في تنفيذ سياساتها الخارجية وفرضها على ارض الواقع، و إرغام الدول الأخرى على تقبلها.[1]

يشمل النظام الدولي أبعاد أساسية وهي:

الوحدات :إن عدد الوحدات الدولية في النسق الدولي له دور مؤثر في تبلور السياسة الخارجية لهذه الوحدات .فحسب "دويتش" و"سنجر" فأن تزايد عدد الوحدات الدولية يزيد من استقرار النسق الدولي ،بحيث يتشتت حجم الانتباه الذي يوجهه أي فاعل دولي لبقية الفواعل الأخرى .بينما يرى "والتز" انه كلما قل عدد الفاعلين الدوليين في النسق الدولي قل احتمال وقوع الحرب وزادت درجة استقرار النسق الدولي.

يمكن أن يؤدي تزايد عدد الوحدات الدولية إلى توازن استقرار النسق الدولي ،وذلك بسبب تشابك وتداخل مصالح الدول إلى درجة التعقيد وعدم قدرة الدولة على الانحلال من هذا التشابك مما يدفعها إلى انتهاج سياسة خارجية ليست بالعدوانية وذلك حفاظا على مصالحها التي قد تتضرر في حالة انتهاجها لسياسة عدوانية. إذا تزايد عدد الوحدات الدولية يوسع من قاعدة الاعتماد المتبادل مما يقلل من وقوع الحروب ذات النطاق الواسع.

[1]- محمد السيد سليم ، **مرجع سابق** ، ص 69 .

أما الاختلاف الجوهري بين "دويتش" و "سينجر" من جهة و"وولتز" من جهة أخرى أنهم لم يفصلوا في الفرق بين تزايد الوحدات الدولية بشكل عام وتزايد الفواعل الحقيقية المؤثرة في النسق الدولي .إذ أن تزايد الوحدات الدولية يحقق استقرار النسق الدولي، لكن تزايد عدد الدول الفاعلة بشكل مباشر والتي لها تأثير واضح في النسق الدولي خاصة في حال تضارب مصالحها يؤدي إلى اختلال استقرار النسق الدولي.

المؤسسات الدولية :تؤثر المؤسسات الدولية في السياسة الخارجية للدول بشكل كبير ،و تأخذ المؤسسات الدولية شكلا تنظيميا للدول ،وتنظم العلاقات الخارجية للدول فيما بينها، كما تؤثر المؤسسات القانونية الدولية على السياسات الخارجية للدول، لأنها تخلق قيودا على بعض التصرفات الخارجية للدول. ولا ينحصر دور المؤسسات الدولية على تنسيق التعاون بين الدول فقط وإنما تعمل على حل النزاعات بين الدول وفقا للقانون الدولي.إلا أن المؤسسات والمنظمات الدولية تتسم بازدواجية المعايير بحيث تستعملها الدول الكبرى لتحقيق مصالحها حتى وان عارض ذلك مبادئ المؤسسات الدولية في حد ذاتها.[1]

العمليات السياسية الدولية:وتعني الجانب الديناميكي للنسق الدولي والناتج عن مختلف التفاعلات التي تحدث بين الوحدات الدولية وفقا لمبدأ الفعل ورد الفعل، و المعاملة بالمثل ،والتي ينتج عنها طابع تعوني أو صراعي بين الدول. و ذلك حسب موقع المصلحة الوطنية للدولة في الموقف المتخذ اثر الفعل ورد الفعل، و وفقا لموقع الدولة من توازنات القوى ضمن نظام توازن القوى الذي هو عصب النظام الدولي الحديث .

[1]- عامر مصباح ، **تحليل السياسة الخارجية** ، (الجزائر ، دار هومة للنشر و التوزيع ، 2018 ، ص 14 .

وتعكس العمليات السياسية تأثر السياسة الخارجية للدولة بالبيئة الخارجية لها.فرغم أن السياسة الخارجية هي انعكاس للسياسة الداخلية ،إلا أنها لا يمكنها أن تكون بمعزل عن البيئة الخارجية ،خارج التوازنات الإقليمية والدولية ،و ذلك لتعقد وتشابك المصالح في النسق الدولي.[1]

البنيان الدولي: ويقصد بالبنيان الدولي ،ترتيب الوحدات الدولية حسب قوتها ودورها الإقليمي والدولي.ويؤثر البنيان الدولي بشكل كبير في السياسة الخارجية للدول. أما قابلية الوحدات الدولية للتأثر بالبنيان الدولي تتفاوت بتفاوت طبيعة هذا البنيان ،حيث انه كلما كان البنيان الدولي متعدد الأقطاب كان للوحدات الدولية الفرصة للتأثير فيه من خلال انضمامها إلى احد الأقطاب،مما يجعل الدول الأقطاب في حالة تنافس مستمر لاستقطاب أكبر عدد من الدول الأخرى.

المطلب الثالث : وسائل و مؤسسات تنفيذ و صناعة السياسة الخارجية

مثلما نتحدث في الاقتصاد عن الطلب الفعال ونعني به الرغبة في الشراء مقرونة بالقدرة الشرائية، فإننا في السياسة الخارجية نتحدث عن السياسة الخارجية الفعالة ونعني بها الرغبة في تحقيق هدف خارجي مقرونة بالقدرة على تحقيق هذا الهدف.

والدولة عادة ما تترجم مقدرتها على تحقيق الهدف من خلال استخدامها لوسائل مختلفة أهمها:

الدبلوماسية، القوات المسلحة، الدعاية، الأدوات الاقتصادية.[2]

الدبلوماسية Diplomacy :يقصد بالدبلوماسية عملية التمثيل والتفاوض التي تجري بين الدول في غمار إدارتها لعلاقاتها الدولية. ويعرفها . "جورج كينان" بأنها "عملية الاتصال بين الحكومات." والدبلوماسية الفعالة هي الدبلوماسية التي تدعمها وسائل السياسة الخارجية الأخرى وبالذات القوات المسلحة والأدوات الاقتصادية. فبدون دعم تلك الوسائل ستكون فعالية الدبلوماسية محدودة إن لم تكن معدومة.

[1]-عامر مصباح ، **مرجع سابق** ، ص 16 .
[2]- عامر مصباح ، **مرجع سابق** ، ص 22 .

أنواع الدبلوماسية الحديثة: إن مما زاد من أهمية الدبلوماسية كأداة للسياسة الخارجية تنوع أنماطها وتعدد أشكالها فهي لم تعد ذلك النمط التقليدي المتمثل بشخصية السفير أو بنشاط البعثة الدبلوماسية وإنما توسعت وأخذت أشكالاً وأنماطاً مختلفة.فقد تأخذ الدبلوماسية شكل "دبلوماسية القمة Summit Diplomacy "ويقصد بها المؤتمرات التي يعقدها رؤساء الدول فيما بينهم لمناقشة بعض القضايا الدولية أو العلاقات بين الدول المشتركة في لقاء القمة. لقد شاع في السنوات الأخيرة هذا النمط من الدبلوماسية.

وهذا النوع من النشاط الدبلوماسي يعكس مدى التطور في أهمية العلاقات فيما بين الدول واهتمام حكومات دول العالم في البعد الدولي.لقد جاءت فكرة لقاءات القمة كوسيلة لوضع حلول جذرية أو اتفاقيات هامة بين الدول حيث أن لقاء زعماء الدول بما لديهم من صلاحيات واسعة سيساعد على توفير الوقت والجهد وسرعة الوصول إلى قرارات هامة.إن معظم الاتفاقيات الدولية الهامة التي تم الوصول إليها بعد الحرب العالمية الثانية وكان لها أثر على مجرى العلاقات الدولية كانت وليدة لقاءات قمة بين الدول .[1]

النمط أو الشكل الآخر للدبلوماسية هو "دبلوماسية الأزمات" "Crisis Diplomacy"ويقصد بهذا النوع من الدبلوماسية النشاط الدبلوماسي الذي يوجه لحل أزمة دولية طارئة.وإدارة الأزمات الدولية أصبحت إدارة هامة في العلاقات الدبلوماسية المعاصرة. ذلك أن المجتمع الدولي المعاصر معرض باستمرار لأزمات سياسيةمختلفة نتيجة للاختلافات العقائدية، والسياسية، والاقتصادية بين الدول ولعدم مقدرة أو رغبة الدول في استخدام القوة العسكرية لوضع حد للأزمات.لذا جاءت دبلوماسية الأزمات كبديل للحرب وكمخرج للتوتر بين الدول. وجرت العادة أن يمنح المبعوث الدبلوماسي الذي سيتولى حل الأزمات الدولية صلاحيات واسعة تمكنه من التحرك الدبلوماسي

[1]- جونسون، لويد، **مرجع سابق**، ص 37 .

السريع، وأن يراعى في اختياره خبرته في حل المشاكل الدولية وقدرته على فهم أبعاد المشكلة أو الأزمة المعنية.

وأما النمط الثالث والأخير للدبلوماسية المعاصرة فهو "دبلوماسية المحالفات" Alliance Diplomacy وهي تعني النشاط الدبلوماسي الذي يكرس لإنشاء تحالفات عسكرية أو تكتلات سياسية.ولقد ظهر هذا النمط من الدبلوماسية نتيجة لزيادة اتجاه الدول نحو التحالفات والتكتلات. لقد فرضت الطبيعة الفوضوية وصراع القوة في المجتمع الدولي المعاصر أهمية التحالفات العسكرية.

كما أن التكتلات السياسية أصبحت أداة لزيادة النفوذ السياسي للمجموعات الدولية والدول القوية في المجتمع الدولي. ولما للتحالفات العسكرية والتكتلات السياسية من أهمية لأمن الدولة ونفوذها فلقد حظيت باهتمام خاص في المجال الدبلوماسي يفوق الاهتمامات الأخرى

البعثة الدبلوماسية: تتطلب عملية التمثيل والتفاوض التي تجرى بين الدول وما يترتب عليها من أعمال فرعية اضطلاع عدد من الأشخاص بمهام محددة.

لذا جرت العادة بين الدول أن توفد كل منها مجموعة من الأشخاص للقيام بتلك المهام. وعادة يرأس المجموعة الموفدة شخص مسؤول يعتبر الممثل الأصيل لدولته لدى الدولة الموفد لديها ويقوم بإدارة المجموعة وتوزيع العمل بين أعضائها.وتشكل المجموعة بما فيها الرئيس ما يسمى أو يعرف "بالبعثة الدبلوماسية Diplomatic Mission " .

وليس هناك حجم محدد من الأفراد للبعثة الدبلوماسية وإنما يعتمد عدد أفراد البعثة على المصالح التي تربط الدولة الموفدة للبعثة بالدولة الموفدة إليها.[1]

وتتحدد، مرتبة البعثة الدبلوماسية حسب الأهمية التي تعلقها الدولة على العلاقات الدبلوماسية التي تتبادلها مع الدولة الأخرى أو حسب مبدأ المعاملة بالمثل.إلا أنه من الملاحظ أن معظم البعثات الدبلوماسية.

[1]- عامر مصباح ، **مرجع سابق** ، ص 32 .

تكون على مستوى "السفارة" والتي يرأسها ممثل دبلوماسي برتبة سفير. ويأتي بعد السفارة من حيث الأهمية التمثيلية "المفوضية" ويرأسها ممثل دبلوماسي برتبة "مبعوث فوق العادة" أو "وزير مفوض" كما قد يرأس البعثة الدبلوماسية "قائم بالأعمال."

وتقوم البعثة الدبلوماسية بعدد من المهام التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بصناعة القرار السياسي الخارجي وبتنفيذ السياسة الخارجية للدولة.أولى هذه المهام تمثيل الدولة الموفدة للبعثة لدى الدولة المعتمدة لديها. ويتولى رئيس البعثة ذاته مهمة التمثيل حيث يقوم بحضور الحفلات والاستقبالات الرسمية التي تقيمها الدولة المعتمد لديها وتدعى لها السلك الدبلوماسي الأجنبي.

كما يقوم رئيس البعثة الدبلوماسية بزيارات المجاملة التي جرى العرف على القيام بها في المناسبات المختلفة. وقيام رئيس البعثة بهذه المهمة له معنى خاص في العلاقات الدبلوماسية إذ أن حضوره ومشاركته يترجم الود والاحترام في حين أن غيابه قد يفسر على أنه موقف سلبي من قبل حكومته وهذا قد يؤثر على العلاقات بين الدولتين.

وبالإضافة إلى تلك المهمة تقوم البعثة بمهمة رئيسية أخرى هي التفاوض مع حكومة الدولة الموفدة إليها. وتتطرق المفاوضات إلى كل ما يهم الدولة الموفدة. ويتم التفاوض عادة بين رئيس البعثة ووزير خارجية الدولة الموفدة إليها. لذا تعمل البعثة الدبلوماسية كقناة للاتصال الدائم بين الدولة الموفدة للبعثة والدولة والموفدة إليها.

كما تقوم البعثة الدبلوماسية بمتابعة كافة ما يحدث في الدولة الموفدة إليها وإبلاغ حكومتها أولاً بأول بكل ما يهمها من الأحداث والتطورات. وعادة يستعين رئيس البعثة لمعرفة الأحداث في الدولة المعتمد لديها وتفسيرها بفريق من الملحقين السياسيين والتجاريين والعسكريين وعدد من الخبراء المختصين.[1]

[1]- عامر مصباح ، **مرجع سابق** ، ص 22 .

وتقوم البعثة الدبلوماسية كذلك بمتابعة تنفيذ الدولة الموفدة إليها لالتزاماتها تجاه الدولة الموفدة لها والتدخل لدى وزير خارجية الدولة الموفدة إليها البعثة كلما حصل إخلال بتلك الالتزامات. وما يلزم الإشارة إليه في هذا المجال هو أنه ليس لرئيس البعثة الدبلوماسية أو لأي من أعضاء البعثة حق التدخل مباشرة لدى السلطات المحلية وإنما يتم التدخل عن طريق وزارة الخارجية.وتعلم البعثة الدبلوماسية كذلك على تحسين العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية بين الدولة الموفدة لها والدولة الموفدة إليها.[1]

أخيراً تقوم البعثة الدبلوماسية بأعمال إدارية ذات صلة برعايا الدولة الموفدة للبعثة مثل حمايتهم و تسجيل المواليد والوفيات وعمل عقود الزواج والتأشير على جوازات السفر. وعادة تقوم القنصليات التابعة للسفارة بهذه المهام حيث أن معظم هذه الأعمال ليست ذات طابع سياسي كما أن ممارستها لا تؤثر على طبيعة العلاقات بين الدول.

القوات المسلحة Military Power: تعتبر القوات المسلحة إحدى الوسائل الأساسية لتنفيذ السياسة الخارجية وإحدى المقومات الأساسية لنجاح الدبلوماسية.ورغم أن القوات المسلحة تعتبر باهظة التكاليف إذا ما قورنت بالدبلوماسية وغير مرغوب في استخدامها في المجتمع الدولي كوسيلة لتحقيق الأهداف الخارجية، إلا أنها مع ذلك تحظى باهتمام بالغ لدى حكومات المجتمع الدولي ذلك أن الأداة العسكرية "تهيئ خلفية من الثقة والاستقرار لعمل الدبلوماسية وأن التفاوض من مركز القوة حكمة سليمة، إذ لا يمكن لدولة لا تسندها قوة عسكرية أن تمتنع عن إعطاء تنازلات تضر بمصالحها الحيوية إذا تعرضت لضغوط وتهديدات ليس بوسعها أن تقاومها."

و القوات المسلحة تستخدم في أكثر من مظهر واحد. فبالإضافة إلى استخدامها التقليدي ونعنى به الاستخدام الفعلي وقت الحرب للدفاع أو الهجوم، تستخدم القوات المسلحة أيضاً وقت السلم للضغط والردع وما يترتب عليهما من رضوخ الأطراف الأخرى وتحقيق المصالح القومية.

[1]- علي بن حسين الحمادي، **في محافل الدبلوماسية فكرا و تجربة**، مركز الجزيرة للدراسات، 2010، ص 87 .

إن استخدام القوات المسلحة كوسيلة للضغط والردع وقت السلم هو الذي يبرر النفقات الباهظة عليها ويزيد من قناعة المواطن العادي بأهمية النفقات وتحمل آثارها.فعدم دخول القوات المسلحة في حرب دفاعية أو هجومية لا يعني توقف فاعليتها، بل إن استخدام القوات المسلحة في السلم للضغط والردع يفوق استخدامها في الحرب ذلك أن القتال استثناء والسلام هو القاعدة.كما أن الضغط والردع، إذا تم من خلالهما تحقيق الهدف القومي، أكثر جدوى من الحرب حيث أنهما لن يكلفا الموطن والمواطن أي عبء إضافي في حين أن الحرب سيترتب عليها خسائر إضافية للوطن والمواطن وحجم هذه الخسائر يتوقف على طول أمد الحرب ونوعية الأسلحة المستخدمة فيها.[1]

الإستخدامات المختلفة للقوات المسلحة:تستخدم القوات المسلحة في أشكال مختلفة. ويمكن أن نحدد ثلاثة استخدامات رئيسية للقوات المسلحة.

فقد تستخدم القوات المسلحة كأداة للهجوم .Offensive Capability واستخدام القوات المسلحة للتوسع والسيطرة سمة من سمات العلاقات الدولية المعاصرة. إن احتلال إسرائيل للأراضي العربية، واحتلال الاتحاد السوفيتي لأفغانستان، وأمريكا للعراق مجرد أمثلة لحالات لا حصر لها.

ومما زاد من فاعلية وأهمية استخدام القوات المسلحة كأداة للهجوم هو نجاح هذه السياسة في تحقيق عدد من الأهداف القومية للدول التي أخذت بها.

كما أن الأخذ بإستراتيجية الهجوم في الحرب يأتي من قناعة الدولة المهاجمة بأن الهجوم رغم ما يترتب عليه من مسؤوليات قومية وانتهاك للقوانين الدولية هو أفضل وسيلة للدفاع وتحقيق الأهداف القومية حيث أن الدولة التي تبدأ الهجوم عادة ما تختار الوقت المناسب والظروف الملائمة للقتال، وهذا عنصر هام في تحويل مجرى الحرب وتحديد نتائجها.

و قد تطورت الإمكانيات الدفاعية لدول في الحقبة الأخيرة بفعل التطورات التكنولوجية كالتحديث المستمر في أساليب الحرب وفي مضمون الإستراتيجيات العسكرية . وقد ترتب على ذلك أن تدعيم

[1]- أحمد جلال عبده:**صراع القوة المدنية و العسكرية وأثره على السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق**، (2010-2002)ص 52 .

المقدرة الدفاعية للدول أصبح يتضمن إحتفاضها بقوات أكبر وبترسانة متنوعة من الأسلحة التي تناسب كافة الاستخدامات العسكرية و غير ذلك من أدوات الحر بالإلكترونية التي تستطيع أن توفر لدولة نظاما فعالا للتحذير ضد الهجوم . و رصده و تعقب اتجاهات هو تضليله[1] ، الخ

و في الحقيقة أن دعم المقدرة الدفاعية للدولة يدعم في نفس الوقت من قدرتها على الردعDeterrentCapabilityو هو ما قد يمكنها من إحباط الهجوم قبل أن يبدأ لأن الردع يسبق الدفاع و إخفاق الردع هو الذي يؤدي بالدولة الهجوم إلى الانتقال إلى المرحلة التالية و هي الالتجاء إلى الدفاع الفعال عن كيانها و صالحها و سيادتها الإقليمية في مواجهة أعدائها .

و إذا كان للهجوم بعض المزايا على المستورين الإستراتيجي و التكتيكي لما يترتب عليه من وضع المهاجم في مركز أفضل نسبيا من المدافع،فإن هذه المزايا يقابلها نقاط ضعف في جانب الدولة المدافعة و من ذلك أن الدفاع يفقدها زمام المبادرة و يضيق من فرص الاختيار أمامها و يكرهها على أن تقاتل حربا قد لا تكون مهيئة لها في المكان أو الوقت الذي يتلائم و مصالحها أو بسلاح قد لا يقدر على استيعاب الطاقة الهجومية للدولة المعادية.

وقد تستخدم القوات المسلحة كأداة للدفاع Defensive War Capability واستخدام القوات المسلحة للدفاع استخدام مشروع حيث أن الدولة مضطرة للدفاع عن أمنها ومصالحها القومية.كما أن الدولة التي تلجأ للدفاع تحظى بدعم وعطف الرأي العام العالمي حيث ينظر إليها على أنها دولة معتدى عليها.

لكن مقابل الشرعية والعطف العالمي تفقد الدولة التي تلجأ لإستراتيجية الدفاع مزايا عسكرية هامة منها فقدان زمام المبادرة والاستعداد وفرض الحرب عليها في وقت قد يكون غير مناسب ووفق ظروف غير ملائمة.إن المحصلة النهائية لإستراتيجية الحرب الدفاعية تعتمد على قدرة وإمكانيات حكومة الدولة المدافعة والروح المعنوية لشعبها.

[1]- أحمد جلال عبده ، **مرجع سابق** ، ص54 .

فقد تدخل الدولة في حرب دفاعية لكن نظراً لتوفر الإمكانيات لديها وقدرة حكومتها على التعبئة العسكرية وتضحية شعبها تحول الحرب الدفاعية إلى حرب هجومية بعد احتواء الهجوم المعادي وصده ومن ثم تحويل المعركة إلى أراضي الدولة المعتدية.

وفي هذه الحالة تتحول الإستراتيجية للدولة من إستراتيجية دفاع إلى إستراتيجية هجوم وهنا تكسب الدولة شرعية الحرب وتحقق مصالح قومية جديدة غالباً ما تكون مصالح إستراتيجية.وأخيراً تستخدم القوات المسلحة كأداة للردع Deterrent Capability والرد على سياسة معقدة تعني في مفهومها المبسط أن الأسلحة تخزن والجيش يجهز لا بقصد الاستعمال في الهجوم وإنما بقصد إقناع الخصم بأنها ستستخدم فوراً لصد أي هجوم جدي يقوم به.ونجاح سياسة الردع يتطلب توفر عدد من المتطلبات الأساسية .

أول هذه المتطلبات حيازة الدولة الرادعة إمكانيات كافية من القوة لرد الدولة المهاجمة وإقناعها بان مسار المعركة في حال وقوعها قد يتحول ضد مصلحتها.ثم لابد أن يكون هناك تصميم ملموس من قبل الدولة الرادعة على الاستخدام الفعلي للإمكانيات المتاحة لها لصد أي عدوان خارجي.[1]

كما أن الدولة المهاجمة يلزم أن تعرف معرفة دقيقة الإمكانيات المتاحة لدى الدولة الرادعة. فمعرفة هذه الإمكانيات سيساعد على نجاح سياسة الردع وعدم معرفتها سيشجع الدولة المعتدية على الهجوم.التي تهدد بالهجوم. فالطبيعية العدوانية للدولة المهاجمة سوف تحد من نجاح سياسة الردع إذ أن الدولة العدوانية عادة ما تقدم على المغامرات العسكرية بغض النظر عن احتمالات النجاح .

[1]- عامر مصباح ، **مرجع سابق** ، ص 39 .

بالإضافة إلى ذلك يتطلب نجاح سياسة الردع معرفة الدولة الرادعة للقيم التي تحكم سلوك الدولة أخيراً لنجاح سياسة الردع يفترض أن المعتدي يتصرف بطريقة عقلانية ويقدر العائد والتكلفة للعمل العسكري ومدى خدمة هذا العمل للمصلحة القومية. فغياب العقلانية يعني انعدام التقييم الموضوعي للعمل العسكري والاستسلام للعواطف والرغبات. وهذا الاستسلام قد يدفع قادة الدولة المهاجمة إلى الدخول في مغامرة عسكرية بغض النظر عن محصلتها النهائية.

الدعايةPropaganda :تعني الدعاية أي محاولة منظمة للتأثير على عقول وعواطف وسلوك جماعة معينة تحقيقاً لهدف عام معين. والدعاية تشترك مع الدبلوماسية في أنها نشاط كلامي بالدرجة الأولى، غير أنها تختلف عن الدبلوماسية في أنها توجه إلى شعوب الدول الأخرى لا إلى حكوماتها.ولكي تكون الدعاية ناجحة وفعالة يجب أن يتوفر بها عدد من الشروط الأساسية. [1]

يجب أن تتسم أولاً بالبساطة في العرض حتى يمكن فهمها بدون جهد من قبل القارئ والمستمع العادي. فكلما كانت الدعاية بسيطة كلما زاد تأثيرها في عامة الجماهير وحققت بذلك الأهداف المرجوة منها.

كما يجب أن تتسم الدعاية بالقدرة على جذب انتباه القارئ أو المستمع وإثارةاهتمامه. وكلما كانت الدعاية مرتبطة بالواقع الذي تعيشه الجماهير كلما قوي جذبها للانتباه. ذلك أن الجماهير دائماً معنية بواقعها. وبالإضافة إلى الاهتمام بواقع الجماهير يجب الاهتمام بتحريك عواطفهم. لأن تحريك العواطف يساعد على إثارة الاهتمام بالمادة الدعائية.

والدعاية لكي تكون مقبولة يجب أن تكون إلى حد ما معقولة. أي أن المادة الدعائية يجب أن لا تخلو من الصحة. ذلك أن الكذبة المطلقة ليس من السهل بيعها للجماهير، لأن الجماهير حينما تتلقى أي مادة دعائية تحاول مقارنتها إلى حد ما بالواقع للتأكد من مدى صحتها النسبية. ولا يشترك أن

[1]- حسين بوقارة ، **السياسة الخارجية ، دراسة في عناصر التشخيص و الاتجاهات النظرية للتحليل** (الجزائر ، دار هومة ، 2012)ص 18 .

تكون كل المادة الدعائية صحيحة.[1]

وحتى تحقق الدعاية التأثير المنشود في عقول وعواطف وسلوك الجماهير يجب أن تكون المادة الدعائية متفقة في المضمون، ذلك أن التناقض في المضمون يؤدي إلى التشكيك في المادة الدعائية.

المادة متناسقاً في الراديو والصحافة والتلفزيون فإذا وجد الجمهور المخاطب، مثلاً أن خبر الإذاعة الدعائي تؤكده الصحافة ويدعمه التلفزيون. فإن هذا سيزيد من قناعة الجمهور المخاطب بصحة الخبر.

أما إذا قدمت الإذاعة خبراً إذاعياً، وقدمت الصحف نفس الخبر لكن في مضمون يختلف، وتجاهل التلفزيون الخبر كلية فإن هذا سيدفع المواطن إلى التشكيك في الخبر.

ولترسيخ المادة الدعائية في أذهان الجماهير المخاطبة لابد من تكرارها بحيث تظهر للجمهور المخاطب وكأنها حقيقة مسلم بها. فتقديم المادة الدعائية مرة أو مرتين لا يكفي، بل لابد من تكرارها عدة مرات وفي كافة الوسائل الإعلامية: الإذاعة، والصحافة، والتلفزيون.

الاستراتيجيات الدعائية:وفي مجال الاستراتيجيات الدعائية يمكن أن نميز بين نوعين من الاستراتيجيات:

الإستراتيجية الموضوعية أو استراتيجية الحقيقة Strategy of Truth و إستراتيجية الكذبة الكبرى.Strategy of Big Lie الاستراتيجية الموضوعية تعني تقديم المادة الإعلامية للمستمع أو القارئ بشكل إخباري يراعى فيه أكبر قدر من الدقة والموضوعية ومن ثم يترك له مهمة استنتاج مغزى أو دلالة الخبر الإعلامي.

[1]- حسين بوقارة ، **مرجع سابق** ، ص 19 .

وإستراتيجية الموضوعية مبنية على أساس أن تقديم المعلومات الصحيحة ذو أهمية سياسية خاصة لمواطن الدول ذات الإعلام الموجه والتي تحجب عن مواطنيها كثيراً من الحقائق الإعلامية.[1]

كما أن لهذه الإستراتيجية ميزة كبرى تتمثل في اجتذاب القراء والمستمعين الذين يحرصون على الحصول على معلومات صحيحة تساعدهم على تصحيح الأخبار المغلوطة والمشكوك فيها والتي تقدم لهم في الداخل.

أما إستراتيجية الكذبة الكبرى فهي تعني تحريف أو تشويه المادة الإعلامية من أجل التلاعب بالرأي العام الموجه نحوه الدعاية.ولقد استعمل الإعلام النازي هذه الإستراتيجية بفعالية معتمداً على الفكرة التي عرضها "هتلر" في كتابه كفاحي وهي أن الكذبة إذا كانت كذبة كبرى ورددت ترديداً كافياً فسوف تصدقها الجماهير تصديقاً جزئياً على الأقل إذ أن أكثر الناس يفتقرون إلى سعة الأفق اللازمة لإدراك أن ترديد تصريحات ما لا يعني صحتها.[2]

الأدوات الاقتصاديةEeconomic Instruments :

احتلت الأدوات الاقتصادية كوسيلة للسياسة الخارجية مكانة هامة في العلاقات الدولية المعاصرة. وهذه الأهمية للأدوات الاقتصادية جاءت من عاملين:

الأول، احتلال الرفاهية الاقتصادية لشعوب المجتمع الدولي مكانة بارزة في سلم أولويات الأهداف القومية للحكومات المعاصرة. لقد أصبحت المشاكل الاقتصادية مثل البطالة، والتضخم، ونقص المواد الغذائية قضايا هامة تشغل بال الحكومات المعاصرة، إذ أن بقاءها في السلطة يعتمد على قدرتها في حل هذه المشاكل.

أما العامل الثاني، فهو زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول وما يترتب على هذا الاعتماد من زيادة في أهمية وأولوية الأدوات الاقتصادية كوسيلة للسياسة الخارجية.

---

[1]-حسين بوقارة ، **مرجع سابق** ، ص 25 .

[2]- هويدي، فهمي أمين، **العسكرة والأمن في الشرق الأوسط وتأثيرهما على الديمقراطية والتنمية** ، ص 56 .

تلعب العوامل الاقتصادية دورا مركزيا في اختيارات السياسة الخارجية؛ لأن تنفيذ معظم السياسات يتطلب توافر الموارد الاقتصادية و يحدد توافر تلك الموارد ما إن كان يمكن للدولة أن تكون دولة مانحة للمعونة الخارجية أم مستقبلة لتلك المعونة كذلك فالموارد تحدد قدرة الدولة على دخول سباقات التسلح ذات التكاليف الباهظة ، و التبادل التجاري أو تحقيق فائض في ميزان المدفوعات ، بالرغم من أن توزيع الموارد في النسق الدولي لا يحدد السياسات المتبعة ، فإنه يضع حدودا على مدى بدائل السياسة الخارجية المتاحة [1]، فالدول التي تعاني من ندرة الموارد لن تستطيع أن تلعب دور الدولة الكبرى ، حتى إذا أرادت أن تلعب هذا الدور ، و من ناحية أخرى فإن توفر هذه الموارد لا يعني بأنه يجب على الدولة أن تلعب هذا الدور .

تعتبر التعريفات الجمركية Tariffs من أهم وأقدم الأدوات الاقتصادية. وتفرض التعريفات الجمركية لأهداف مختلفة.فقد تفرض كوسيلة للحصول على إيرادات مالية، حيث أن الدولة التي تعاني من مشاكل مالية تجد التعريفة وسيلة للحصول على إيرادات تساهم في دعم الميزانية العامة للدولة.

وقد تفرض التعريفة الجمركية كوسيلة لحماية المنتجات الوطنية، إذ أن فرض التعريفة الجمركية على السلع المستوردة سيزيد في سعرها ويحد من منافستها للمنتجات المحلية.

كما قد تفرض التعريفة الجمركية كوسيلة للانتقام ضد دولة، حيث أن فرض التعريفة الجمركية على المواد المستوردة من دولة معينة سيؤدي بطريقة غير مباشرة إلى الحد من الاستيراد منها ووضع العوائق أمام منتجاتها.[2]

ثم هناك القيود النقدية Currency Regulations وتعني تولي الحكومة بنفسها الإشراف على ما يصرف من نقد في الخارج سواء لشراء سلع أو خدمات أو للسياحة والاستثمار.وحينما تمارس الحكومة إجراء القيد النقدي فهي تتولى بنفسها الإشراف على منح التراخيص الخاصة بتحويل

[1]- هويدي، فهمي أمين، **مرجع سابق**، ص 60 .
[2]- هويدي، فهمي أمين ، **مرجع سابق** ، ص 62 .

العملات للخارج وشراء العملات الصعبة مثل الدولار والجنيه الإسترليني.والحكومات تلجأ عادة لفرض القيود النقدية لحماية ميزان مدفوعاتها، وهو البيان الإجمالي السنوي الذي يصور إيرادات الدولة من الخارج ومدفوعات الدولة إلى الخارج.[1]

وقد تستخدم الدولة الحظر الاقتصادي Embargo كأداة للسياسة الخارجية. والحظر يعني عدم تصدير سلعة معينة إلى دولة أو دول محددة لأسباب سياسية أو اقتصادية.

وقد يكون الحضر كلياً أي منعاً شاملاً لتصدير السلعة أو جزئياً أي منع تصدير السلعة بنسبة معينة مثال ذلك الحظر الجزئي الذي فرضته الدول العربية المنتجة للنفط على تصدير النفط لأمريكا وبعض الدول الغربية خلال الحرب العربية الإسرائيلية عام 1973.وعلى خلاف الحظر قد يكون الأجراء الاقتصادي المتبع هو المقاطعة .Boycott والمقاطعة تعني رفض استيراد السلع التي تنتجها دولة أو شركة معينة.وهي تفرض أما لاعتبارات اقتصادية أو سياسية لكنها كثيراً ما تفرض لاعتبارات سياسية مثل مقاطعة الدول العربية لإسرائيل والشركات الأجنبية التي تصنع فيها.

كذلك يعتبر الاندماج الاقتصادي Economic Integration أداة من أدوات السياسة الخارجية إذ أنه عن طريق هذا الاندماج تحقق الدول بعض المكاسب الاقتصادية وتواجه به التحديات الاقتصادية التي ترفعها لها دول وتكتلات أجنبية.

كما أن الاندماج الاقتصادي قد يكون خطوة نحو اندماج سياسي كما كانت الفكرة عند قيام السوق الأوربية المشتركة حيث كان المؤسسون لها يتوقعون أن تؤدي الوحدة الاقتصادية إلى وحدة سياسية. لكن مبدأ السيادة القومية وتوسع دول السوق حال دون تحقيق هذه التوقعات وبقيت السوق مجرد وحدة اقتصادي.

[1]- حسين بوقارة، **مرجع سابق** ، ص 32 .

وقد تستخدم الدولة تجميد الأرصدة أو تأميمها كإجراء اقتصادي لتحقيق هدف سياسي. وهذا الأجراء يعني تجميد أو تأميم الأرصدة والموجودات لدولة أجنبية داخل إقليم الدولة التي تلجا إلى مثل هذا الشكل من الإجراءات الاقتصادية.

والتجميد يعني عدم السماح لدولة أجنبية باستخدام أرصدتها و موجوداتها داخل إقليم الدولة التي اتخذت إجراء التجميد حتى تستجيب الدولة الأجنبية للمطالب السياسية أو الاقتصادية المطلوب منها. مثال لذلك تجميد أمريكا للأرصدة والموجودات الإيرانية خلال أزمة الرهائن في السفارة الأمريكية في طهران عام 1979م.

وقد يكون الإجراء الاقتصادي المتبع هو تخفيض قيمة العملة المحلية. والتخفيض إجراء اقتصادي تلجأ إليه الدولة لتشجيع صادراتها إلى الدول الأخرى، حيث أن التخفيض في قيمة العملة يؤدي إلى تقليل ثمن المنتجات المحلية في الخارج وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الطلب عليها.

وهناك أداة اقتصادية أكثر فعالية في الساحة الخارجية ونعني بها المساعدات الخارجية Foreign Aid.والمساعدات الخارجية أول من استخدمها الدول الغنية والقوية في المجتمع الدولي وبالذات الدول الغربية حيث وجدت هذه الدول أن المساعدات الخارجية وسيلة فعالة لاحتواء المد الشيوعي وبسط النفوذ الغربي في الدول النامية.[1]

لكن منذ منتصف الستينات بدأت الدول النامية الغنية تستخدم المساعدات الخارجية كوسيلة لتحقيق أهداف خارجية مختلفة.أخيراً تلجأ، الدول ذات الموارد المالية المحدودة إلى المساعدات الفنية"TechnicalAssistance"كأداة للسياسة الخارجية، حيث تقوم الدولة المقدمة للمساعدات الفنية بتقديم الخبرات الفنية في مجالات فنية مختلفة مثل الزراعة، الصحة، الصناعة، والتعليم.[2]

ونظراً لتوفر الخبرات والإمكانيات الفنية لدى روسيا ونتيجة لقلة مواردها المالية فهي كثيراً ما تلجأ إلى استخدام المساعدات الفنية كأداة لسياستها الخارجية خصوصاً في دول آسيا الوسطى .

[1]- هويدي، فهمي أمين، **مرجع سابق** ، ص 67 .
[2]- حسين بوقارة ، **مرجع سابق** ، ص 41 .

المبحث الثالث : الأهمية الإستراتيجية لدول أسيا الوسطى

تكمن الأهمية الإستراتيجية لدول آسيا الوسطى في كونها و بحسب نظرية ماكندر ، أنها تقع في قلب الأرض و أنه من يسيطر على قلب آسيا يسيطر على العالم، و لهذا أصبحت المنطقة محور اهتمام للدول الكبرى خاصة و أنها تعتبر مخزن للطاقة .

المطلب الأول : مفهوم النظام الإقليمي و تطبيقاته على أسيا الوسطى

عرفت دراسة النظم الإقليمية تطورا ملحوظا منذ نهاية الحرب الباردة إذ انه أثناء هذه الفترة ركز منظروا العلاقات الدولية على دراسة القوى الكبرى و التفاعلات التي تحدث على المستوى الأعلى من تحليل النظام الدولي باعتباره أفضل مستوى لتحليل التفاعلات الواقعة آنذاك .و بالتالي التعامل مع الإقليمية كما يقول"كان توري""TURE KAN " شينغل" SHINGEL"كجزء من دراسة المناطق دون حدود النظام ويعبر عن خصائص و مكونات القوة و التأثير داخل النظام أي نمط الإمكانيات أو مستوى القوة في النظام ما يعني مستوى القوة السائدة بين الوحدات المكونة للنظام.[1]

يعتبر النظام الإقليمي إحدى الموضوعات الأساسية في مجال التنظيم الدولي ،فقد دار جدل طويل حول ما يسمى بالعالمية في مواجهة الإقليمية وأي منهما ينبغي إتباعه في تنظيم المجتمع الدولي وحفظ السلم بين الدول ،كان هنالك من اقترح تنظيما عالميا يشمل جميع الدول و هؤلاء هم أنصار العالمية بينما رأى آخرون أن إقامة تنظيمات إقليمية هي الطريق الأفضل لتحقيق السلم و الأمن الدوليين و ذلك لأنه من الأيسر إقامة تنظيمات إقليمية ،آما أن التنظيم الإقليمي قد يكون أثر فاعلية و قدرة على الجرأة مقارنة مع التنظيمات الدولية ،وقد أضاف أصحاب هذا الرأي انه من الخطأ النظر إلى الإقليمية كبديل للعالمية بل يمكن اعتبارها كخطوة نحو تحقيقها . أما الرأي الثاني يرى أن النظام الإقليمي يعود إلى دراسة موضوع التكامل بين الدول و الذي يعتبر إحدى مسائله الأساسية.

[1]- مطر جميل وعلي الدين هلال ، **النظام الإقليمي العربي : دراسة في العلاقات السياسية العربية** (بيروت :مرآز دراسات الوحدة العربية)،1997، ص17 .

مفهوم النظام الإقليمي:

هنالك العديد من التسميات التي تصف النظام الإقليمي ،فالبعض يطلق عليه تسمية النظام الدولي التابع أي العلاقات بين الدول المرتبطة و التابعة للنظام الدولي ، كما يسمى النظام الفرعي أو النظام الإقليمي الفرعي أو نظام الدول الفرعي .إذ يشكل النظام الإقليمي نطاقا فرعيا ضمن إطار البيئة الخارجية التي يتشكل منها النظام الدولي أي انه مفكك إلى عدة نظم فرعية وهذا لتمتع العديد من الأقاليم بقدر واضح من الانقطاع و التمايز عن النظام الدولي.[1]

والمقصود بالنظام الإقليمي مجموعة من الدول التي تنتمي إلى إقليم واحد وتربطها عوامل مشتركة في المصلحة والولاء ،بحيث تقيم أساسا تعاملها الدولي عن الشعور الذاتي بالتميز والتعاون، ربما التكامل الإقليمي في مرحلة لاحقة في مجالات الأمن والاقتصاد والاجتماع .

انظر إلى الخريطة (1) : تبين وحدة إقليم منطقة أسيا الوسطى مند 1991 م :

المصدر : www.assiaalwsta.com 15-6 2011

[1]- سامية ربيعي ، **آليات التحول في النظام الإقليمي –النظام الإقليمي لشرق آسيا-** (مذكرة معدة لنيل شهادة الماجستر في العلوم السياسية فرع العلاقات 1 الدولية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ،2007-2008)،ص9-15.

أو هو يشير إلى نوع من العلاقات والتفاعلات بين مجموعة من الدول التي تقع في إقليم جغرافي واحد ، وبعبارة أخرى يشير إلى ذلك المجال الجغرافي الذي يضم دولا متجاورة تتداخل مع بعضها البعض في أنماط معقدة من التفاعل و التعامل تحقيقا لأهداف و مصالح مشتركة .

وعليه فالأنظمة الإقليمية تشمل جملة من المعايير التي يمكن الاحتكام إليها لتحديد ماهيتها :

- التقارب الجغرافي.
- التماثل أو التجانس الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي.
- التفاعل :لا يشترط أية علاقات بل هنالك تفاعلات سياسية ، اقتصادية ، ثقافية بين الدول.[1]

أهمية النظام الإقليمي كمستوى للتحليل:

لقد أجاب أوران يونغ على سؤال ما هو دور المستوى الإقليمي في تحليل الأوضاع الدولية؟ بقوله: " لأن المجتمعات الإقليمية تظل أقوى من المجتمع الإنساني"، فبعد الحرب الباردة بدا جليا للباحثين في السياسة العالمية زيادة عدد العوامل و تنوع طبيعتها وذلك جراء التحولات الجارية على المستوى العالمي، ظهرت هناك حاجة لمستوى جديد مؤثر في السياسة العالمية ألا و هو ما يُعرف بالنظام الإقليمي، حيث أجاب **كاتسنشتاين** عن سؤال كيف يمكن النظر للسياسة الدولية بعد الحرب الباردة؟ بقوله كعالم أقاليم.

و عليه تسعى دراسة النظم الإقليمية لتحقيق ثلاثة (3) أهداف أساسية :

تساعد الباحث على وضع إطار تفاعلي للوحدات السياسية داخل النظم الفرعية تساعد الباحث على إجراء دراسة مقارنة بين نظامين فرعيين دوليين تساعد الباحث على دراسة العلاقة بين نظام فرعي و نظام دولي.

[1]-سامية ربيعي ، **مرجع سابق** ، ص 26 .

كما تشمل الأنظمة الإقليمية على خمسة أبعاد لابد من الاعتماد عليها لفهم و تحليل مختلف التفاعلات الداخلية و الخارجية و التي تُسمى بالمعالم الهيكلية للنظام:

- **وحدات النظام :(Units)** وهي القوى الفاعلة في المنطقة، أي الفواعل المهمة في المنطقة.
- **التفاعل :(Interaction)** أي درجة التفاعل بين وحدات النظام سواء كانت صراعية أم تعاونية.
- **البيئة :(Environment)** كل نظام له بيئة ينشأ ويترعرع فيها و يتفاعل في إطارها.
- **حدود النظام :(Boundries)** وهي الحدود التي تفصل نظام إقليمي عن آخر.
- **هيكل النظام :(Structure)** خصائص و مكونات القوة وكيفية توزيعها هل هي متمركزة لدى قوة أو قوتين؟ أم موزعة على كل دول الإقليم؟.

هنالك مجموعة من العناصر التي يمكن من خلالها الاتفاق حول تعريف محدد لنظام الإقليمي وحدود النظم الإقليمية وخصائصها نتيجة التداخل في الحدود بين النظم المتجاورة و هذا من خلال :

- وجود أكثر من ثلاث دول على الأقل تتشارك في عضوية النظام الإقليمي .
- النظام الإقليمي يتعلق بمنطقة جغرافية معينة ، يمكن أن تمتد إلى ما وراء الإقليم بحيث نجد أن الباحثين انطلقوا من معيار التفاعل ووصلوا إلى أن حجم التفاعلات بين الدول المتقاربة جغرافيا عادة ما يكون أكبر وأكثر من تلك الغير المتجاورة، وأن الدول التي تقع في قارات متباعدة عادة ما تكون التفاعلات بينها محدودة باستثناء الدول الكبرى.[1]
- إن وحدات النظام الإقليمي تدخل في شبكة معقدة من التفاعلات السياسية، و الاقتصادية
- والاجتماعية الخاصة بالنظام والتي تملك قواعد حركتها المنبثقة من هذه التفاعلات باستقلال

[1]- مطر جميل وعلي الدين هلال، **مرجع سابق** ، ص 39 .

عن النظام الدولي أو نفوذ الدول الكبرى ،ولا يتضمن هذا بالطبع افتراض الاستقلال الكامل للتفاعلات التي تجري في نظام إقليمي ما .

- هوية إقليمية تجمع بين وحدات النظام الإقليمي بحيث تميزه عن النظم الإقليمية الأخرى .

كل هذه المعطيات تعبر عن حالة النظام الإقليمي في منطقة أسيا الوسطى من خلال توفر جميع مقومات النظام الإقليمي فيها كوجود أكثر من ثلاث دول تتشارك في عضوية النظام الإقليمي كما أن دول المنطقة تملك شبكة معقدة من العلاقات السياسية و التاريخية و الاقتصادية بالإضافة إلى التقارب الجغرافي و التماثل أو التجانس الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي التفاعل ، لا يشترط أية علاقات بل هنالك تفاعلات سياسية ، اقتصادية ، ثقافية بين الدول و هذا ما يحصل بالضبط بين دول المنطقة بالإضافة أيضا إلى تفاعلات هذه الدول مع القوى العالمية الكبرى و الدول الإقليمية الكبرى في المنطقة .

و تتسم هذه الجمهوريات بخصائص ثقافية حضارية تميزها عن غيرها من مناطق آسيا الوسطى ، و تقع هذه الجمهوريات الخمس في قلب أسيا الوسطى ، مشكلة كتلة إقليمية واحدة متجاورة جغرافيا لا تفصلها فواصل جغرافية ، مما يرشحها أن تكون كتلة سياسية واحدة ، هذه الكتلة الإقليمية يحدها من الشمال روسيا الاتحادية مجاورة لكازاخستان و إلى الشرق تحدها جمهورية الصين الشعبية مجاورة لكل من كازاخستان و طاجاكستان و قرغستان ، و إلى الجنوب تحدها كل من إيران و أفغانستان مجاورتان لطاجاكستان و تركمانستان ، و إلى الغرب يحدها بحر قزوين مشاطأ لكل من تركمانستان و كازاخستان .

(أنظر الخريطة المرفقة)

المصدر : https://kassioun.org/

المطلب الثاني : الخصائص الجيوسياسية لمنطقة أسيا الوسطى

من خلال الدراسات الجيوبولوتيكية فإن المستقبل الجيوبوليتيكي لروسيا يستوجب التمدد جنوبا وصولا إلى المحيط الهادي ، و آسيا الوسطى تعتبر المدى الجيوبوليتيكي لروسيا و متى استطاعت روسيا إقامة النظام الأوراسي الجديد في آسيا الوسطى مع " أريانا " أرض الإيرانيين (إيران، أفغانستان، باكستان) حتما ستفوز بإعادة التركيب الجيوبوليتيكي للجنوب الأوراسي.[1]

كان الوضع الجيوسياسي لآسيا الوسطى بعد الحرب الباردة قد طرأ عليه العديد من التغيرات أهمها ظهور فراغ جيوسياسي في المنطقة . مع مطلع القرن الجاري و بداية الصعود الروسي في محاولة منه لاستعادة المجد الضائع على الساحة الدولية و بشكل خاص الاهتمام الروسي كان منصب على

1- حنان ابو سكين ، **التنافس الدولي في اسيا الوسطى : الصراع و التعاون** ، المركز العربي للبحوث و الدراسات ، 2014. على موقع الإنترنت: http://www.acrseg.org/2370 زيارة الموقع في 2020/06/27.

منطقة آسيا الوسطى بسبب الامتداد الجغرافي و الأهمية الإستراتيجية للمنطقة ، في مقابل ازدياد النفوذ الأجنبي سواء الأمريكي أو الأوربي و حتى الصيني في منطقة آسيا الوسطى.[1]

وفقا للتصور الجيوسياسي لدى روسيا ، اعتبرت آسيا الوسطى جزاء من الشرق الأوسط الواقع بين الشرق الأدنى و الشرق الأقصى ، و بحسب هذه الرؤية الجيوسياسية فإن هذه المنطقة تمتد من القوقاز و الخليج العربي غربا إلى منغوليا شرقا و جنوبا حتى شبه القارة الهندية ، و استخدم مصطلح آسيا الوسطى للتعبير عن كل الأراضي الأسيوية الغير مطلة على البحار ، كما أن منطقة آسيا الوسطى تمتلك موقع يعتبر مركز قارة آسيا فهي تفصل العالم الإسلامي عن العالم السلافي ، كما تفصل الصين عن أوربا الشرقية ، و رغم مركزها المتميز إلا أنها تشهد عزلة جغرافية بسبب انفصالها عن الإتحاد السوفياتي بالإضافة إلى عدم توفرها على منافذ بحرية ، و بسبب هذا تسعى دائما دول المنطقة إلى إبرام اتفاقيات دولية ثنائية بهدف فك عزلتها من خلال الاستفادة من سواحل الدول المجاورة لها .

هذا ما جعل روسيا تسعى لضم المنطقة إلى رعايتها حتى لا تقع تحت ضل أطماع الدول المتربصة بالمنطقة فالعزلة التي عرفتها منطقة آسيا الوسطى جعلتها تتحول من مركز حيوي للتجارة العالمية إلى منطقة متطرفة.[2]

- تستمد دول منطقة أسيا الوسطى أهميتها الجيوسياسية كونها تتاخم دول كبرى على الصعيد الدولي و الإقليمي ، في تقع جنوب روسيا الاتحادية و غرب الصين و شمالا أفغانستان و شمال شرق إيران ، كما تعتبر المنطقة موطئ قدم إستراتيجي للقوى الإقليمية و الدولية أبرزهم الولايات المتحدة الأمريكية .

[1]- الكسندر دوغين، **أسس الجيوبوليتيكا :مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي**، تعريب د عماد حاتم ، ط1 ، 2004. ص ص 405-406.
[2]- عبد الناصر سرور،**الصراع الإستراتيجي الأمريكي الروسي في منطقة آسيا الوسطى و بحر قزوين و تداعياته على المنطقة**،(مجلة جامعة الأزهر بغزة)،المجلد 11، العدد b-1، ص 51.

يمكن إبراز أهم المميزات الإستراتيجية للمنطقة من خلال النقاط التالية :

- ✓ تعرف منطقة أسيا الوسطى باسم بلاد ما وراء النهر (نهر جيحون) كما تعرف أيضا باسم تركستان الغربية .
- ✓ تشكل منطقة أسيا الوسطى شيه منحرف تحده من الجنوب جبال الهيمالايا و من الجنوب الغربي هضبة البامير ، و من الشمال جبال الألتارى و يابلونى و ستاوفوري ، و من الشرق جبال كنجان و كونور .
- ✓ تكون آسيا الوسطى إلى جانب الأقاليم الستة جزءا كبيرا من خراسان (الواقعة في جمهورية تركمانستان) و التي يحدها من الغرب إيران و من الجنوب أفغانستان و من الشرق أوزباكستان و من الشمال الجزء الغربي كازاخستان و بحر قزوين.[1]
- ✓ لا توجد موانئ في دول آسيا الوسطى على البحار المفتوحة أو على المحيطات ، بل إنها تطل على بحار مغلقة مثل بحر قزوين ، و التي تطل عليه كل من تركمانستان و أوزباكستان ، و بعضها الأخر يطل على بحيرات .
- ✓ و بهذا تعتبر جميع دول المنطقة حبيسة ، و من أجل تجاوز هذا الانعزال الجغرافي توجب على جمهوريات المنطقة الوصول إلى أعالي البحار عبر قناة الفولجا الخاضعة للسيادة الروسية و التي تربط بحر قزوين بالبحر الأسود و بحر بلطيق ، و هذا ما يجعلها تابعة لروسيا من أجل الانفتاح التجاري و الاقتصادي على بقية الدول و الاستفادة من منافذ روسيا البحرية .
- ✓ أهمية منطقة أسيا الوسطى تكمن في كونها همزة وصل بين قارة أسيا و أوربا و منطقة الشرق الأوسط فهي تربط بين الشرق و الغرب كما أنها جسر يربط بين أوربا و أسيا كما عرف طريق الحرير الذي كان يربط الشرق بالغرب و يربط بين الكتل الحضارية بين المسيحية و الإسلام.[2]

---

[1]- الكسندر دوغين، **مرجع سابق** ، ص 41 .

[2]-**النفوذ الروسي في منطقة بحر قزوين منذ 1990: رسالة دكتوراه في العلاقات الدولية: جامعة الجزائر 3: جوان 2013: ص 374 .**

كما أنها زادت الأهمية الجيوسياسية لمنطقة أسيا الوسطى بعد احتلال الولايات المتحدة الأمريكية لأفغانستان بعد إحداث الحادي عشر من سبتمبر 2011 ، حيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية في حاجة ماسة إلى هده الدول نظرا لتجاورها الجغرافي مع أفغانستان .[1]

إن الموقع الذي تحتله جمهوريات آسيا الوسطى، يفرض عليها تحديات مختلفة، فهذه الدول وجد تنفسها بعد تفكك الإتحاد السوفياتي تحتل موقعا مميزا، يعطيها جملة من المزايا والأفضلية، كما يفرز مجموعة أخرى من التحديات والمخاطر، فهي تعتبر منطقة حبيسة غير منفتحة على العالم الخارجي، وفك هذا الانحصار يفرض على دول المنطقة اللجوء إلى دول الجوار، لتسمح لها بتمرير منتجاتها عبر أراضيها، وهي بذلك مرتبطة بمدى استجابة هذه الدول، وحجم التسهيلات التي ستمنحها لها، وبهذا الصدد هناك بعض المجهودات المبذولة، من قبل هذه الدول لإنشاء طرق جديدة تربطها بدول الجوار.[2]

ويمثل الجدول التالي مساحة أقطار دول آسيا الوسطى، وعاصمة كل دولة وكذا مساحة كل منها من المساحة الكلية للمنطقة :

الجدول رقم (1) : مساحة أقطار آسيا الوسطى

الدولة	العاصمة	المساحة (كلم^2)	من المساحة الكلية
كازاخستان	أستانا	2717300	%58,4
تركمانستان	عشق أباد	48810	%10,5
اوزباكستان	طشقند	44740	%9,6
قرغستان	بشكيك	19850	%4,3
طاجاكستان	دوشنبه	143100	%3,1

المرجع : عبد الله عودة العضايلة ، مرجع سابق ، ص 29

[1]- Lutz kleveman, **The new great game: Blood and Oil in Central Asia, Atlantic books**, London in 2003,p 262.

[2]-علي لراري، **"الرهانات النفطية والأمنية في آسيا الوسطى"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعالقات الدولية، فرع العالقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعالم، قسم العلوم السياسية والعالقات الدولية، الجزائر، ص 91-95.

يمكن إيجاز أهم العناصر التي تشكل الأهمية الإستراتيجية لمنطقة آسيا الوسطى فيما يلي :

إن منطقة آسيا الوسطى، كانت ولا تزال كما وصفها الجغرافي ماكيندر جزءا من قلب الأرض، ومن يسيطر عليها يسيطر على العالم، فالمنطقة هي ملتقى خطوط تماس جغرافية وإستراتيجية كثيرة الموقع الجغرافي الوسيط لمنطقة آسيا الوسطى، الذي أهلها لتكون همزة وصل بين النظم الإقليمية للشرق الأوسط وجنوب و جنوب شرق آسيا.

تمتلك كازاخستان أسلحة إستراتيجية نووية، بينما تمتلك الجمهوريات الأخرى أسلحة تكتيكية نووية إضافة إلى وجود خام اليورانيوم في أراضيها.[1]

أصبحت منطقة آسيا الوسطى، أحد محاور الاهتمام الرئيسية للدول الغربية، وما يميز هذه المنطقة جغرافيتها السياسية التي تتمتع بها، حيث تقع منطقة قزوين في قلب أوروبا الآسيوية، لذلك فمن مصلحة الغرب أن تسيطر دولة من الدول الإقليمية وتصبح لها الهيمنة في المنطقة.

منذ تفكك الإتحاد السوفياتي السابق، تحاول الولايات المتحدة الأمريكية التغلغل في منطقة آسيا الوسطى، وتعمل على إقامة قواعد لها في المنطقة، لتراقب التطورات التي تحدث عن كثب، وتكون قريبة من موارد الطاقة، التي من خلالها ستعيد تشكيل الخارطة الجيوبولتيكية في آسيا الوسطى.[2]

المطلب الثالث : الواقع الاقتصادي و الحضاري و السياسي لمنطقة أسيا الوسطى

رغم ما تحتويه منطقة آسيا الوسطى من ثروات متنوعة واحتياطات نفطية ضخمة، إلا أنها تواجه مشاكل اقتصادية عديدة، تعمل على مواجهتها عن طريق وضع سياسات اقتصادية من أجل الوصول إلى الإصلاحات، وقد شكلت جمهوريات آسيا الوسطى بعد انهيار الإتحاد السوفياتي، مجموعة من الدول الأكثر فقرا، بحيث توجد بها أكبر نسبة من السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر .ويمثل

[1]- لطفي السيد الشيخ، **الصراع الأمريكي الروسي في آسيا الوسطى**، الطبعة9(،القاهرة: دار الأحمدي للنشر، 9008 ،)ص ص 19- 19.
[2]- عبد الله فالح عودة العضايلة، **مرجع سابق**، ص ص25 -28

الجدول التالي نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر في دول آسيا الوسطى الإحصائيات عام 2000م .[1]

جدول رقم (2) : جدول يبين نسبة السكان تحت خط الفقر في دول آسيا الوسطى (2000)

الـــــــدولة	النسبة المتدنية للفقر%
كازاخستان	% 43
قيرغستان	% 50
طاجاكستان	% 83
تركمانستان	%48
أوزباكستان	% 23

المرجع: لزهر وناسي، مرجع سابق، ص62

وتعتبر كازاخستان دولة قوية نسبيا في اقتصاد آسيا الوسطى، فلقد بلغ الناتج الإجمالي المحلي 13.2% في عام 2001م ،وانخفض معدل التضخم إلى8.5% وارتفع الناتج المحلي للفرد بنحو 900 دولار إلى 5871 دولار مقارنة مع السنوات الماضية ، وهي تعمل على رفع مكانة وهيبة البلاد على الصعيد الدولي، من خلال مجموعة من المخططات ، كخطة التنمية الإستراتيجية كازاخستان 2020[2] أما قيرغيزستان، فلقد أجرت إصلاحات اقتصادية واجتماعية مبكرة، بعد الاستقلال عن الإتحاد السوفياتي سابقا عام 1991م،وأعطت إشارات إيجابية عن هذه الإصلاحات، فلقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة5.3 % عام 2001 م،كما انخفض معدل التضخم من 18.7 % عام 2000 إلى 6.9 % عام2001 م ،ووصل الناتج المحلي عام 2004 إلى 4.5%.

[1]- لطفي السيد الشيخ،**مرجع سابق** . ص 20 .

[2] -G. Hughs, op.cit, p44

أما طاجكستان، فبعد استقلالها وقعت في حرب أهلية استمرت من1992 إلى غاية 1997 ، والتي أعاقت بشكل كبير التنمية الاقتصادية في البلاد، ولقد انخفض التضخم إلى أقل من 10 % عام 2000م ، بعدما استمر ما بين 30 % إلى 40 % ما بين عامي 1997مو 2001م ،ويرجع ذلك إلى زيادة كبيرة في إنتاج الألمنيوم وتنويع الإنتاج الزراعي[1]، وتمتلك طاجكستان واحدة من أدنى مستويات المعيشة بين أي الجمهوريات الأخرى، وهذا ما يرجع بالدرجة الأولى إلى التشكيلة الطبيعية، والتي تمثل منها 7 % فقد أراضي صالحة للزراعة، كما أنها تعتمد على الموارد الإستخراجية ، و يعود عدم تطورها إلى عدم قدرتها على معالجة الموارد المستخرجة.[2]

وتقوم السياسة الاقتصادية والتخطيط الحكومي الطاجيكي، على ثلاث أسس وهي :

- حماية التجارة الفردية .
- حماية القطاع العام الاقتصادي .
- تشجيع وتحسين هيكل الاقتصاد الزراعي.

أوزباكستان من جهتها، عملت في أعقاب استقلالها عن الإتحاد السوفياتي، على تحقيق مجموعة من الإصلاحات والتخلص من سلبيات اقتصادها، والمتمثلة في هبوط الإنتاج وقلة جودته، والاعتماد على منتج واحد وزيادة التضخم ، و قد وضع الرئيس الأوزبكي برنامجا، يقوم على منح الأولوية للاقتصاد وفصله عن السياسة وإجراء إصلاحات اقتصادية و التدرج في الإصلاحات حتى لا تحدث صدمة.[3]

إضافة إلى تركمانستان، التي ارتفعت صادراتها عام 2001م إلى نسبة 39% وذلك بسبب زيادة الطلب كما نمى الناتج المحلي للفرد من 2109 دولار عام 1997م إلى 3956 دولار عام2000م .

---

[1]- Alexander Carius- Mario Feil, Dennis Tanzler, op.cit, pp16-17.

[2] Scott Haas, **Central Asia: A study of history, society, culture and its effects on the current politacal andeconomic ideologies of today's leaders**, (USA: Hawaii pacific university, master of arts, diplomacy and military study, 2008), pp54-55.

[3]- لطفي السيد الشيخ، **مرجع سابق**، ص21.

جدول رقم (3): يبين متوسط الدخل الفردي الشهري في آسيا الوسطى (2000م)

الـــــدولة	الدخل الشهري الفردي (دولار امريكي)
كازاخستان	127 دولار
قيرغيزستان	37 دولار
طاجكستان	58 دولار
تركمانستان	54 دولار
أوزباكستان	12 دولار

المرجع: لزهر وناسي، مرجع سابق، ص62

بنية النظم السياسية لدول آسيا الوسطى :

لدراسة بنية النظم السياسية في جمهوريات آسيا الوسطى، يستوجب علينا التوقف عند مجموعة من النقاط والتي من بينها: تبيين طبيعة النظام السياسي لكل دولة، دساتيرها، أحزابها السياسية، سياستها الخارجية، السلطات الثالث فيها، وهذا كما يلي:

تعتبر كازاخستان آخر الجمهوريات التي أعلنت استقلالها عن الإتحاد السوفياتي سابقا في 16 ديسمبر 1991م ،و عاصمتها "أستانا" بعد استقلالها تم التصديق على أول دستور لها في 28 جانفي 1993م ،الذي نص على الحفاظ على هوية الجماعات القومية والعرقية، واستقلالية السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وأنها دولة ذات توجه علماني، كما نص الدستور على حرية الأحزاب بشرط ألا تكون عرقية أو دينية[1]، ثم تبنت دستورا جديدا في 20 أوت1995م .وفي 1997م ،

أجرى البرلمان بمبادرة من الرئيس تعديلا في الدستور، تم بموجبها تغيير مدة العهدة الرئاسية

[1]- لطفي السيد الشيخ، **مرجع سابق**، ص 19

لتصبح سبع سنوات، وفترة أعضاء مجلس الشيوخ ست سنوات، أما أعضاء مجلس النواب فتدوم عضويتهم خمس سنوات،وظهرت العديد من الأحزاب الجديدة بعد الاستقلال ويقدر عددها بإحدى عشر حزبا سياسيا، وفيما يلي بعضها :

- الحزب السياسي الجمهوري .
- الحزب الديمقراطي.
- الحزب الديمقراطي الاجتماعي .
- الحزب الشيوعي .

تم إعلان تركمانستان كدولة مستقلة في 24 أكتوبر 1991م ، و بعد الاستقلال تم تغيير النظام السياسي في تركمانستان إلى نظام جمهوري مستقل، ورئيس الجمهورية هو رئيس الحكومة والسلطة التنفيذية، ومدة الرئاسة تقدر بخمس سنوات .و حسب دستور 1992م يتمتع الرئيس بصلاحيات واسعة في كافة المجالات، فبيده سلطة القرار وله الحق في حل البرلمان وتعيين القضاة .[1]

وتتكون السلطة التشريعية من مجلسين تشريعيين هما: مجلس مصلحة الشعب، والبرلمان، وهناك مجلس آخر غير رسمي يسمى "مجمع أصحاب اللحي البيضاء"، و يعقد جلسة واحدة سنويا، وهذا المجلس لم ينص عليه الدستور، وقد أقيم طبقا للعادات والتقاليد، ونظرا لأن النظام السياسي في تركمانستان هو نظام رئاسي، فرئيس الجمهورية هو رئيس مصلحة الشعب (أعلى هيئة تشريعية)، وبالتالي فالسلطة التشريعية في تركمانستان غير مستقلة بل تابعة للسلطة التنفيذية وتغيب الحريات السياسية وحق المعرضة، وكذا حرية الصحافة في تركمانستان بعد أن تم حذفها من الدستور، كما يقل النشاط الحزبي في الدولة، نظرا للتضييق على الحريات الفردية، بحيث ينحصر في الحزب الديمقراطي لتركمانستان، وحزب العدالة الذي يدعم الرئيس نيازوف .

[1]- عادل عباسي، **مرجع سابق**، ص 15.

نالت أوزباكستان الاستقلال في أول سبتمبر 1991م، تعتمد هذه الدولة منذ استقلالها على نظام رئاسي قوي وفقا لدستور 9119 ،وكذلك الدستور الحالي الذي صادق عليه البرلمان في 8 ديسمبر 1998م .كما أن رئيس جمهورية أوزباكستان يتمتع بصلاحيات واسعة، فهو رئيس الدولة ورئيس السلطة التنفيذية ورئيس الوزراء في نفس الوقت، وله الحق في تعيين الوزير الأول ومراقبة الحكام الجهويين.

أن السلطة في أوزباكستان تعرف تمركزا قويا في يد الرئيس، الذي يقمع المعارضة ويدعم الشرطة السرية، بالإضافة إلى معارضة تشكيل الأحزاب السياسية، ولا ينتخب رئيس الجمهورية أكثر من فترتين متواليتين، ومدة الرئاسة خمس سنوات .أما السلطة التشريعية، فقد كانت قبل إجراء استفتاء 1995م ذات رأس واحدMonocaméraleأي تتكون من غرفة واحدة تتكون من 250عضوا، ولكن بعد إجراء الاستفتاء الشعبي، أصبحت تتكون من غرفتينBicamérale،ويعقد المجلس في حالة الضرورة بحضور ثلثي الأعضاء على الأقل .

و حسب متخذي القرار في أوزباكستان تكون أولوية الاقتصاد على السياسة، وذلك لأن الاقتصاد الأوزبكي كان يمر بمرحلة تحول من الاقتصاد المغلق إلى اقتصاد السوق .

إن الانتماء للأمة الأوزبكية قوي في أوزباكستان، لزيادة الوعي القومي بسبب عوامل مختلفة منها أهمية المدن التاريخية فيها، ونوعية جامعاتها الفريدة في طشقند وسمرقند ، موقف الطبقة المثقفة الأوزبكية، وهي الأكثر عددا وتطورا في آسيا الوسطى ، دور المؤسسات الدينية في أوزباكستان، فهي التي تمنح البلد دور المحافظة على الثقافة القومية .وهكذا أعادت أوزباكستان النظر في كل التنظيمات التي كانت تسير عليها البلاد في ظل الحكم الشيوعي ، واختارت النظام العلماني الذي تسير عليه تركيا .

استقلت جمهورية طاجكستان في التاسع من سبتمبر 1991م ،و نظام الحكم فيها هو نظام جمهوري رئاسي، و تتكون السلطة التنفيذية من رئيس الدولة، الذي يتم انتخابه لمدة خمس سنوات لمدة دورتين متعاقبتين فقط، وهو القائد العام للقوات المسلحة و مجلس الوزراء. و لرئيس الدولة صلاحيات تعيين رئيس الوزراء وأعضاء مجلس الوزراء، وتم تعديل الدستور في عهد الرئيس إمام علي رحمانوف، الذي تولى الحكم عام 1994م ،ليتاح للرئيس فرصة ترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية أكثر من فترتين، ويعين رئيس الجمهورية رؤساء الولايات، ولكل ولاية مجلس يتم انتخابه انتخابا مباشرا. وتسمى السلطة التشريعية المجلس الأعلى وتتكون من مجلسين هما: المجلس الوطني يختارون بالانتخاب غير المباشر، ومجلس النواب ويختارون بالانتخاب الشعبي المباشر، وينص الدستور على استقلال القضاء ، وينص في الوقت نفسه على أن من حق رئيس الدولة تعيين القضاة و إقالتهم بموافقة مجلس النواب.[1]

و من أهم الأحزاب السياسية التي تنشط في الدولة، هي كل من الحزب الديمقراطي الشعبي لطاجكستان والحزب الشيوعي والحزب الديمقراطي وحزب النهضة الإسلامية .

وتوجد في طاجكستان ثلاث مجموعات تتحكم في الأوضاع السياسية هي :

- ✓ **مجموعة فجند:** ولها تاريخ طويل في مساندة النظام الشيوعي، وبالتالي تؤيد استمراره.
- ✓ **مجموعة كوالب وقرقان تبه:** ومعظمهم ريفيون يعملون بالزراعة، وال يستفيدون من النظام الشيوعي، ولهذا فقد أرادوا إحداث تغييرات في النظام .
- ✓ **مجموعة بدخشان دو:** يتركز فيها الشيعة الإسماعيلية، ولم يكن لهم تواصل سياسي ملحوظ .

استقلت قرغيزستان عن الإتحاد السوفياتي سابقا 31 أوت 1991م ،و ينص دستورها الذي أقر في ماي 1993م على أنها دولة علمانية، وعلى الفصل بين سلطات الدولة الثالث، بحيث حدد طبيعة النظام السياسي بالجمهوري الديمقراطي، و تتكون السلطة التنفيذية من الرئيس والوزير الأول، أما السلطة التشريعية فتتكون من غرفتين، في حين تتبنى السلطة القضائية على المحكمة العليا والمحكمة الدستورية والمحاكم المحلية والنيابة العامة.

[1]- عبد الله فالح عودة العضايلة، **مرجع سابق**، ص 50

ولقد تم وضع تغييرات على البرلمان القيرغيزي في هيكلته، بعد التعديلات التي أجريت على الدستور في 2003م ،حيث أصبح يتكون من غرفة واحدة، ويتكون من 75 نائبا منذ انتخابات فيفري 2005م ،و لقد عرف الدستور القيرغيزي تعديلا آخر في نوفمبر 2006م أصبح بموجبه النظام رئاسيا ، فيتم انتخاب الرئيس انتخابا مباشرا من قبل الشعب لمدة خمس سنوات، ومن حقه حل البرلمان وإدخال قوانين على الدستور، وهو المنسق للسلطات الثالث: التنفيذية، التشريعية والقضائية، وهو الذي يحدد السياسة العامة للدولة.

أما السلطة التشريعية أصبحت بغرفة تشريعية تضم 90 نائبا، ويعين فيه رئيس الحكومة من طرف الحزب الفائز في الانتخابات بمبادرة من الرئيس، و لقد كان النشاط الحزبي في عام 1990م مقصورا على الحزب الشيوعي، وبعد الاستقلال نص الدستور القيرغيزي، على حرية إنشاء الأحزاب السياسية والنقابات الحرفية والاتحادية والجمعيات الاجتماعية، على أساس حرية التعبير والمصالح الاجتماعية، بشرط الفصل بين الدين والسياسة.[1]

ويوجد في قيرغيزستان عدد من الأحزاب، إضافة إلى ثلاثة أحزاب رئيسية وهي :

- ✓ **الحزب الاشتراكي الديمقراطي:** وهو الحزب الأول في قيرغيزستان
- ✓ **حزب الشعب (أو الوطن)** أكثر الأحزاب شعبية
- ✓ **الحزب الشيوعي القيرغيزي**

أما الأحزاب الأخرى التي ليست لها نفس الثقل فمنها: حزب الديمقراطية القيرغيزي، حزب أتامكن و الحركة الديمقراطية القيرغيزي، حزب إحياء الوطن القيرغيزي .

ويمثل الجدول التالي ملخص عن أنظمة الحكم السائدة في دول آسيا الوسطى :

[1]- لطفي السيد الشيخ،**مرجع سابق** ، ص 33 .

جدول رقم (4): جدول يمثل أنظمة الحكم في دول أسيا الوسطى.

	أوزباكستان	قيرغستان	طاجاكستان	كازاخستان	تركمانستان
نظام الحكم	جمهوري	جمهوري	جمهوري	جمهوري	جمهوري
رئيس الدولة	إسالم كاريموف	المازبيك أتامباييف	إمام على رحمن	نور سلطان باييف	قربانقلي بردي محمدوف
رئيس الوزراء	شوكت ميرز باييف	زاتتورو ساتبيالدييف	خوخير رسول زوطه	سيريك أحمدوف	
السلطة التشريعية	البرلمان	البرلمان	البرلمان	البرلمان	البرلمان
المجلس الأعلى	الجمعية الوطنية		مجلس النواب	مجلس الشيوخ	
المجلس الأدنى	مجلس الشيوخ		المجلس الوطني	مجلس النواب	
أعلنت	01سبتمبر 1991	31 أوت 1991	09 سبتمبر 1991	16 ديسمبر 1991	27 أكتوبر 1991

المرجع: ويكيبيديا: و يمثل الجدول التالي الرؤساء المتداولون على الحكم في دول آسيا الوسطى من الفترة 1990م .

و من خلال عرضنا لهذا الفصل حاولنا قدر المستطاع إبراز مفهوم الأمن باعتباره مفهوما متنازعا حوله بالإضافة إلى إبراز مستويات و أبعاد الأمن في ضل المقاربات النظرية المفسرة للأمن ، كذلك ارتباط الأمن بالسياسة الخارجية جعلنا نحاول فهم السياسة الخارجية و وسائل تنفيذها و صناعتها

و أخيرا و في ظل ارتباط الموضوع بمنطقة أسيا الوسطى ، أبرزنا الأهمية الإستراتيجية للمنطقة و تطبيق النظام الإقليمي على دول منطقة أسيا الوسطى ، إلى جانب التطرق إلى الواقع الاقتصادي و الحضاري و السياسي للمنطقة ، باعتبارها عوامل مهمة في دراسة المنطقة جيوسياسيا .

الفصل الثاني

مهددات الأمن الروسي

القادمة من جيوسياسية

آسيا الوسطى

الفصل الثاني :مهددات الأمن الروسي القادمة من جيوسياسية آسيا الوسطى

إن السياسة الأميركية تتعامل مع الأحداث العالمية بصورة تكتيكية .تكتسب كتابات بريجنسكي مصداقيتها من كتاب سابق له صدر في العام 1986 يرى فيه أهمية إستراتيجية للحزام الأوراسي من أجل احتواء روسيا والصين. وها هو يعيد التأكيد على أهمية هذا الحزام بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، فحسب بريجنسكي فإن أوراسيا هي رقعة الشطرنج التي يستمر فيها الصراع على السيطرة العالمية و مع أن الجيو ستراتيجية أو الإدارة الاستراتيجية للمصالح الجيوبوليتيكية يمكن أن تقارن بالشطرنج ، فإن الرقعة الشطرنجية لأوراسيا ذات الشكل البيضوي إلى حد ما ، لا يقتصر لاعبوها على إثنين ، بل يتعدى ذلك إلى عدة لاعبين يملك كل منهم حد مختلف من القوة ، لكن اللاعبين الأساسين يتموضعون في الشرق و الغرب ، ووسط و جنوب هذه الرقعة ، و هذا ما سنبرزه خلال هذا الفصل .

المبحث الأول : التهديدات الأمنية في أسيا الوسطى

إن المشاكل الأمنية و التعقيدات الاجتماعية و السياسية سواء كانت تقليدية أو غير تقليدية ، المرتبطة بأمن دول أسيا الوسطى ترتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم الأمن القومي الروسي، حيث تعتبرها روسيا جزاء من أمنها القومي و تعد من متطلبات الحفاظ على المصالح القومية و الحيوية الروسية في حركة السياسة الخارجية الروسية تجاه المنطقة .

المطلب الأول : التهديدات التقليدية

تعتبر التهديدات التقليدية من أهم و أبرز الأخطار المحدقة بالأمن الروسي و تتمثل هذه التهديدات التقليدية في النشاطات العسكرية لحلف الناتو خاصة و ذلك من خلال مسعاه المتمثل في السعي نحو زيادة و تحديث القدرات العسكرية الهجومية و نشر أحدث أنواع الأسلحة في المنطقة المحاذية للحدود الجغرافية الروسية ، بالإضافة إلى إنشاء منظومة درع صاروخية عالمية في المنطقة ،

و هذا التوسع سوف يجعل من روسيا حلف عسكري و يقلب موازين القوى في أوراسيا [1] ، فيما تسعى الولايات المتحدة الأمريكية خلال هذا إلى محاولة فرض قيود على استقلالية سياسة روسيا .

كما تتعرض هيكلة الأمن العالمي لعملية تجريف بسبب سعي حلف الناتو إلى دفع قدرته الهجومية و تطويرها بأحدث التقنيات العسكرية و كذلك سعيه إلى تطوير أسلحة هجومية جديدة و نشر منظومة الدرع الصاروخية العالمية ، بداع أنه حلف دفاعي و أنه يهدف إلى حماية و ضمان الأمن في العالم و لكن في جوهره الخفي تظهر عدوانية الحلف.[2]

سعي الولايات المتحدة الأمريكية منذ انهيار الإتحاد السوفياتي إلى التقرب و بناء علاقات إستراتيجية مع جمهوريات القوقاز و دول أسيا الوسطى من خلال توطيد العلاقات علاقاتها السياسية و الاقتصادية ، و العمل على إرساء نظم حكم صديقة لها في هذه الجمهوريات لتأمين مصالحها النفطية ، و كذلك إقامة قواعد عسكرية في بعض الجمهوريات منها المحاذية للحدود الإقليمية الروسية كالقاعدة العسكرية الأمريكية الموجودة في أوزباكستان التي تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية في حربها على طالبان و القاعدة في أفغانستان و كذلك دعم النفوذ و الوجود الأمريكي في المنطقة .

ولا شك في أن هذا التواجد العسكري في ثلاث دول تشكل مثلثا استراتيجيا يتحكم في المفاتيح الإستراتيجية لمنطقة آسيا الوسطى، قد حقق العنصر الأول من إستراتيجية الطاقة الأمريكية، وهو البقاء قريبا من حقول إنتاج النفط والغاز في منطقة بحر قزوين، لكنه أيضا ساعد بشكل كبير على تحقيق العنصر الثاني من تلك الإستراتيجية وهو تأمين مرور تلك الثروة النفطية عبر خطوط آمنة، مع حرمان القوى المنافسة من مزايا مرور خطوط نقل هذا النفط عبر أراضيها .فنظر الدول التي يمكن أن تمرر أنابيب النفط والغاز تواجه أنواعا مختلفة من الصراعات القومية أو الدينية أو الاثنين

[1]- محسن حساني ظاهر العبودي : **توسع حلف الناتو بعد الحرب الباردة : دراسة في المدركات و الخيارات الإستراتيجية الروسية** : جامعة بغداد، دار الجنان للنشر و التوزيع ، 2013 ، ص 21 .
[2]- محسن حساني ظاهر العبودي : مرجع سابق ص 21 .

معا، فإن تأمين مرور ذلك البترول هدف لا يقل أهمية عن هدف السيطرة على منابعه، ومن هنا تسعى الولايات المتحدة إلى مرور النفط عبر أفغانستان أو تركيا بدلا من روسيا أو إيران.

وكانت قبل أحدا ث 11سبتمبر تحاول مد ذلك الخط عبر أفغانستان، وذلك من خلال شركة "يونوكال "النفطية الأمريكية ، والتي كانت قد وقَّعت اتفاقا بينها وبين حركة طالبان مطلع عام 1998، يقضى بسماح الحركة أنابيب لنقل الغاز من تركمنستان وبالتحديد من حقول دولت آباد إلى كراتشي بباكستان عبر الأراضي الأفغانية من هيرات وحتى قندهار بطول 790ميلا، وبتكلفة 2مليار دولار، ولهذا كان لتلك الشركة بارز في دعم اجتياح حركة طالبان لشمال أفغانستان عام 1998، وقدمت لها مساعدات للسيطرة على منطقة مزار شريف .وكان هدف ذلك هو إيصال طالبان إلى تركمنستان شمالا بعدما أحكمت السيطرة على هيرات غربا ، الأمر الذي يتيح السيطرة على خط الأنابيب المقترح ، وكان من شأن هذا المشروع أن يسهم في فك الارتباط بين تركمنستان "رابع منتج للغاز في العالم "وبين روسيا ، التي يجرى عبرها الغاز التركماني للأسواق الأوروبية، كما جرى الحديث وقتها عن إمكانية مد خط النفط الكازاخي عبر تركمانستان فأفغانستان ثم باكستان بدلا من المسار الروسي الحالي ، و كان من شأن هذا المشروع إضعاف الارتباط بين روسيا و كازاخستان.[1]

كما أنه تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية قاعدة جوية " ماناس " في قرغستان و تقع شمال العاصمة باشيك حيث تضم هذه القاعدة أكثر من ألف جندي أمريكي ، أما القاعدة الثانية فهي قاعدة " خان آباد " الجوية في أوزباكستان ، و فضلا عن ذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية ترتبط بالعديد من الاتفاقيات مع دول المنطقة تتيح استخدام مجالها الجوي .[2]

1- عاطف السعداوي ، **أسيا الوسطى و القوقاز بعد أحداث 11 سبتمبر** ، مركز الحضارة للدراسات السياسية ، ص 937 .

2- عبد الله صالح ، **القواعد الأمريكية و صراع المصالح في أسيا الوسطى** ، 10 أكتوبر على الموقع http://alasr.ws/articles/view/6889

الجماعات الجهادية في أسيا الوسطى :

أكبر ما يؤرق السياسيين في روسيا هو وجود التهديدات المسلحة في الحركات الجهادية أمام ضعف الأجهزة الأمنية لهذه الدول في مواجهة هذه التهديدات و بشكل خاص أوزباكستان و طاجاكستان لتقاربها الجغرافي مع أفغانستان و ما تشكله من مخاطر على أمن و استقرار المنطقة خاصة مع التوسع الإيديولوجي الديني لحركة طالبان في الإقليم و انتشار إرهاب الحدود المتمثل في الميلشيات الإسلامية

و الحرب المشتعلة فيها مما يعيق الانفتاح الاقتصادي و السياسي.[1]

تمثل الأعمال الإرهابية التي تستهدف النظم القائمة أحد التهديدات الماسة بأمن دول أسيا الوسطى و قد زادت تهديدات الجماعات الإرهابية ارتباطا بزيادة نفوذ و تأثير طالبان في أفغانستان في مرحلة ما بعد عام 2014 م و زيادة نفوذ الجماعات المرتبطة بها في أسيا الوسطى خاصة الحركة الإسلامية الأوزباكية و جماعة الجهاد الإسلامي .

كما مثلت الحرب الأهلية في طاجاكستان سنة 1997م و التي وقعت بين تيارات الإسلام السياسي و الممثلة للمعارضة و بين التيار الشيوعي في البلاد و انتهت بالتدخل الروسي في إطار الاتفاقيات الثنائية لحفظ السلام و قامت بتسوية الوضع و إقرار السلام بالرغم من أن عملية المصالحة الوطنية و تم اعتماد قانوني للحزب الإسلامي المعارض و الذي يعد الوحيد في أسيا الوسطى الذي حظي بالصيغة القانونية .

- **الحركة الإسلامية في أوزباكستان** :هي ائتلاف خليط من العرب و الباكستانيين و الشيشان و الروس و الأوكرانيين و الأوزبك و طاجاك يعود تاريخه إلى منتصف العقد التاسع من القرن الماضي 1997 و تتهمه الحكومة بعمليات توصف بأنها إرهابية ومن أشهرها محاولة اغتيال الرئيس الأوزبكي إسلام كريموف عام 1999م .

[1]-محمد رضا جليلي ، تيري كلينر ، **جيوسياسة أسيا الوسطى** : منشورات دار الاستقلال للثقافة و العلوم القانونية ، 2014، ص 261 .

- **حزب التحرير الإسلامي :** و هو جزء من حركة عالمية تهدف إلى إقامة خلافة إسلامية و نشأ حزب التحرير في مدن معينة منها كوجند .
- **حزب الإسلامية في طاجاكستان :** يعتبر أقوى الأحزاب الإسلامية في دول أسيا الوسطى .

الحدود المصطنعة و الصراعات العرقية :

يعد واد فرغانة احد الأماكن التي تنشب فيه الصراعات الإقليمية على أساس عرقي و إثني حيث يعتبر أحد الأماكن المشتركة في كل الدول الثلاث : طاجاكستان أوزباكستان و قرغستان و حدودها جد معقدة و يعتبر الاختلاف الشديد في الأعراق أبرز التحديات و المخاطر الموجودة في المنطقة و التي تؤثر سلبا على أمن روسيا لاحقا .

وتحد منطقة «وادي فرغانة» قرغيزستان شرقاً، وهي تضم محافظات قرغيزية من قبيل أوش وجلال آباد و باتكين، وتجاورها طاجيكستان جنوباً، وتضم محافظة سغد الطاجيكية، أما أوزبكستان فتقع غربي الوادي الذي يضم محافظات فرغانة ونمنجان وأنديجان، وهي تعد منبع وبؤرة الحركة المتطرفة.

هذا التلاقي الحدودي المعقد بين الدول الثلاث وصعوبة التحكم بالحدود المتداخلة بين هذه البلدان في وادي فرغانة، سيمهد الظروف الجغرافية والاجتماعية لنمو الحركات المتطرفة في قلب آسيا الوسطى، وكانت أفغانستان دائماً هي المنفذ، خاصة عبر مدينتي ترمذ وطراز الأوزبكيتين، حيث أن الانتقال إلى وادي فرغانة البعيد عن عواصم البلدان الثلاثة إلى حد ما والمحاصر بجبال شاهقة ووعرة، هو الأمر الذي تريده أية مجموعة تتبنى حرب العصابات بغض النظر عن الأيديولوجية التي تحملها.

ولعل هذا التخوف هو الذي يجمع بين الصين وروسيا، فآسيا الوسطى تشكل العمق الاستراتيجي للصين، التي تضم في مقاطعاتها القريبة من المنطقة، شعباً شقيقاً لشعوب هذه المنطقة، وهو الشعب الأيغوري الذي يقطن في ولاية تركستان الشرقية التي تطلق عليها بكين اسم"سين كيانغ".[1]

المطلب الثاني : التهديدات غير التقليدية

يمكن إبراز هذه التهديدات التي تمس الأمن القومي الروسي الموجود في دول أسيا الوسطى في النقاط التالية :

❖ **الفراغ الإستراتيجي الناتج عن انسحاب روسيا بعد انهيار الإتحاد السوفياتي :**

هذا الأمر جعل من الدول الإقليمية و القوى الدولية الكبرى تسعى لمحاولة ملأ هذا الفراغ الإستراتيجي الذي خلفه الانسحاب الروسي من المنطقة.[2]

❖ **الهجرة و النزوح نحو روسيا :**

هجرة الروس من دول آسيا الوسطى إلى روسيا و هذا ما شكل عائقا اقتصاديا كبيرا خاصة كازاخستان حيث يمثل الروس 32% من سكان الدولة و هذا الثقل السكاني يشكل تهديدا بالنسبة إلى الدولة خاصة مع الروسيين و تعكس هجرة الروس من دول أسيا الوسطى إلى روسيا سوء الأحوال الاجتماعية المتردية في الدول التي يعيشون فيها.[3]

❖ **مخاطر التلوث البيئي :**

تواجه دول آسيا الوسطى مخاطر إيكولوجية متعلقة بالبيئة مثلا كازاخستان فقط فيها أكثر من 300 تجربة نووية أجريت فيها خلال فترات الإتحاد السوفياتي ، إلى درجة أن الصحة باتت مهددة كما تشهد الدولة أيضا انتشار العديد من الأمراض بسبب تبعات التجارب و الصناعات الكيمياوية

[1]- رنا مقداد ،أسيا الوسطى : **خارطة الصراع الدولي و نقاط الشراكة و التناقض** ، على الموقع الإلكتروني : https://kassioun.org
[2]- السيد صدقي عابدين، د هدى متكيس : **العلاقات العربية الأسيوية** ،(مركز الدراسات الأسيوية ، جامعة القاهرة، 2005)،ص 283 .
[3]-نور هان الشيخ: **صناعة القرار في روسيا و العلاقات العربية الروسية** : مرجع سابق ، ص 101 .

و النووية ، كما يعاني 80 % من سكان أوزباكستان من اضطرابات مرتبطة بنتائج التلوث البيئي بالإضافة إلى الظاهرة الفيزيائية الغير معروفة و التي تتمثل في تزايد مياه بحر قزوين و أصبحت تهدد المدن و طرق المواصلات كما يوجد أيضا مشكل التصحر بحيث أن الإقليم يعرف مناخا قاريا و هنا تبرز مشكلة أخرى و هي مشكلة التزود بالمياه للري الزراعي .

❖ **تحديات أمن الطاقة و الصراع على أنابيب الغاز:**

نظرا لشمولية مفهوم الأمن لأبعاد جديدة إلى جانب البعد العسكري التقليدي ظهر مفهوم أمن الطاقة كبعد مهم و إستراتيجي بحيث أن أغلب الدراسات الأمنية الإستشرافية تتوقع أن معظم الحروب المستقبلية تكون دفاعا عن هذا البعد مما يمثله من أهمية إستراتيجية لروسيا و خاصة فيما يسمى بحرب أنابيب الغاز للحد من هيمنة روسيا على سوق الطاقة.[1]

❖ **انتشار تجارة المخدرات و الإجرام الدولي :**

تعرف دول أسيا الوسطى مشاكل كبيرة في مسألة تجارة المخدرات و الإجرام الدولي خاصة و إن المنطقة تمتلك مناخا ملائم و ظروف طبيعية و جغرافية ملائمة لزراعة الأفيون .

و هذا ما أدى إلى تفشي المنظمات الإجرامية التي تعمل في مجال تجارة المخدرات و هذا ما جعلها تشكل تهديدا امنيا حقيقيا على امن دول آسيا الوسطى.[2]

إن المشاكل الأمنية و التعقيدات الاجتماعية و السياسية و البيئية سواء كانت تقليدية او غير تقليدية ، المرتبطة بأمن دول أسيا الوسطى ترتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم الأمن القومي الروسي ، حيث تعتبرها روسيا جزءا من أمنها القومي و تعد من متطلبات الحفاظ على المصالح القومية و الحيوية الروسية في حركة السياسة الخارجية الروسية اتجاه دول الجوار القريب ، و هذا ما يؤكد مقاربة الأمن الإقليمي الذي تسعى روسيا لتحقيقه من خلال الإستراتيجيات الأمنية المنتهجة في هذه الدول .

1-KEYVEN PIRAM, **La Russie, L'Ukraine e la sécurité énergétiquede l'union européenne** : annuaire français de relation internationales – vol. 2012 ; page 130

[2]-محمد رضى جليلي ، **مرجع سابق** ، ص 280 .

المطلب الثالث : الحراك السياسي في دول أسيا الوسطى

من خلال هذا المطلب، سنحاول إبراز أهم التحولات السياسية لجمهوريات آسيا الوسطى، والحراك السياسي في المنطقة، و كذلك المعارضة الإسلامية ودور التركيبة العرقية في البعد السياسي لهذه الدولي مكننا أن نميز أبرز ما شكل ملامح دول منطقة آسيا الوسطى بعد الاستقلال ، وهو التأثر الواضح بالثقافة الروسية السابقة والتبعية له سياسيا واقتصاديا ، فيما أن هذه الدول جميعا مازالت تعاني من ضعف هياكلها الاجتماعية والقومية والسياسية الداخلية، لهذا فهي تحاول التخلص من التبعية الروسية، فالمرحلة السوفياتية لم تضع سوى نظم إدارية بيروقراطية، ولم تعير أي اهتمام للحركات السياسية المستقلة والمعارضة السياسية القوية.[1]

لذا تكونت في جنوب الحدود الروسية منطقة من الحكومات المستبدة تسود في الدول الآسيوية الوسطى، فالديمقراطية وحقوق الإنسان والمجتمع المدني المنفتح فقدت معناها في هذه المجتمعات، فلقد عاشت هذه الجمهوريات في السنوات الخمس الأولى من الاستقلال، مرحلة مرتبكة مع موسكو، إذ وجدت نفسها أمام صعوبات كبيرة، ومهمات جسيمة ومسؤوليات جديدة تستلزم جهد ووقت، تسعى من خلالها إلى إصلاح أوضاعها وعلى كل الأصعدة حيث تركت دون مؤسسات تدير تلك الدول[2] ، و لقد تطلعت دول آسيا الوسطى، إلى أن تصبح دوال ديمقراطية خاصة قيرغيزستان، إذ تحولت إلى البلد الأكثر ديمقراطية في آسيا الوسطى ، ولكن لم يدم هذا الوضع كثيرا، إذ تبين للطبقة الحاكمة أن البقاء في السلطة، أكثر أهمية من التحول الديمقراطي و احترام حقوق الإنسان .

---

[1]- ميثم الجنابي، **الإسلام السياسي في جمهوريات وسط آسيا الإسلامية -دراسات معاصرة** (،-السعودية: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، 2009 ،)ص 82 .

[2]- نوار محمد ربيع الخيري، **"الأهمية الإستراتيجية لجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية بين الأوضاع الداخلية و الاهتمامات الدولية"** على الموقع : www.iasj-net/iasj? Func :fulltext old :72256

هذا إلى جانب الحروب الأهلية والنزاعات الداخلية، التي جرت بعد سنوات من تفكك الإتحاد السوفياتي بحيث أن الصدام بين النظام والجماعات الإسلامية، يعد سببا أساسيا في هذه الحروب، وذلك كله نتيجة لغياب الديمقراطية القادرة على استيعاب الجماعات المختلفة في المجتمع، ففي طاجكستان بدأت الحرب بعد إعلان الاستقلال، حيث أصر الحزب الشيوعي على الاحتفاظ بالسلطة، وبادر في أول انتخابات رئاسية بعد الاستقلال عام 1991 ،إلى ترشح رحمان نابييف لمنصب رئيس الجمهورية و أعلن فوزه بالانتخابات، وقد شكل هذا الأمر تحديا واضحا للمعارضة بتياراتها المختلفة بما فيها الإسلاميين، مما أدى إلى اندلاع المظاهرات والصدامات، وانتهت برضوخ نابييف إلى تشكيل حكومة ائتلافية، حصلت فيها المعارضة على ثمانية مقاعد وزارية مهمة.

عندها تمكنت المعارضة من السيطرة على مقر الرئاسة، وإجبار الرئيس نابييف على الاستقالة[1]،وقد أدت هذه العوامل وعوامل أخرى، إلى دفع الشيوعيين وحلفائهم مرة أخرى إلى العاصمة، مستندين على دعم من روسيا و أوزباكستان، وهو ما أدى إلى نجاحهم في تشكيل سلطة شيوعية بزعامة إمام رحمانوف، الذي اعتمد على ورقة التطرف الإسلامي ليحصل على الدعم الخارجي، ومطلقا حملة ضخمة ضد مناطق المعارضة حيث تعرضت قرى بكاملها للحرق والسرقة والنهب والاغتصاب، وارتكبت جرائم مريعة فيحق رجال الدين الذين شنق بعضهم وعلقوا على مآذن المساجد .

وقد خرجت طاجكستان ببطء من الحرب الأهلية المدمرة، مخلفة بنية تحتية مخربة، مع العلم أنه تم وضع حد لها بعد خمسة أعوام من خلال ميثاق للسلام صدر في عام 1997 ،وخص المعارضة الإسلامية بقيادة حزب التجدد الإسلامي بثلث مراكز حكومية .[2]

[1]- نوار محمد ربيع خيري، **مرجع سابق** ، ص 84 .
[2]- محمد عادل، **مرجع سابق**، ص 229 .

وفي قيرغيزستان أطاحت ثورة في ربيع 2005م بنظام الرئيس بكاييف الذي كان مواليا لروسيا، وأخرجت المعارضة كرمان بك بكاييف من السجن ونصبته رئيسا للبلاد، ثم في شتاء 2006م ،عاد الثوار و انتفضوا ضد الرئيس الجديد، مطالبين إياه بمزيد من الإصلاحات السياسية وتبني برامج ترفع المعاناة عن الفقراء .

إن نتائج هذه الثورات، تم الكشف عنها بأنها كانت مدعومة من الغرب بالمال والعتاد، كما أن البعض منها قد أفرز ممارسات جديدة من الفساد.

كان لدول آسيا الوسطى آمال كبيرة في أن تتحرر من أثقال الماضي، وتستعيد هويتها بعد عقود من الاضطهاد ، ولم يكن هناك أي تغيير في سياسة الحكم يشير إلى ذلك، فلقد ظلت القيادات المشبعة بحكم الفرد التسلطي تحكم البلاد دون الاكتراث للشعب، فكانت الحاجة إلى حركات فاعلة تسعى لتحقيق طموح الجماهير، و تأخذ على عاتقها عملية بعث للهوية الدينية لشعوب تلك المنطقة، وإرغام السلطات الحاكمة على إجراء إصلاحات سياسية، وعملية إصلاح للمسار الاجتماعي المتردي،تنسجم وروح التطورات الجارية في المنطقة .

إن المعارضة الشديدة للشيوعيين القوميين، تأتي من أجنحة القوميين الدينيين، وقد نهضت أحزاب قومية تكشف عن هويتها، من خلال التأكيد على تعلقها بالإسلام ، و قد ظهرت الحركات الإسلامية السياسية المعاصرة في آسيا الوسطى، كجزء من ظهور التعددية الاجتماعية والفكرية، بعد انحلال السلطة السوفياتية وأيديولوجيتها الرسمية الوحيدة، وأدت الخصخصة و احتكار العمل السياسي، إلى تمايز اجتماعي وعقائدي وفكري أفرز تنوعا سياسيا، شكلت الحركات الإسلامية جزء منه، وهي ظاهرة سوف تتعمق مع كل إدراك لقيمة المورث الثقافي الإسلامي.[1]

[1]- ميثم الجنابي، **مرجع سابق**، ص 229

ونشأت بعد استقلال دول آسيا الوسطى، حركات وأحزاب سياسية حركتها العواطف الدينية، فبعد مواجهات مع الأنظمة الحاكمة، ظهرت هذه الحركات ذات التوجه الإسلامي، على خارطة التيارات الإسلامية السياسية، التي تحمل على كاهلها المشروع الإسلامي، بصورة متكاملة أو جزئية كان أهمها:

حركة التوبة، حركة العدالة، حركة آلاش، حركة الإسلام والديمقراطية، حركة الجبهة الشعبية لأوزباكستان، الحزب الديمقراطي الإسلامي أو ما يعرف بالحركة الوهابية، حزب التحرير، الحركة الإسلامية لأوزباكستان، وأخيرا حزب النهضة الإسلامي، الأكثر شهرة والأوسع انتشارا في دول آسيا الوسطى.

و ما يجعل هذه الحركات تندرج تحت مسمى الحركات الإسلامية، هو الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه أكثر مما هو أسلوب تحقيق هذا الهدف في حد ذاته، فما تسعى له هذه الحركات، هو إعادة ربط الدين بكل من السياسة والمجتمع، والعودة بالشعوب إلى هويتها الإسلامية فضلا عن مواجهة العلمانية .

ومن أهم تلك الحركات حزب النهضة الطاجيكي و الحركة الإسلامية في أوزباكستان، وتختلف الحركتان بشكل جذري، حيث لجأت الحركة الإسلامية إلى العمل المسلح أسلوبا للتغيير، و لجأ حزب النهضة إلى العمل السياسي، الذي يسعى إلى تغيير الواقع عن طريق الأساليب السلمية، في إطار القوانين الحاكمة للعملية السياسية.[1]

[1]- ربى الحسيني، **"الحركات الجهادية في آسيا الوسطى: خطر خرج عن السيطرة"**على الموقع :www.syrianmasah.net/arabic/articaldails20503.html تاريخ التصفح ، 26- 08- 2020

المبحث الثاني : توسع حلف شمال الأطلسي شرقا نحو منطقة أسيا الوسطى

إن استمرار حلف شمال الأطلسي، بعد زوال السبب الرئيسي الذي كان وراء وجوده، هو مؤشر لاستمراره في السنوات المقبلة كأمرٍ مُسلَّم به لا يخضع للمزيد من الجدل في الدوائر السياسية. لكن تبقى المسألة الرئيسية المتعلقة بسبل تنظيم علاقات الحلف مع روسيا، أوكرانيا والاتحاد الأوروبي.

إن قدرة الحلف على إعادة رسم الخريطة السياسية والعسكرية الأوروبية على ضوء هذه الاعتبارات سيُحدد قدرته على التأقلم مع متغيرات سياسية حادَّة قد تطرح نفسها في المستقبل.

المطلب الأول : دوافع و أهداف التوسع

تأسس حلف شمال الأطلسي في العام 1949، بعد الحرب العالمية الثانية منطلقا من مجموعة من القيم التي عكست طبيعة الصراع الدولي بين المعسكرين الشرقي والغربي، المقتضيات الحرب الباردة، حيث حددت الوثيقة التأسيسية للحلف منطلقات الحلف وتوجهات أعضائه بالقول أن الدول الأعضاء عازمة على حماية الحرية والميراث والحضارة عن طريق تشجيع الاستقرار والرفاهية في المجال الجغرافي لحلف شمال الأطلسي، وكذلك التأكيد على الجانب العسكري، الذي أكد أن الدول الأعضاء عازمة على توحيد جهودها من أجل الدفاع الجماعي والحفاظ على السلام والأمن، و عليه فإن الوظيفة الدفاعية المشتركة لأعضاء الحلف تحددت في مواجهة قيم الاتحاد السوفيتي، وتوسعه ونفوذه طيلة فترة الحرب الباردة التي انتهت في العام 1991.[1]

ولكن ورغم انتهاء تلك الحرب بتفكك الاتحاد السوفيتي مصدر الخطر والتهديد السياسي والعسكري والأمني و القيمي استمر الحلف ببقائه، بل أخذ يتبلور بتوجهات وسياسات جديدة توائم بيئة ما بعد الحرب الباردة، ولعل الإطلاع على أهداف الناتو وسياساته التوسعية تساعدنا في فهم

[1]-محمد حسون، **"إستراتيجية حلف الناتو الشرق أوسطية بعد انتهاء الحرب الباردة، "** جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية 24، عدد 1، (2008): 492-493.

طبيعة العلاقة بين روسيا الاتحادية وحلف الناتو، خاصة أن تلك الأهداف والاستراتيجيات أخذت أشكال جديدة، ستلقي بظلالها على واقع العلاقات الدولية في المدى المتطور والمتوسط.

شكل انهيار الاتحاد السوفيتي في بداية التسعينات إلى تعاظم قوة و هيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي، وقيادتها لحلف الناتو أعطتها قوة إضافية لتحقيق أهدافها، حيث جاءت معاهدة حلف شمال الأطلسي نتيجة للقاء إستراتيجي أمريكي أوروبي يعود في جذوره إلى خصائص فكرية وسياسية مشتركة بين أوروبا والولايات المتحدة، وحدد ميثاق بروكسل 1948 بين فرنسا وبريطانيا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ،أهداف الحلف التي كانت موجهة لتطويق المد الشيوعي لأن الدول الأوروبية آنذاك احتاجت المظلة النووية الأمريكية لتعزيز الأمن الأوروبي.[1] وعليه يمكن القول أن بروز الناتو الجديد إلى الوجود في تموز عام 1990، بعد المفاوضات المعقدة بين الغرب والاتحاد السوفيتي على دور ومكانة ألمانيا الموحدة والاتفاق على أن تكون جزءا من المجتمع الأوروبي والناتو.

وبعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك حلف وارسو أعيد بناء الحلف على أسس و قواعد جديدة حيث أن الحلف لم يعد مكتفي بتركيبته القديمة ولا بدوره القديم، بل سعى للوصول إلى الحدود الروسية حيث جاء توسع الحلف ليشمل 19 دولة في نيسان 1999، فأصبحت كل من المجر وجمهورية التشيك وبولندا أعضاء في حلف الناتو بعد أن كانوا أعضاء في حلف وارسو، وفي عام 2002 دعيت سبع دول أخرى هي سلوفينيا، ورومانيا، وليتيفيا، ولاتفيا، واستونيا، وبلغاريا، وسلوفاكيا، لبدء محادثات الانضمام ليبلغ في آذار 2004 عدد أعضاء الحلف 26 دولة.

[1]-محمد حسون،**المرجع السابق**، 499.

و عليه إن توسع الناتو وتعديل إستراتيجية بعد انتهاء الحرب الباردة وبعد أحداث أيلول يعكس التوجه الأمريكي الفردي للهيمنة على النظام الدولي وفق المصالح والشروط الغربية وروسيا ليست بعيدة عن هذه التوجهات، وانعكست الإستراتيجية الأمريكية الجديدة الضربة الوقائية والإستباقية) في إستراتيجية حلف الناتو وأدواره الجديدة. [1]

❖ **الناتو والمفهوم الإستراتيجي الجديد:**

لقد كانت الاعتبارات السياسية ماثلة في أهداف الحلف وسياساته وإستراتيجياته منذ تأسيسه حتى اليوم، وإن كانت فكرة الأمن الجماعي التي أسس عليها الحلف مرتبطة بأهداف سياسة تمثلت في حماية مصالح الغرب وقيمه الأساسية من الخطر الشيوعي السابق)، حيث أن الدفاع عن تلك القيم والمصالح لم يكن على أساس جغرافي بحت بل انطلق من أساس جيوإستراتيجي يطوق الخطر الشيوعي أينما حاول الامتداد والتوسع، وهذا ما يفسر قيامه بضم دول غير أوروبية، وأنشأ أحلاف مرتبطة في آسيا والشرق الأوسط. [2]

وعليه فإن النظر إلى إستراتيجية الحلف بعد انتهاء الحرب الباردة فيه تفسير للمفهوم الواسع الإستراتيجية الحلف وأهدافه الجديدة كانعكاس للأهداف والإستراتيجية الأمريكية، وشكلت طريق بناء الحلف ومؤسساته القاعدة التي بينت توجهاته فهو يعتبر مؤسسة بالمعنى الكامل للكلمة وليس حلف طارئ، وهو أحد المؤسسات المكونة للنظام الدولي الجديد، خاصة أن طبيعة المهام والوظائف التي أوكلت للحلف مثل حماية الأعضاء والدفاع عنهم في حالة وقع أي تهديد، وتوفير المساهمة في تطوير قدراتهم السياسية والاقتصادية والعسكرية والتعبير عن مصالحهم الوطنية

[1]-*Test Z. Barany,* **The Future of NATO Expansion: Four Case Studies** *(New York: Cambridge University Press, 2003), 34-35.*
[2]-Ibdid, 34.

والجماعية، وبالتالي فهو مؤسسة لها أهداف وأداة إستراتيجية تسعى لتحقيقها على الساحة الدولية والعالمية.[1]

وهذا ما يفسر توجهات الحلف في التحول من تنظيم عسكري مهمته الدفاع عن أوروبا ومنطقة الأطلسي إلى قوة عسكرية سياسية عالمية مهمتها تحقيق هيمنة بعض القوى الكبرى بقيادة الولايات المتحدة على النظام الدولي.شكل مؤتمر روما في العام 1991 لرؤساء دول الناتو نقطة تحول هامة في إستراتيجية الحلف وتوجهاته:

- ✓ ضرورة المحافظة على القدرة الدفاعية للحلف.
- ✓ ضرورة التعاون الدائم بين الأعضاء.
- ✓ إمكانية قبول شركاء جدد من أوروبا الشرقية والوسطى.[2]

وتطورت تلك الإستراتيجية في قمة حلف شمال الأطلسي بروكسل كانون الثاني 1992 انطلاقا من الرغبة الأمريكية وحدد ثلاثة أهداف وغايات للحلف وهي:

- ➢ إقرار برنامج المشاركة من أجل السلام (PEP) لتشجيع الدول الناشئة بعد تفكك الاتحاد السوفياتي لإقامة مزيد من التعاون العسكري مع الحلف.
- ➢ تطبيق مبدأ القوات المشتركة متعددة المهام لتمكين قوات الناتو من التحرك بمرونة في التعامل مع الصراعات الإقليمية.
- ➢ فتح الباب لأعضاء جدد للانضمام للحلف، وبين ذلك استعداد الحلف انطلاقا منهذه الإستراتيجية إمكانية ضم دول أوروبا الشرقية ولكن بعد أن تغير نظمها السياسية والاقتصادية وفي أيار 1997 استبدل الحلف "مجلس تعاون شمال الأطلسي" بمجلس الشراكة الأوروبية - الأطلسية.
- ➢ وانطلاقا من إستراتيجية الدفاع عن مصالح الأعضاء في أي امتداد ونطاق جغرافي خارج

[1]- حسون، "**إستراتيجية حلف**،" مرجع سابق، ص500.

[2]- أمين سمير، "**النزعة العسكرية الأمريكية في ظل النظام الدولي الجديد**، " مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، عدد 90 (1992).

النطاق الجيوجغرافي للأعضاء، شكل تدخل الحلف في العام 1999 في أزمة البلقان تأكيدا لتبني الحلف إستراتيجية الدفاع عن المصالح المشتركة خارج أراضيها إلى الهجوم والمبادرة بالعمل ضد أي أخطار تهدد مصالح أعضاء الحلف.

- شكل هذا التوجه للحلف مخاوف المراقبين من إستراتيجية الحلف باعتباره تحرك خارج مجلس الأمن الدولي وهي نزعة أمريكية جديدة في العلاقات الدولية تبناها الحلف، وهذه المخاوف وصلت إلى أن الحلف، قد يحل محل مجلس الأمن في التدخل في الأزمات الإقليمية والدولية.
- وشكل التدخل في أزمة البلقان معالم التوجه الجديد الإستراتيجية الحلف، وتطبيقها تطبيقا واقعيا، وكان محاصرة روسيا الاتحادية والتوسع في نطاقها الجغرافي تأكيدا الإستراتيجية الحلف التوسعية على حساب روسيا ومجالها الحيوي، وأنه وإن تغيرت قواعد الحرب الباردة إلا أن الحلف أخذ لنفسه دورا جديدا للواقع الدولي لما بعد الحرب الباردة، واعتبر الناتو أن مصادر التهديد لمصالح الحلف والأعضاء لم تعد من وسط أوروبا بل دول مثل إيران وأفغانستان ودول آسيا الوسطى وباكستان باعتبارها منطقة عدم استقرار ونزاعات وحروب عرقية ودينية ومذهبية، وانتشار أسلحة الدمار الشامل إضافة لدول عربية بسبب إحياء التطرف الإسلامي والإرهاب الدولي.[1]

وعليه يمكن القول أن الناتو استطاع التكيف مع البنية الإستراتيجية للعالم ما بعد الحرب الباردة وذلك من خلال المفهوم الإستراتيجي الجديد الذي تبناه في قمة واشنطن 1999 انطلاقا من قاعدتين:

- **الأولى:** عدم تقييد تحركات الحلف بقرارات مجلس الأمن، حيث يمكن أن يعمل في أي مكان دونما حاجة لاستصدار قرار من مجلس الأمن.

[1]-مركز الجزيرة للدراسات، **"حلف شمال الأطلسي في عامه الستين... نظرة استشرافية وموقع العالم الإسلامي فيها، "** (2009)، (استرجعت بتاريخ 23 / 02 /2011). http://www.aljazeera.net/NR/exeres/74B1F689-8ECD-4F32-A924-57536B545E91.htm

- **الثانية:** انتقال الحلف من مهمة الدفاع عن الجغرافية الأطلنطية والفضاء الأطلنطي كمجال جغرافي رئيسي للحلف، على تحالف دفاعي عن مصالح الشركاء وأعضاء الحلف عبر العالم كله.

وشكلت أحداث أيلول 2001 نقطة تحول في إستراتيجية الحلف وحددت قمة براغ الحلف الناتو (21 و 22 تشرين الثاني 2002) المرتكزات الجديدة للحلف وهي:

- ✓ إنشاء قوة عسكرية خاصة لحلف الناتو تسمى (قوة حلف الناتو للرد السريع).
- ✓ الانتقال من مفهوم الردع والاحتواء إلى مفهوم العمل الوقائي انطلاقا من الإستراتيجية الأمريكية الجديدة القائمة على مفهوم الضربة الوقائية الإستباقية.[1]

وحددت الإستراتيجية الأمريكية مفهوم العمل الوقائي من المعايير التالية وهي، اقتراب دولة محددة من الحصول على أسلحة دمار شامل أو تصديرها أو إقدام متشددين أصوليين من الاستيلاء على السلاح النووي أو اقتراب دولة أو جماعة إرهابية من تنفيذ هجمات ضد أهداف أمريكية.

وتشير التحليلات أن حلف الناتو بتبنيه هذه الإستراتيجية إنما يساهم في إضعاف وتهميش دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

ويزيد من توتر العلاقات الدولية وفي التوازن الدولي، وأن هذه الإستراتيجية تعبيرا عن الرغبة الأمريكية في الهيمنة والسيطرة، وإذا كان الحلف والولايات المتحدة يعتبران روسيا والصين من أشد المنافسين لمصالحهما فإن واقع العلاقات الدولية يشهد تطورات وصراعات يمكن أن تعود فيها أجواء التكتلات والأحلاف من جديد إلى واقع النظام الدولي.

[1]- حسون، **"إستراتيجية حلف،"**مرجع سابق، ص 503.

❖ **سياسة الحلف التوسعية :**

لعل نهاية الحرب الباردة بالشكل الذي خلصت فيه شجعت حلف شمال الأطلسي للتوسع الدائم إلى وسط أوروبا وشرقها، ولكن فإن عوامل بقاء الحلف واستمراره حتى بعد نهاية الحرب الباردة انطلقت من المخاوف الدائمة من التهديدات المستقبلية للوحدة الألمانية على الأمن الأوروبي، وخاصة في مجال بناء سياسة موحدة للأمن والدفاع ، والعلاقات مع روسيا ودول الرابطة المستقلة الكومنولث ، ثم الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية غير المستقرة في وسط أوروبا وشرقها ، إضافة للطابع المؤسساتي للحلف منذ نشوئه، والعامل الأهم استمرار عملية التوسع نحو الشرق دون توقف .

وبالتالي فإن السياسة التوسعية للحلف تنطلق من قاعدة مهمة وهي بقائه نفسه، فدون هذه السياسة لم يعد هناك مبرر لوجود هذا الحلف ، ولهذا كانت السياسة التوسعية للحلف تشكل أداة بقاءه وتطوره، إن الولايات المتحدة استطاعت أن تخلق مبررات لبقاء الناتو الخدمة أهدافها ومصالحها العالمية وزعامتها للعالم.[1]

❖ **حلف الناتو وروسيا:**

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عملت دول الحلف على إقامة علاقات محسوبة مع روسيا

بدأت بالصفقة المعروفة ب (19+1) لبعض دول أعضاء الناتو وقتئذ من جهة، وروسيا بالمقابل من جهة أخرى، واستمر العمل بهذه الصفقة منذ إعلان تأسيس مجلس تعاون شمال الأطلسي في 11/20/1991، حيث ظهرت روسيا دائما كضيف على دول حلف الناتو.

[1]- صالح الخثلان، **"روسيا وتوسع حلف الناتو،"** 05-12-2006 ، على الموقع : http : / / faculty . ksu . edu . sa

تاريخ التصفح : 10-08-2020 .

وعليه يمكن القول أن علاقة روسيا بالناتو تحددت بقدرة الناتو للوصول إلى دول وسط أوروبا وشرقها الأمر الذي يتوقف عليه بقاء الناتو أو انحلاله، وفي قدرته على حسم تلك العلاقة، بحيث أن "بريجنسكي" يرى أن الفكرة الأساسية لتوسع حلف الناتو هو إنشاء أوروبا جديدة ذات تحالف مع الولايات المتحدة.[1]

وبينت وثيقة التأسيس 1997/ 05 / 27 في باريس الغاية التي يراها الحلف في العلاقة مع روسيا وهي تنظيم نقل النفوذ في شرق أوروبا ووسطها من روسيا إلى الناتو، وأخذ الناتو في سبيل هذه الغاية التوسع باتجاهين:

- **الأول:** باتجاه دول شمال شرق أوروبا وتحديدا باتجاه دول البلطيق، والذي يعد تجاوزا على الخط الأحمر لروسيا، فمشروع التوسع ومنذ إقراره في قمة بروكسل 1994 قام على أساس وجود تعاون بين الناتو والمؤسسات الأوروبية من أجل رعاية دول وسط أوروبا وشرقها، لتتجاوز أزماتها الاجتماعية والاقتصادية وتوفير الحماية الأمنية لها، ومن أجل ذلك فتحت المؤسسات الأوروبية أبوابها لهذه الدول مثل مجلس أوروبا، والاتحاد الأوروبي ولو بشكل تدريجي.

- **الثاني:** باتجاه دول جنوب و شرق آسيا حيث تعاني هذه المنطقة من اللااستقرار مع مشاكل متعددة، ولقد كانت معارضة روسيا لتوسيع الحلف باتجاه المنطقة الثانية أقل من معارضتها الاتجاه الأول.

ولأهمية هذه المنطقة للأمن الأوروبي سعت الولايات المتحدة لإدخال هذه الدول إلى حلف شمال الأطلسي لضمان مصالحها الحيوية وبقاء هيمنتها الدولية، إضافة لتقليص النفوذ والدور الروسي في تلك المنطقة.

---

[1]-*Robert H. Donaldson and Joseph L. Nagee.* **The Foreign Policy of Russia: Changing Systems, EnduringInterests** *(New York: M.E. Sharpe, 2009), 3-4*

ووفق ذلك طرح مؤتمر قمة بروكسل 1994 مبدأ الشراكة من أجل السلام مع روسيا ودول المعسكر الشرقي كافة وبعض دول الأمن والتعاون الأوروبي ومضمونه ما يلي:

تعهد الشركاء باحترام المبادئ الأساسية للمجتمعات الغربية الليبرالية الديمقراطية ، حل النزاعات بالتفاوض ، إشراك السلطة المدنية مع السلطة العسكرية. التأكيد على التشاور بين بلدان أوروبا الشرقية والغربية وروسيا وجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق مع حلف شمال الأطلسي لكل ما يعد تهديدا للوحدة الإقليمية والاستقرار السياسية والأمن القومي لهذه الدول.[1]

وعلى الرغم من دخول عدد من الدول المذكورة إلى حلف شمال الأطلسي، إلا أن الغرب لم يرد إقامة علاقات كاملة مع روسيا ولم يكن على استعداد لاستيعاب روسيا ضمن منظومة الناتو الجديدة (23 دولة 1994) ولم تكن روسيا تقبل بتوسيع الحلف على محيطها لولا شعورها بالنقص الذاتي وتغير ميزان القوة الدولي وقدرتها، التي أبدت في البداية مرونة في التعامل مع الغرب والناتو، حتى وصلت طريقة توسعه شرقا اليوم إلى حدود مسافة 400 كلم عن حدود روسيا وهذا التوسع دل أن الحلف لا يبالي بأي طرف حتى لو كانت روسيا في تلك المرحلة، وحاولت روسيا التعايش مع هذا الواقع.[2]

إن العلاقة بين الناتو وروسيا ورغم توقيع اتفاقية موسكو، إلا أن هناك العديد من الخلافات التي ما زالت قائمة حول جملة من القضايا الدولية، وما زال التخوف الأمريكي الأوروبي "الناتو" من نهوض روسيا مجددا عامل تحرك دائم لإضعافها واستفزازها عن طريق استمرار التوسع على حدودها، لأن روسيا تمتلك من الموارد المادية والبشرية والإمكانات الهائلة ما يمكنها من العودة

[1]-Ibid, 5-8.

[2]- أحمد ذياب، **"أمريكا وروسيا حدود الاختلاف و آفاق التعاون."** مجلة السياسة الدولية، عدد 160 (2005): ص 164 .

مجددا للعب دور قوي وفاعل في السياسة الدولية وهذا ما يقلق الولايات المتحدة أكثر مما يقلق الغرب.

إن المعادلة الجديدة لحلف الناتو وخاصة بين الأعضاء القدماء والأعضاء الجدد وجدت طريقها للتباين في المواقف حول روسيا، فهناك أزمة صعبة الحسم بين هؤلاء حول طبيعة العلاقة مع روسيا، وحتى أن الاتجاه العام هو اعتبارها شريكا أكثر من خصم ساهم في تطور الموقف من العلاقة الأطلسية بروسيا هو تراجع منظومة القيم داخل الحلف أمام النظرة الأمنية، وهو ما تبلور في حرب العراق والخروج الأمريكي عن إجماع الحلف، يضاف إلى ذلك ظهور اختلافات في المصالح بين أقطاب الحلف الغربي أكثر ما كان عليه أيام الحرب الباردة، في حاجة الأوروبيين إلى مظلة نووية أمريكية واقية من الخطر السوفيتي، بقيت لأكثر من أربعين عاما عاملا ضاغطا على الأعضاء الأوروبيين في علاقاتهم المصلحية ولا سيما الاقتصادية والمالية مع الأمريكيين، ومع سقوط معادلة الحرب العسكرية، ووصول الدول الأوروبية الرئيسية إلى مستوى اقتصادي وتقني متقدم، بدأت الخلافات السياسية والأمنية تظهر على السطح تدريجيا وازداد فارق الهوية تدريجيا بين الدول الأوروبية وروسيا، وليس بين الدول الأعضاء في الحلف فقط .

حيث بلغت أزمة العلاقات الأطلسية أقصى حدها في قضيتي كوسوفا وجورجيا، وبدأت نذر المواجهة تطفو على مفعول علاقات المشاركة، إلا أن لقاءات عام 2009 بعد وصول أوروبا إلى منصب الرئاسة أوجدت رغم استمرار الخلافات حول جورجيا وغيرها بوادر وفاق أطلسي روسي جديد، قد يصبح أوسع نطاقا وأكثر ثباتا من علاقة المشاركة القائمة من قبله.

المطلب الثاني : جدلية العلاقة بين روسيا و حلف الناتو

كانت القضايا المتعلقة بحلف الناتو، وطيلة ما يقرب من عقد من الزمن بعد ظهور روسيا الاتحادية، محور السياسة الخارجية الرئيسي لموسكو. ومثل الحلف طيلة هذه الفترة رمزاً للحرب الباردة، عدا كونه أهم تكتل غربي في العالم. وتأرجحت مواقف روسيا خلالها بين محاولات فاترة للانضمام إلى الحلف بناءً على شروط خاصة، وجهود عقيمة لمنع الدول المجاورة لها من السعي للانضمام إلى عضوية الحلف كضمان أمني لها في مواجهة روسيا نفسها.[1]

وهناك ثلاثة تطورات رئيسية كان لها دور أساسي في تحديد تلك العلاقة خلال التسعينيات: أولها حرب البوسنة والهرسك، حيث أدى لجوء حلف الناتو والولايات المتحدة إلى استخدام قواتهما في عام 1995 إلى توقيع اتفاقية دايتون للسلام، وما تلاها من عمليات حفظ للسلام شاركت فيها القوات الروسية تحت قيادة حلف الناتو؛وكان التطور الثاني توسيع حلف الناتو من خلال توجيه دعوات في عام 1997 إلى كل من جمهورية التشيك وهنغاريا وبولندا للانضمام إلى عضوية الحلف، وموافقتها في عام 1999، وهو أمر لم تكد موسكو تتقبله على الرغم من تأسيس المجلس المشترك الدائمPJC ، الذي كان بمنزلة آلية التشاور بين روسيا والحلف؛أما التطور الثالث فقد كان أزمة كوسوفو في عام 1999 التي بلغت ذروتها بقيام حلف الناتو بحملة عسكرية جوية دامت 78 يوماً ضد جمهورية يوغسلافيا الفيدرالية، على الرغم من احتجاجات روسيا القوية ضدها.

لكن روسيا وعلى الرغم من هذه القضايا الجدية، واصلت مشاركتها في عمليات قوة ترسيخ الاستقرار SFOR في البوسنة والهرسك، وسعت في الحقيقة للانضمام إلى قوة كوسوفو KFOR في يونيو 1999، وتحت إمرة حلف الناتو من جديد. لكن الجمود ظل يسيطر على العلاقات بين حلف الناتو وروسيا مع نهاية فترة حكم الرئيس يلتسين في الكرملين.

[1]- أحمد ذياب،**مرجع سابق** .ص 170 .

مع بداية فترة الحكم الأولى للرئيس فلاديمير بوتين، كانت هناك آمال كبيرة بفتح صفحة جديدة من العلاقات مع حلف الناتو. فقد اعتقد البعض أنه لو قبلت روسيا الانضمام إلى حلف الناتو، لكان ذلك بمنزلة نهاية أبدية للعداوة السابقة وفاتحة لصداقة حقيقية، لكن ذلك لم يقع. وأُعيدت العلاقات إلى ما كانت عليه سابقاً، وأُعيد فتح موضوع عضوية حلف الناتو من جديد، لكن من دون أي نجاح أيضاً.[1]

لكن ما حدث بعد ذلك لم يكن مُتوقَّعاً، فبعد أسابيع قليلة من هجمات الحادي عشر من سبتمبر، قادت الولايات المتحدة حملة عسكرية نجحت في إزالة أكثر التهديدات الخارجية خطورة على أمن روسيا خلال فترة ما بعد الحرب الباردة، والمتمثل بنظام طالبان في أفغانستان. وأُوكلت إلى قوات حلف الناتو، بعد ذلك بفترة قصيرة، مهمة المساعدة على تحقيق الاستقرار في أفغانستان، وهي أول حملة عسكرية رئيسية لقوات الحلف تقوم بها خارج رقعة تمركزها. ومن وجهة نظر موسكو، فإن الحلف الذي كان يواجه الاتحاد السوفييتي في أوروبا الوسطى، على امتداد عقود من الزمن، تحول الآن إلى حلف يساعد على تأمين الطريق للوصول إلى آسيا الوسطى، خاصرة روسيا الأكثر ضعفاً.[2]

و أعيدت صياغة علاقات الحلف مع روسيا من جديد في عام 2002،وتم تأليف مجلس الناتو. روسيا الجديد، وعلى النقيض من المجلس المشترك الدائم الذي كان بنية ثنائية من حيث الجوهر، فإن المجلس الجديد يعقد اجتماعات تضم 27 دولة، تشارك فيها كل دولة بكامل سيادتها الوطنية، وعلى قدم المساواة مع الدول الأخرى. وهذا ما مكن علاقة الناتو وروسيا من الاستمرار والتطور، على الرغم من أن سياسة موسكو الخارجية أصبحت أكثر استقلالية وأكثر حزماً منذ عام 2003، وهو ما أدى إلى فتور في علاقات روسيا مع حلف الناتو.

[1]- محمد حسون ، **مرجع سابق** .ص 112 .
[2]- ميثم الجنابي،**مرجع سابق** ، ص 122 .

ويجتمع مجلس الناتو. روسيا بانتظام، وكان آخر اجتماع عقده في يونيو 2007 في سان بطرسبرغ وموسكو لإحياء ذكرى تأسيسه الخامسة. وهناك بعثة روسية في مقر قيادة حلف الناتو، إضافة إلى مكتب عسكري في مقر قيادة العمليات التابع للقيادة العليا لقوات الحلفاء في أوروبا، بينما يحتفظ حلف الناتو بمكتب اتصال عسكري، إضافة إلى مكتب معلومات في موسكو. كما أن هناك عدداً كبيراً من المصالح المشتركة بين الطرفين، تبدأ بمكافحة الإرهاب وتنتهي بضمان عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل وهناك سبع عشرة هيئة فرعية تعمل تحت مظلة مجلس الناتو. روسيا في مجالات التعاون الرئيسية بينهما،كما كان هناك تعاون واسع النطاق في مجال الإصلاحات الدفاعية والقضايا العسكرية.

حيث يحظى البرنامج الأطلسي ، الروسي لتبادلية التشغيل العسكرية بأهمية بالغة ، وعمليات البحث والإنقاذ البحرية ، إضافة إلى مشروع تجريبي مشترك لتدريب موظفين من أفغانستان وآسيا الوسطى على مكافحة الإرهاب .

ومما لا شك فيه أن الروس باتوا الآن يفهمون حلف الناتو بصورة أفضل أكثر مما كان عليه الوضع في التسعينيات، وهو ما من شأنه أن يضفي درجة من الاستقرار والطموح على العلاقة بينهما، على الرغم من تراجع سقف توقعاتهما المشتركة.[1]

و عليه و في ظل هذه المتغيرات و الظروف فإن روسيا تبدي حذرها في التعامل مع الناتو ، ومع أهمية ما سبق فإن التوتر بين الجانبين لن يصل إلى حد التصادم انطلاقًا من ثلاثة أمور :

❖ **الأول:** وجود آلية مؤسسية للحوار والتواصل بين الجانبين وهي مجلس الناتو- روسيا والذي تم تأسيسه عام 2002 وهو بمثابة منتدى للتنسيق السياسي والعسكري حيث عقد 5 اجتماعات دورية منذ عام 2016 وحتى الآن .

[1]- أحمد ذياب،**مرجع سابق** . 77 .

❖ **الثاني:** أن العلاقات بين الجانبين عبارة عن الفعل والفعل المضاد منذ عام 2014وحتى الآن، ففي الوقت الذي رحب فيه الناتو بانضمام جمهورية الجبل الأسود للحلف الأمر الذي اعتبرته روسيا «مشروعًا جيوسياسيًا»، فضلاً عن نشر الحلف أربع كتائب في دول البلطيق وبولندا تعزيزًا للقدرات الدفاعية لتلك الدول تجاه الحدود مع روسيا، نجد أن الإنفاق العسكري الروسي يزداد حيث بلغ 69.2 مليار دولار في العام 2016 بنسبة 5.9% عن الأعوام السابقة أخذًا في الاعتبار أن إجمالي الإنفاق العسكري للحلف يصل إلى تريليون دولار بما يعادل عشرة أضعاف نظيره الروسي وذلك في ظل إعلان الحلف زيادة الإنفاق العسكري لأعضائه بمعدل 4.3% خلال العام الحالي 2017 .

❖ **الثالث:** أن ما يتردد عن مواجهة نووية يظل أمرًا مستبعدًا بالنظر إلى السوابق التاريخية بشأن إدارة الولايات المتحدة «أكبر أعضاء الحلف «والاتحاد السوفيتي سابقًا لأزمة الصواريخ الكوبية عام 1962 والتي انتهت بلا رابح أو خاسر للطرفين، وللإجابة عن التساؤل الثاني فمما لاشك فيه أن توتر العلاقات الأطلسية -الروسية من شأنه أن يلقي بتأثيرات على الأمن الإقليمي في منطقة الشرق آسيا الوسطى ولا سيما لجهة نشوء حرب باردة جديدة إلا أنه مع الأخذ في الاعتبار أن الجبهة الشرقية تظل هي الأكثر توترًا بسبب استمرار الأزمة الأوكرانية وظهور تفوق عسكري ملحوظ لروسيا مقارنة بقوات الناتو في تلك الجبهة فإن الجبهة الجنوبية للحلف «سوريا ودول شمال المتوسط» ربما لا تشهد التوتر ذاته .

- **الازدواجية :**

هناك ازدواجية أساسية في موسكو حول الوضع القائم. فروسيا تتعامل مع حلف الناتو ك "عامل" جيوسياسي، بدلاً من معاملته كشريك. وباتت البلاد تمتلك الآن نافذة على الحلف، لكنها ما زالت من دون مفتاح. وتواصل روسيا تسجيل اعتراضاتها القوية على ما تراه تطورات سلبية، تشمل:

- ✓ إمكانية قبول التحالف بجورجيا وأوكرانيا كعضوين .
- ✓ استعمال الولايات المتحدة للمنشآت العسكرية الموجودة حالياً في بلغاريا ورومانيا وذلك على نحو مؤقت وتناوبي.
- ✓ وتحديداً، ما تخطط له الولايات المتحدة لنشر الدرع المضادة للصواريخ البالستية في بولندا وجمهورية التشيك.
- ✓ كما تنتاب روسيا مخاوف إضافية كمماطلة الدول الأعضاء في حلف الناتو في التصديق على المعاهدة المعدلة للقوات التقليدية في أوروبا، وتردد الحلف في إقامة علاقات رسمية مع منظمة معاهدة الأمن الجماعي التي تقودها روسيا ، وما زالت بعض الدول المنضمة حديثاً إلى عضوية حلف الناتو تحمل ذكريات الهيمنة السوفييتية وتعرضها على طاولة المباحثات. ولهذا، تشدد موسكو الآن على إقامة علاقات ثنائية مع البلدان الأوروبية منفردة، مركزة على أداء دور المستمع للمشكلات والمتعاطف مع الدول في أوروبا الوسطى، مع آمال بالتوسع في ذلك باتجاه الغرب.[1]
- ✓ وعلى الرغم من مرور خمس سنوات على إعلان روما الخاص بتنظيم العلاقات بين حلف الناتو وروسيا، ومرور عشر سنوات على وضع ميثاق باريس المؤسس للعلاقات المتبادلة والتعاون والأمن، فإنه من الواضح أن العلاقات بين حلف الناتو وروسيا لا تتجه إلى أي نوع من التقارب الرئيسي حالياً، وعلى الرغم من ذلك، تظل العلاقة بينهما على قدر كبير من الأهمية، وأكثر ما تحتاج إليه هو وجود إدارة حريصة لضمان الحد من الخصومات المتأصلة، ووجود تعاون كبير حيثما يكون ذلك ممكناً.
- ✓ في ما يخص قضية توسيع عضوية حلف الناتو، فإن تصرف موسكو سيكون حكيماً في حال تركها حرية اتخاذ القرار للدول المعنية بالأمر، ويجب أن يكون قرار انضمام الدول المرشحة للعضوية إلى الحلف، في حال حدوثه، من حق تلك الدول وحدها. وبالرجوع إلى أهداف موسكو المعلنة .

[1]- محمد حسون ، **مرجع سابق** .123 .

✓ فإن التدخل الروسي في الموضوع لن يكون له سوى نتائج عكسية، لكن موقف الكرملين الرسمي القاضي باعتبار الموافقة على الانضمام إلى الحلف حقاً كاملاً لكل دولة على حدة، وكذلك إزاء التركيز على إدارة أمن روسيا الخاص، هو في الواقع أمر جيد.

✓ ومن المتوقع أن تحصل جورجيا على خطة عمل العضوية في ربيع عام 2008، وهي الخطة التي ستضع البلاد على الطريق الصحيح نحو الانضمام إلى عضوية الحلف بعد سنوات قليلة، أما بالنسبة لأوكرانيا، فإنه يجب على الناتو أن يدرك أن قضية الموافقة على الانضمام للعضوية قد تبقى مثار خلاف سياسي ومصدراً لزعزعة الاستقرار، وسيساعد قيام الجانبين بمعالجة هادئة لهاتين القضيتين على ترسيخ الاستقرار والأمن في شرق أوروبا.

- **الدرع المضادة للصواريخ :**

على الرغم من أن هذه القضية لا تدخل في سياق العلاقة مع حلف الناتو، فإن خطط الولايات المتحدة لنشر درع مضادة للصواريخ البالستية تمثل خطراً على العلاقة بين حلف الناتو وروسيا، كما تمثل في الوقت ذاته فرصة لتحسين تلك العلاقة، ويكمن الخطر في أنه في حال قيام الولايات المتحدة بتضييق الخناق على روسيا، فإن ذلك قد يؤدي إلى تعزيز الاتجاهات المعادية للغرب في سياسة الأمن والدفاع الروسية، وهو بكل وضوح أمر لا تريده واشنطن.[1]

أما الفرصة فهي أنه في حال استغلت القضية لتنشيط التعاون في مجال الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل، فإن الثقة المتبادلة بينهما ستتعزز أكثر فأكثر، وسيؤدي ذلك إلى تعاون أمتن في التعامل مع مصدر الخطر الملموس؛ وهو برامج إيران الصاروخية والنووية، ولن يكون التعاون بشأن الدرع المضادة للصواريخ البالستية أمراً سهلاً، لكنه سيكون حتماً أمراً جديراً بالمحاولة، وكان الرئيس الروسي بوتين قد اقترح أخيراً وجود نظام مشترك في الحقيقة . يستعمل الرادارات وأجهزة الكشف الروسية، إضافة إلى مواقع تبادل المعلومات . وذلك كبديل للخطط الأمريكية الحالية.

[1]- محمد حسون ، **مرجع سابق** .134 .

و يمكن اعتبار الجهود المشتركة الحالية لحلف الناتو وروسيا بشأن الدرع المضادة لصواريخ مسرح العمليات بمنزلة نموذج للتعاون الأمريكي . الروسي المحتمل حول الدرع المضادة للصواريخ، ويمكن أن يوفر أساساً لتوجه أكثر تكاملاً وأكثر شمولاً لهيكلية الدرع المضادة للصواريخ في أوروبا.

وعلى نحو مشابه، فإن قضية الأسلحة النووية المتوسطة المدى المحظورة بمقتضى معاهدة عام 1987، والتي تمت إثارتها ثانية من قبل المسؤولين الروس، تدعو إلى وجود مشاورات مباشرة بين روسيا وحلف الناتو بهدف تعزيز الثقة المتبادلة ومنع سباق التسلح المزعزع للأمن والاستقرار.

و سرعت أزمة جورجيا من الترويج لفكرة الدرع الصاروخي ، إذ صرحت روسيا في عشر أيلول 2008 م بأن المواقع التي ستستقبل الدرع الصاروخية الأمريكية في بولندا ستكون أهدافا لصواريخ روسيا العابرة للقارات ،كما أكدا البولنديين أنهم حصلوا على ضمانات من الولايات المتحدة الأمريكية بشأن أمنهم و بشأن الدفاع عنهم في حال تعرضت البلاد للهجوم .[1]

- **معاهدة القوات التقليدية في أوروبا :**

كانت هذه المعاهدة وما زالت منذ التوقيع عليها في عام 1990، بمنزلة الأساس الرئيسي الذي يقوم عليه نظام الأمن الأوروبي، ويجب أن تواصل هذه المعاهدة أداء ذلك الدور، وتُعَد مخاوف موسكو حول موافقة دول البلطيق على الانضمام إلى معاهدة عام 1999 المعدلة للقوات التقليدية في أوروبا، وقيام الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى بالتصديق عليها، تُعَد مخاوف حقيقية ويجب التعامل معها بجدية، إذ إن انسحاب روسيا من هذه المعاهدة لن يكون في مصلحة أحد.

وبالمنطق نفسه، فإن مخاوف أعضاء حلف الناتو من قيام موسكو بتنفيذ التزامات اسطنبول المتعلقة بقواتها الباقية في جورجيا ومولدافيا، تتطلب عملاً مشتركاً ولو لم يكن هناك، بحسب وجهة نظر روسيا، أي صلة رسمية بين هذه الالتزامات والتصديق على معاهدة القوات التقليدية ، وجاء

[1]-Vadim Trukhachev, **"NATO threatens Russia with its missile defense system,"** Pravda.Ru, (June 10, 2011), (Retrieved June 13, 2011). http://english.pravda.ru/world/europe/10-06-2011/118167-nato_russia-0/

إعلان الرئيس بوتين في وقت سابق من هذه السنة "تعليق" العمل بالمعاهدة، وتلاه توجيه روسيا نداءً لعقد مؤتمر استثنائي، وهو ما حدث في منتصف شهر يونيو الماضي. وكانت روسيا قبل ذلك قد بدأت فعلياً بتأخير عمليات التفتيش التي تنص عليها المعاهدة، ولكن وبعد أن اجتمع الرئيس بوتين إلى الأمين العام للناتو في غمرة الاحتفال بذكرى تأسيس مجلس الناتو. روسيا، استؤنف العمل من جديد بنظام التفتيش، واتخذ الرئيس خطوة إيجابية أخرى عندما أوصى بمناقشة القضايا المتعلقة بتلك المعاهدة في مجلس الناتو. روسيا، وقد عمل بتلك التوصية فعلاً.

- **حفظ السلام :**

يمثل الصراع المجمد في مولدافيا حول إقليم دنيستر فرصة حقيقية لإطلاق أول عملية حفظ سلام على الإطلاق يشارك فيها كل من روسيا وحلف الناتو على قدم المساواة، وتُعَد هذه القضية نظرياً، أسهل قضية يتم التوصل إلى حلها من بين قضايا الاتحاد السوفييتي السابق الملتهبة.

وعاودت مولدافيا تأكيد نيتها الامتناع عن السعي للانضمام إلى عضوية حلف الناتو. ولا تتطلب

العملية سوى جيش محدود القدرات وقوة شرطة بسيطة لا يتجاوز عدد أفرادها ربما بضع مئات. وباتت روسيا بحاجة ماسة إلى التوصل إلى أي حل في مولدافيا، وقد يصل بها الأمر إلى حد التصرف على قدم المساواة مع حلف الناتو.

وفي حال كتب النجاح لمثل هذه العملية المشتركة، فإنها قد تمهد السبيل أمام الدول الغربية

للتصديق على المعاهدة المعدلة للقوات التقليدية في أوروبا. كما يمكن لها أن تمثل نموذجاً لمهمات حفظ السلام المشتركة الأخرى، على الأغلب في جنوب القوقاز، في الحالات التي تحقق ما يمكن أن يطلق عليه "معيار مولدافيا".

أي في الأماكن التي تجد فيها روسيا أن من مصلحتها أن يتم التوصل إلى حل ما، وأنه لا غنى عن ذلك الحل، وأنها بالرغم من كل ذلك لا تستطيع حل النزاع بمفردها.

وكانت روسيا والناتو ولعدة سنوات يعملان على رفع مستوى تبادلية التشغيل، مع التفكير بالمشاركة في عمليات حفظ السلام المشتركة، ولا يبدو أن الشرق الأوسط أو إفريقيا من الأماكن المناسبة لوضع تلك الخبرات موضع التنفيذ، وقد تكون بعض مناطق الاتحاد السوفييتي السابق، بل يجب أن تكون برأيي، مناطق مثالية لاختبار تبادلية التشغيل.

- **أفغانستان :**

لا يوجد سبب يجعل الروس يشعرون بأي نوع من الشماتة تجاه الناتو والولايات المتحدة نتيجة للصعوبات التي واجهاها في أفغانستان، فإذا أخفقت الجهود الدولية في ترسيخ الاستقرار في تلك البلاد، فإن على موسكو أن تواجه حركة طالبان الناهضة من جديد والتي باتت تمثل تهديداً لآسيا الوسطى، الجوار الضعيف لروسيا، من هنا تأتي ضرورة وجود مشاورات مباشرة بين روسيا والغرب حول كيفية هزيمة أولئك الراديكاليين الإسلاميين، وتعد عملية مساعدة المعتدلين على الإمساك بزمام الأمور في كابول والمحافظات الأفغانية الأخرى بديلاً أفضل كثيراً من البدء بإعادة تكوين تحالف الشمال في طالوقان.

- **حلف الناتو. منظمة معاهدة الأمن الجماعي :**

يؤدي هذا الأمر بدوره إلى إثارة قضية علاقات الناتو مع منظمة معاهدة الأمن الجماعي. وكان حلف الناتو وما زال إلى الآن متردداً في إقامة أي علاقة رسمية مع المنظمة، لخوفه من أن تؤدي تلك الخطوة إلى إنهاء هيمنة روسيا على آسيا الوسطى، لكن في واقع الأمور لا يشير إلى وجود مثل تلك الهيمنة. فكازاخستان تتبع علناً سياسة متعددة الوجوه، فهي تناور بنجاح بين موسكو وبكين وواشنطن. أما ولاء أوزبكستان لروسيا فيظل أمراً مشكوكاً فيه، وهو في أحسن الأحوال ولاء مؤقت، بينما ترفض طشقند أن تكون حجر شطرنج بيد موسكو، وبالنسبة لقرغيزستان، فإنها ما زالت تسمح بوجود قاعدة أمريكية مجاورة لقاعدة روسية صغيرة على أراضيها، على الرغم من مرور سنتين على طلب منظمة شنغهاي للتعاون من الولايات المتحدة سحب قواتها من أراضيها. أما طاجكستان، فقد تبنت سياسة خارجية لا تخضع للهيمنة الروسية، رمز لها الرئيس الطاجاكي بتغيير اسم عائلته من اللغة الروسية.

ويمكن للناتو، من خلال التعاون مع منظمة معاهدة الأمن الجماعي، أن يساهم في تطوير هذه المنظمة لتصبح هيكلية أمنية إقليمية حديثة[1]، وأن يطمئن موسكو أيضاً بأن التحالف لا يريد إزاحة روسيا عن دورها بوصفها فاعلاً رئيسياً في آسيا الوسطى،و هو أمر لن يكون في مصلحة الغرب بأي حال من الأحوال .

وقد يكون الاتفاق على إقامة علاقة بين حلف الناتو ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي جزءاً من صفقة بين منظمة شنغهاي للتعاون والولايات المتحدة. وسيكون من الحمق أن يواصل أعضاء الناتو وروسيا والصين ممارسة لعبة التنافس الإقليمي التافهة على حساب السماح لخصومهم المشتركين بأن يتخلصوا منهم واحداً تلو آخر.

[1]- إسماعيل صبري مقلد ، **الإستراتيجية السياسية الدولية، المفاهيم والحقائق الأساسية**، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت 1979.، ص 96 .

وقد تشهد شراكة حلف الناتو وروسيا لحظة تحول أيضاً. فبعد فترة صعبة مرت بها تلك الشراكة خلال التسعينيات، شهدت تحسناً ملحوظاً خلال السنوات القليلة الأولى من هذا العقد، تلاه فتور في العلاقات في الآونة الأخيرة.

وبات من الواضح أنه يجب على كل من الطرفين بذل جهود كبيرة لتحسين العلاقة بينهما.فيجب على روسيا أن تترك حرية الخيار لجيرانها للانضمام إلى عضوية حلف الناتو إذا كانوا يريدون ذلك . ويجب على الناتو في الوقت ذاته، أن يفكر على نحو استراتيجي قبل أن يحدد ما الدول التي يعرض عليها عضويته.

ولا شك في أن هناك على الأقل، محاولات لتعزيز التعاون بشأن الدرع المضادة للصواريخ – باستثناء خطط الولايات المتحدة المثيرة للجدل لنشر درع مضادة للصواريخ البالستية في أوروبا، على الأقل في الوقت الحاضر- وهو ما من شأنه أن يعزز التعاون في مجال عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل وبناء الثقة للتشاور حول معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى.[1]

يُضاف إلى ذلك أنه يجب على كل من الطرفين أن يتخذ خطوات تضمن التصديق على المعاهدة المعدلة للقوات التقليدية في أوروبا. ويمكن، بل يجب اختبار تبادلية التشغيل بين الناتو وروسيا في إطار عمليات حفظ السلام المشتركة في جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق، مثل مولدافيا تحديداً.

كما أنه من الأفضل أن تتعاون روسيا والمجموعة الدولية أيضاً لترسيخ الاستقرار في أفغانستان، وللقضاء على عمليات نقل المخدرات إلى خارج تلك البلاد. وأخيراً، يتعين على الناتو أن يتعاون مع منظمة معاهدة الأمن الجماعي.[2]

[1]- علاء أبو عامر، **العلاقات الدولية، الظاهرة والعلم، الدبلوماسية والإستراتيجية**، دار الشروق، الأردن- عمان، 2004، ص 67 .
[2]- منظمة الأمن الجماعي ، الجزيرة، على الموقع : www.aljazeera.ne تاريخ الزيارة 11-09-2020 .

جزء لا يتجزأ وأساس الإستراتيجية الروسية، والموقف الروسي الرسمي من التوسع في سياسته الخارجية، وكانت هذه الفترة معقدة جدا للقيادة الروسية لوجود معارضة كبيرة في الداخل الروسي.

المطلب الثالث : طبيعة التهديدات المترتبة على توسع الحلف نحو أسيا الوسطى .

إن توجهات السياسة الروسية تجاه الجولة الأولى من توسع الناتو مرت بمراحل عديدة يمكن وصفها بالآتي:

❖ **المعارضة الشكوكية:**من 1992 إلى آب 1993، في أثناء هذه الفترة كانت المعارضة الروسية لتوسع الناتو تنطلق بشكل كبير من العقيدة السوفيتية السابقة، هذه الفلسفة والعقيدة الأيديولوجية، ولم تجد حضورا لها لدى صانع القرار الروسي في عهد يلتسن، ولم يتم ترجمتها إلى سياسة حكومية واضحة خاصة أنه في تلك الفترة لم يكن هناك اندفاع قوي أو توجه جدي لتوسع الناتو من الغرب، وتحديدا لدى الحكومة الأمريكية، و علامات عدم الارتياح الروسي لم تكن واضحة لأنه كان لديها الرغبة للعضوية في حلف الناتو، والتي كانت تلقى تلميح أوروبي وكانت شبه واضحة أو مرتقبة بالنسبة للقيادة الروسية آنذاك.

❖ **قبول غير ناجح:** في آب 1993 إلى تشرين الأول 1993 هذه المرحلة انطلقت من القبول المفاجئ ليلتسن بالتوسع أثناء رحلته لوارسوفي آب 1993، تحرك يلتسن لفت انتباه مستشاريه وكشف عن جهد جدي وقوي في هذا الاتجاه بعد ذلك تم تغيير قراره بالموافقة على التوسع، وأخذ موقفه يتصلب شهر بعد شهر وفي العام 1993، اعتبر يلتسن بأن قرراه كان خاطئ وتم تصحيحه وعادت موسكو إلى المعارضة للتوسع.[1]

❖ **المعارضةالمبدئية:** من خريف 1993 حتى نهاية 1996، أثناء هذه الفترة اتجهت روسيا تجاه المعارضة للتوسع،حيث أن التوجهات الروسية كانت متأثرة بشكل كبير بتعزيز نفوذها الداخلي، واستطاعت المعارضة أن تحدث ضجة كبيرة في أوساط السياسيين الروس، وشكل تقرير قدم من

[1]- محسن حساني ظاهر العبودي، **مرجع سابق**، ص 119 .

الاستخبارات المركزية الروسية إلى تشدد الموقف الروسي، حيث أشار هذا التقرير على المخاطر من توسع الناتو المصالح الأمن القومي الروسي .

ووضع وزير الخارجية الروسي آنذاك بريماكوف إستراتيجية لمعارضته، حيث أن نتائج هذا التقرير أصبحت ، بينما رأى يلتسن أن سياسة الناتو التوسعية تمثل مشكلة أساسية في علاقة روسيا بالولايات المتحدة، وهذه مشكلة تحتاج إلى إدارة فضلا عن المشاكل التي فرضتها له محليا، بالتالي هي مشكلة إستراتيجية رئيسية للأمن القومي الروسي، وآخرون في القيادة الروسية ومؤسسة السياسة الخارجية خصوصا بريماكوف الذي رأى أن توسع الناتو تهديد خطير للمصالح القومية الروسية وللأمن القومي الروسي، وفي محادثة خاصة مع الرئيس كلينتون و مسؤولين أمريكيين بدا أن يلتسن متكيف أكثر بخصوص التوسعة، ولكن حينما عاد إلى موسكو جعله المسؤولين الروس في القيادة الروسية يعود عن قراره وموقفه واتخذ بعد ذلك قرار أكثر شدة.

مساومة على البنود في كانون ثاني 1997 إلى 5 أيار 1997 في هذه الفترة اقتنعت موسكو بالاستنتاج التدريجي أنها لا تستطيع منع توسع الناتو رغم الدمار الذي يمكن أن يحدثه لمصالحها الأمنية، لهذا اتبعت موسكو سياسة المساومة على البنود التي سوف يحدث بها التوسع حيث حاولت روسيا أن تقيد أو تحد من قدرة الحلف في نشر معدات عسكرية تتجاوز حدودها القديمة، التشدد تجاه الدول الراغبة في الانضمام للحلف والتخطيط العسكري للحلف، تحريم السلاح النووي، والقوات التقليدية، والبنية التحتية للناتو، ومنعت القوات من التمركز في أراضي الدول المجاورة المستقلة عن الاتحاد السوفيتي.[1]

وأرادت أيضا أن تزيد من التأثير الروسي على الناتو في اتخاذ القرار من خلال طرح مشروع لصنع قرار مشترك، وكي تمنع أي توسع إضافي للناتو خصوصا في دول الاتحاد السوفيتي السابق، ولقد جاءت التحولات بين الطرفين الروسي والأمريكي في قمة هلسنكي في آذار 1997 عندما قبل يلتسن على

[1]- محمد على سرحان، **مرجع سابق**، ص 137 .

مدد التوسع على أساس أحادي الجانب من الغرب بشرط أنهم لم ينشروا أسلحة نووية أو أعداد كبيرة من القوات التقليدية في مناطق الدول السابقة[1]، غير قادرة على منع التوسع وبالتالي كان لا بد من التوجه إلى تحسين الظروف والمساومة على بنود الاتفاقية التي جعلها يلتسن واضحة.[(2)]

و عليه عندما كانت التوجهات السياسية الروسية المؤيدة للتوجه للناتو في أعلى حالاتها، ترجمت بعض التحليلات والتخوفات من القيادة الروسية نفسها في العقيدة الإستراتيجية الروسية، ومفهومها القومي وعناصر التهديد المحتملة للأمن القومي الروسي، خاصة بعد أن تأكد أن الولايات المتحدة تتبع سياسة وإستراتيجية لإضعاف روسيا، وإنشاء مجال حيوي غربي في عموم أوروبا، ومنطقة البحر الأسود، وما وراء القوقاز وآسيا الوسطى، حيث تضمنت الصيغة الأولى للعقيدة الإستراتيجية الروسية في أيار 1992 والتي صدرت عن وزارة الدفاع الروسية بالإشارة إلى ثلاثة مصادر تهديد رئيسية موجهة للأمن القومي الروسي وهي:

- **أولا:** أن الغرب ما زال يمثل مصدرا للتهديد الخارجي للأمن الروسي، من زوايا عديدة، أبرزها استمرار البناء العسكري لحلف شمال الأطلسي في أوروبا، واستمرار الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأقصى، ومناطق أخرى عديدة حول روسيا، إضافة لتوظيف المساعدات الاقتصادية الغربية للضغط سياسيا على روسيا.[(3)]
- **ثانيا:**عدم الاستقرار السياسي، وتنامي القدرات العسكرية لدول القوقاز وآسيا الوسطى إضافة للاضطرابات وما ينطوي على ذلك من مخاطر الانتشار النووي والإرهاب النووي .

[1]- - الإمارة، الإستراتيجية الروسية، **مرجع سابق** ، ص 134 .
[2]-Stephen Larrabee, **NATO's Eastern Agenda in a New Strategic Era** (California: Rand Publishing, 2003), 153-155
[3]-Ibid, 155.

❖ **ثالثا:**في حال انتهاك الحقوق المدنية للأقليات الروسية في دول الكومنولث قد يستدعي تدخلا عسكريا روسيا،وكذلك يجب العمل على منع تلك الدول من الدخول في ترتيبات أمنية مع حلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة، حيث أن هذه القضايا والمسائل الأساسية اعتبرت المرتكزات الأساسية للعقيدة والإستراتيجيات الروسية التي تم إقرارها في تشرين الثاني 1993.[1]

رغم كل تلك التخوفات والتحليلات، وخاصة التيارات القومية والقيادات العسكرية، إلا أن تلك المخاوف لم تجعل حكومة يلتسن تأخذ موقف تجاه الناتو، بل بقيت حكومة يلتسن ملتزمة بسياسات موالية للغرب، التي عبر عنها سياسيا بعقيدة السياسة الخارجية، فالإعلان الرسمي للعقيدة الروسية بين أن الاتحاد الروسي لا يعتبر أي دولة في العالم تمثل خصم أو عدو. [2]

اعتبرت هذه العقيدة أن الصراعات الإقليمية الصغيرة القائمة أو التي يمكن أن تحدث داخل النطاق الجيوبولتيكي المحيط بالاتحاد الروسي باعتبارها المصدر الأساسي لتهديد روسيا وليس الغرب، وركزت في الجانب العسكري على أن تدخل القوات المسلحة الروسية يقتصر على الشؤون الداخلية الروسية وحماية البلاد والنظام الدستوري، وتدعيم سلطة القيادة السياسية .وعلى الرغم من أن هذه الوثيقة جعلت الباب مفتوح للتدخل العسكري في دول الكومنولث، إلا أن الأهداف السياسية العسكرية للقوات المسلحة اقتصرت على الدفاع عن أمن روسيا وسيادتها، وحماية حدودها وحماية النظام الدستوري للبلاد، ومواجهة النزعات الانفصالية القومية داخل البلاد، وحماية الأقليات الروسية في دول الاتحاد السوفيتي السابق، والحفاظ على الأمن والاستقرار في دول الكومنولث .[3]

إن القيادة الروسية آنذاك حاولت أن تلعب مكانة الدولة الضامنة للأمن والاستقرار في منطقة أوروبا الشرقية بأسرها، وهذا ما بدا واضحا في رفض روسيا انضمام دول أوروبا الشرقية لحلف شمال

---

[1]- الإمارة لمى مضر ، **الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة**،مرجع سابق، ص ص، 119-120

[2]-*Ted Hopf, **Understandings of Russian Foreign Policy** (Pennsylvania: Pennsylvania State University Press, 1999), 109-113-*

[3]- الإمارة لمى مضر، **مرجع سابق**، ص 132.

الأطلسي، بل في دعوتها بذلك التعديل بنود معاهدة خفض الأسلحة التقليدية في أوروبا، حتى يكون بمقدورها نشر المزيد من الدبابات قرب مناطق الصراع في القوقاز، و عليه وعلى الرغم من أن القلق من تهديد غربي محتمل للأمن الروسي لم يكن بعيدا عن وثيقة عام 1993، في واقع الحال فذلك موجود ضمن المصادر المحتملة للمخاطر العسكرية الخارجية الموجه للاتحاد الروسي، فضلا عن توسع حلف الناتو، وتدمير اتفاقيات الحد من التسلح، بالإضافة إلى إدخال القوات الأجنبية في أقاليم الدول المتاخمة لروسيا دون تخويل من مجلس الأمن.

شكل التوسع الفعلي والمتزايد لحلف شمال الأطلسي نحو الشرق تأكيدا لمخاوف الذين شككوا بالعقيدة الروسية لعام 1993، وعلى الرغم من مشاركة روسيا في برنامج الشراكة من أجل السلام وميثاق التعاون الروسي الأطلسي لعام 1997، فإن دواعي القلق الأمنية لدى المحللين الروس بقيت تتجه نحو حلف شمال الأطلسي الذي يشكل تهديد إستراتيجي لروسيا الاتحادية وتشكل مخاطر حلف شمال الأطلسي وتهديداتها الخارجية إذا ما استمر بالتوسع من خلال ما وصلوا إليه من إستراتيجيات عسكرية حيث أشار بعض الإستراتيجيين في تقييم التأثير المتوقع من المرحلة الأولى من توسع الناتو إلى ما يلي:[1]

إن دخول بولندا وهنغاريا وجمهورية التشيك وسلوفاكيا سيضع تحت تصرف حلف شمال الأطلسي نحو 300 مطار متقدم، بالتالي سيزيد قدرة الحلف في مجال الضربات الجوية ضد روسيا وسيكون لهذه القواعد المتقدمة قدرة على إحداث ثغرة في المجال الجوي الروسي، وعليه فان أسلحة الناتو التكتيكية ستحظى بمغزى إستراتيجي، إضافة التسهيلات في الموانئ على بحر البلطيق وزيادة في عدد السفن القتالية بنسبة 18% وبطائرات دولية بنسبة 50% وزيادة بحجم القوات البرية، وعليه سيقل زمن الإنذار المتاح ،لروسيا بحيث يصل إلى مستويات خطيرة جدا وهذا الأمر جعل الجنرال تيخونيرونوف قائد منطقة الأورال العسكرية يقول إن نجاح العمليات العسكرية الروسية في القوقاز

[1]- عبد الفتاح سميح ، **انهيار الإمبراطورية السوفياتية**، مرجع سابق ، ص 176 .

لا يتطابق مع مصالح أولئك الذين يرون في روسيا تهديدا لتأكيد مصالحهم الإستراتيجية في المنطقة ، وتوريطها في نزاعات محلية متعددة تجري على أطراف الحدود الروسية وحدود كومنولث (الدول المستقلة من الوسائل الأساسية لإضعاف روسيا". [1]

إن القيادة الروسية في عهد يلتسن وبعد أن كانت متجهة نحو الناتو أدركت النوايا الغربية تجاهها في كثير من السياسات والتوجهات الإستراتيجية، وتحديدا الرغبة الجامحة، والمستمرة في توسع حلف الناتو في المجال الحيوي الروسي، وكان الأحداث مثل الشيشان وكوسوفو وغيرها، دلالة واضحة على إدراك القيادة الروسية لتلك التهديدات لأمنها القومي من الناتو، والتي ترجمت نفسها في العديد من السياسات والإستراتيجيات اللاحقة وتحديدا في إستراتيجية 24 كانون الثاني 2000 التي أقرها مجلس الأمن القومي الروسي والتي حددت مفاهيم جديدة للعقيدة الإستراتيجية وللسياسة الروسية ستحاول الدراسة تفصيلها لاحقا في الفصل الثالث. [2]

إن روسيا في عهد يلتسن في نهاية التسعينيات قد وصلت إلى حالة من التخلف والضعف حيث فقد يلتسن السيطرة عليها وعلى نفسه وكان هناك صراع دائر على السلطة بين مراكز مختلفة في ضم إدارة الدولة والاقتصاد الروسي لصالحها حيث أنه في عام 1998 انهار الاقتصاد الروسي وترهل، وتصرف الزعماء المحللين في مقاطعاتهم كقياصرة صغار، إضافة لتأكل في الدولة، وفقدانها سلطتها، ومعها القدرة على القيام بوظائفها الرئيسية.

[1]- المرجع السابق، 124.
[2]- عبد الفتاح سميح ، **انهيار الإمبراطورية السوفياتية**، ص204-208.

وسيطرت على روسيا أزمات اقتصادية واجتماعية خطيرة في تلك الفترة، حيث قل متوسط الأعمار بالنسبة للرجال إلى 64.2 عام 1998، بالمقارنة مع العام 1994 الذي كان فيه متوسط الأعمار57.6 ، وعودة الأمراض المعدية، وتسيب من المدارس، وتشرد مئات الآلاف من الأطفال، والملايين من المهاجرين، واقتصاد منكمش، وانتشار الفساد، ومخالفة القانون. [1]

وفي نهاية عام 1998 وصل الاقتصاد الروسي قمة انهياره حيث وصلت انخفاضات الأسهم بشكل كبير،وانخفض السندات والفائدة الحكومية من 130% إلى 40%، وفي نهاية التسعينيات لم يكن أحد يدير شؤون البلاد بشكل فعلي، وكانت الاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية تسرع في الأحداث في روسيا، وكان البنك المركزي الروسي يحاول جاهدا المحافظة على الروبل مستقرا، وفي 19 آب اضطرت وزارة المالية الروسية إلى تغطية 34 مليار روبل كعجز في الموازنة، أما القروض التي منحت لروسيا من البنك الدولي كانت تحت ضغوط كبيرة وشروط مذلة لروسيا، حيث كانت روسيا في تلك الفترة تفتقد إلى قيادة تنقذ البلاد التي وصلت إلى إعلان إفلاس الحكومة في 17 آب 1993.

وعليه يمكن القول أن الذي قاد روسيا للانهيار المالي هو البرلمانية الشعوبية كذلك غياب يلتسن في تلك الفترة الأمر الذي أثار أزمة حقيقية في المجتمع الروسي، وضعف في الدولة، وعلى الرغم من ضعف فترة يلتسن الثانية استمرت إستراتيجية يلتسن الأساسية في مآذارة السلطة عبر التغيير الدائم لموظفيه، فقد غير يلتسن رئيس الوزراء سبع مرات في سنوات رئاسته الثمان، والنائب العام ست مرات، وما يمكن قوله أن مسألة تغييره الدائم لفريقه الأساسي كانت أداته الأهم لتمسكه بالسلطة وكان البرلمان المنتخب لا يعطي الحق بتشكيل الحكومة، ولا يملك أي قدرة في التأثير

[1]- شيحا، **روسيا بوتين**، ص، 21.

بسياساتها، فمثل هذا النظام لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يواجه التحديات التي تواجه روسيا، بل كانت تحاول المحافظة على الوضع الراهن أقصى ما يمكن أن تستطيع فعله .[1]

وعليه فإن الإستراتيجية الروسية في هذه المرحلة اتسمت بالسمات التالية:

- ✓ الواقعية من خلال بناء سياسة براغماتية مع الغرب.
- ✓ براغماتية القيادة الروسية وتبني قيم جديدة وقطع العلاقة بالماضي الشيوعي والتخلي عن جميع ركائز الحرب الباردة .
- ✓ فعالية الإستراتيجية الروسية وعدم عودة السياسة الروسية إلى الوراء وانتهاء عصر الأيديولوجيات، من خلال التعامل مع عصر العولمة، مع المحافظة على وحدة تراب الاتحاد السوفيتي، من خلال استخدام كافة الوسائل والإمكانات المتاحة، و عناصر القوة الكامنة بما في ذلك القوات العسكرية .
- ✓ المرونة في التعامل مع الأزمات الدولية، من خلال التأكيد على أهمية مجلس الأمن والشرعيات الدولية، وليس من خلال سياسات فرض الهيمنة، بحيث تؤيد روسيا الجهود الجماعية وليس السياسات المنفردة للولايات المتحدة وحلف الناتو، وهذا ما يبين إدراك روسيا لضعف نفوذها في مواجهة الولايات المتحدة وحلف الناتو، فهي لجأت إلى عقد اتفاقيات متعددة الأطراف للحفاظ على مصالحها الحيوية، بدل من المواجهة المباشرة مع الغرب، وتجلى ذلك بقول رئيس الوزراء بريماكوف في تلك الفترة "أن روسيا ضد استخدام القوة ضد أي بلد خارج نطاق مجلس الأمن، وأن روسيا تبذل جهودها لتفادي تصعيد أي توتر"، إضافة لطريقة تعامل روسيا مع المطالب الإقليمية لدول الجوار الجديدة (الجمهوريات السوفيتية السابقة)، وطريقة حل الخلافات المادية معها، واقتسام أسطول

[1]-Leszek Buszynski, **Russian Foreign Policy after the Cold War. London**: (Praeger Publishers, 1996), 29-39

البحر الأسود وقاعدته مع أوكرانيا، وطريقة التعامل مع توسع الناتو شرقا، إضافة للسياسة التي اتبعتها في مختلف الأزمات الدولية في تلك الفترة.[1]

✓ علمية الإستراتيجية الروسية، حيث أدركت القيادة الروسية أهمية السلاح النووي للأمن القومي الروسي،وأهمية توظيف القدرات العلمية في تلك الإستراتيجية. حرية الحركة، لم يفرض انهيار الاتحاد السوفيتي على روسيا .

[1]-عبد الحميد عاطف ، **استعادة روسيا مكانتة القطب الدولي : أزمة الفترة الانتقالية** .(الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات ، 2009)ص 123 .

المبحث الثالث : الأمن الروسي ضمن صراع المصالح الدولية على أسيا الوسطى

المجال الجيوبوليتيكي لمنطقة آسيا الوسطى فيه تنافس كبير مع تصاعد وثيرة هذا المنافسة نتيجة محاولة كل طرف الاستفادة من الفراغ الإستراتيجي الذي خلفه انهيار الإتحاد السوفياتي في المنطقة ، و هذا القيادة الروسية إلى تدارك الأمر من خلال مسعاها لفرض وجودها من جديد في المنطقة من أجل الحفاظ على مصالحها الحيوية و الإستراتيجية هناك .

المطلب الأول : الوجود الأمريكي في منطقة أسيا الوسطى

بعد انهيار الإتحاد السوفياتي سعت الولايات المتحدة الأمريكية من أجل توجيه أنظارها نحو دول آسيا الوسطى من أجل هدف واحد و هو ملأ الفراغ الإستراتيجي الذي تركه الإتحاد السوفياتي في المنطقة كما تسعى أيضا إلى بسط السيطرة و النفوذ على دول هذه المنطقة و ذلك لما لها من أهمية جيوسياسية و جغرافية و إستراتيجية و إبعادها من الدول المجاورة لها ، و تجلى ذلك في التواجد الأمريكي سياسيا و عسكريا و اقتصاديا في المنطقة ، فالتصور الأمريكي وفق منظور المستشار القومي السابق زبيغنيو برجينسكي مؤسس ما أطلق عليه ب " رقعة الشطرنج الكبرى "[1] و ضمن ما يتصوره في منطقة أوراسيا و أن مفتاح أسيا الوسطى هو مفتاح السيطرة على الجمهوريات الإسلامية و لا يتم ذلك إلا من خلال السيطرة على أوزباكستان.[2]

و هذا ما جعل المنطقة محل اهتمام الأمريكيين و المفكرين الإستراتيجيين و تعتبر أمريكا أن المجال السوفياتي السابق لم يعد حكرا على روسيا فقط بل هو أولويات السياسة الأمريكية ، حيث نشطت فيها سياسيا و عسكريا و اقتصاديا و سعت للتقرب من هذه الجمهوريات بكل الطرق كالاتفاقيات و المعاهدات ، و عملت على إرساء نظم حكم صديقة لها لتأمين مصالحها النفطية في

---

[1]-Zbigniev Brzezinski ،**The Grand Chessboard: American Primacy and its Geostrategic Imperatives** (new York ; basics books , 1997 ،p 31.

[2]- فوزي رويشن ، **التنافس الدولي على الطاقة في قزوين** (طنطا: مطابع غباشي، ط1، 2005)،ص33 .

المنطقة و بعد أحداث ال11 من سبتمبر بدأت حملتها ضد ما سمتها بالإرهاب و أقامة القواعد العسكرية في المنطقة .

و وقعت اتفاقيات مع أوزباكستان و قيرغستان من أجل استخدامها في حربها ضد طالبان في أفغانستان و لتدعيم النفوذ و الحصار الأمريكي في المنطقة و إقامة مشاريع النفط و الغاز التي تؤمن الاحتياجات الأمريكية ، و قد حضي مشروع أنبوب باكو جيهان باهتمام بالغ في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية و ما يمثله المشروع من استقلالية في مجال الطاقة بالنسبة لها و الهروب من التبعية الخليجية في مجال الطاقة و إنهاء الهيمنة الروسية على بحر قزوين ، و لهذا مارست الولايات المتحدة الأمريكية العديد من المشاريع الطاقوية هناك .

الضغوط على الشركات في دول أسيا الوسطى من أجل الإسراع في تنفيذ مشروع الأنبوب الذي بدأ العمل عليه في سنة 2002م و بعد أربع سنوات من الخلاف بشأنه حتى أطلق عليه مشروع القرن[1] و من بين أهم الأهداف التي تسعى الولايات الأمريكية من أجل تحقيقها في منطقة أسيا الوسطى كذلك هو الحد من انتشار الأسلحة النووية في المنطقة و هذا ما فعلته في كازاخستان عام 1994م حيث نقلت حوالي 600 كلغ من اليورانيوم المخصب إليها .[2]

كما تقلص الدور الروسي و مكانتها السابقة في المنطقة و إلى جانب التغلغل الإستراتيجي فيها و حماية هذه الدول من دخول الأصولية و الحركات المسلحة المعادية للغرب ، هذا ما يخلق ذريعة لروسيا للتدخل في دول أسيا الوسطى ، فضلا على تقليص دور الصين و إيران في مجال الصراع حول موارد الطاقة.[3]

---

[1]- حنان أبو سكين ، **مرجع سابق** ، ص214 .
[2]- لطفي السيد الشيخ : **الصراع الأمريكي الروسي على أسيا الوسطى** ،(القاهرة:دار الأحمدي للنشر ، ط1، 2006)،ص109 .
[3]- لطفي السيد الشيخ : **نفس المرجع** ،ص116 .

كما تعمل أيضا الولايات المتحدة الأمريكية على دعم استقرار هذه الدول و إقناع النخب الثقافية و السياسية بإتباع النهج الليبرالي و الإيديولوجية الغربية و ربط اقتصادات هذه الدول بالنظام الرأسمالي العالمي خاصة و أنها دول حديثة العهد و تفتقر النخب السياسية فيها إلى أساليب الحكم و الدخول في اقتصاد السوق و الإصلاحات الاقتصادية .

تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية على إستراتيجيات محكمة تقضي برفع مستوى التبعية لدول آسيا الوسطى و هي أيضا لا تمانع بأدوار دول إقليمية أخرى فيها خاصة تركيا باعتبارها دولة حليفة و وكيلا في الكثير من السياسات الإقليمية في المنطقة ، إلا أن دورها يواجه الكثير من العوائق خاصة تخوف هذه الدول من تكرار التبعية و عواقبها الكارثية مثلما حصل مع الإتحاد السوفياتي سابقا ، لذلك فهي تتعامل بحذر إزاء سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة ، و تجدر الإشارة على أنا روسيا تتفق مع الولايات المتحدة فيما يخص موضوع مكافحة الإرهاب و التصدي للحركات الإرهابية و المتطرفة في المنطقة و هذا ما يجعل صناع القرار في السياسة الخارجية الروسية تبلور تصرفها و إصرارها على التواجد الروسي في المنطقة و تسعى بكل حزم من أجل عرقلة و الحد من التغلغل الأمريكي في المنطقة باعتبارها منطقة حيوية و إستراتيجية بالنسبة للدولة الروسية.[1]

المطلب الثاني : مجال التأثير التركي الإيراني في المنطقة

تعتبر دول تركيا و إيران من أهم و أبرز الدول التي تسعى و تهدف إلى تحقيق مصالحها و بسط نفوذها في منطقة أسيا الوسطى كدول إقليمية محاذية للمنطقة و أوجه التقارب بين دول آسيا الوسطى كثيرة نظرا للتاريخ الذي يربط مثلا تركيا بدول أسيا الوسطى بحيث تصل نسبة المتكلمين باللغة التركية إلى حولي 35% فيها و تركت الدولة العثمانية تأثيرا كبيرا على المستوى الثقافي و الإسلامي

[1]-Jos Boontra, **Russia and central Asia frome disinterest to eager leadership**,)Washington: Eurasia center, 2006 ,p71.

، فالمتغير العرقي و الثقافي لعب دورا كبيرا في اهتمام تركيا بهذه الدول و يؤهلها لبسط نفوذها على المنطقة.[1]

و قد ساند الغرب تركيا في جمهوريات آسيا الوسطى لاعتبار تركيا مثلا يحتدى به من طرف الجمهوريات الإسلامية في تحقيق الديمقراطية و هي بلد إسلامي و هو نموذج مرغوب فيه في أواسط الأقطار الغربية ، بالإضافة إلى فتح هذه المنطقة لتكون سوق للسلع الغربية ، و أصبح التوجه الإسلامي و الثقافي هو المهيمن في سياسية تركيا تجاه هذه الدول[2] و مثل تفكك الإتحاد السوفياتي فرصة كبيرة لتركيا بحيث قدمت الدولة التركية النموذج بالنسبة إلى تلك الدول و منحتها هبات و قروض .

كما أصبحت تركيا خلال هذا ، ثاني أكبر شريك تجاري لروسيا في المنطقة بالإضافة إلى إدخال تركيا لروسيا شريكا في مشروع خط أنابيب نايوكو لتزويده بالغاز ، و هو مشروع يهدف إلى نقل الغاز الطبيعي عبر بحر قزوين من تركمانستان إلى أذربيجان و منها إلى خط أنابيب نايوكو الذي يصل بدوره إلى وسط أوربا ، بعد أن كان هذا المشروع صمم بالأساس لتجاوز روسيا و عزلها و فق الإستراتيجية الغربية و لتكتمل دائرة تحسين و توطيد العلاقات بين تركيا و دول أسيا الوسطى ، تنتهج تركيا عدة أساليب دبلوماسية و اقتصادية و أمنية لتحقيق هذا الهدف ، منها تنشيط منتدى الاستقرار و التعاون في القوقاز.[3]

ومنذ مجيء حزب العدالة والتنمية والعلاقات بين تركيا وجمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز تشهد تحسنا مطردا، والسبب في ذلك يعود إلى أن الحزب غير فلسفة تعامله مع روسيا فعوضا عن النظر إليها على أنها "منافس" أصبح يتعامل معها على أنها "شريك" آخذا بعين الاعتبار معطى الجوار الجغرافي وارتباط المصالح،فعلى سبيل المثال أصبحت روسيا تمثل بالنسبة لتركيا ثاني أكبر شريك تجاري.

---

[1]- أحمد نوري النعيمي : **مرجع سابق**،ص ص 132،133 .
[2]- أحمد نوري النعيمي : **مرجع سابق**،ص 135 .
[3]- حنان أبوسكين : **مرجع سابق**، ص 114 .

كما أدخلت تركيا روسيا شريكا في مشروع خط أنابيب نابوكو لتزويده بالغاز، وهو مشروع يهدف إلى نقل الغاز الطبيعي عبر بحر قزوين من تركمانستان صاحبة رابع أكبر احتياطي للغاز في العالم إلى أذربيجان ومنها إلى خط أنابيب نابوكو، الذي سيصل بدوره إلى وسط أوربا بعد أن كان هذا المشروع قد صمم في الأساس لتجاوز روسيا وعزلها وفق الإستراتيجية الغربية.

وتركيا تمثل بالنسبة لأوربا الدولة المفتاح، وتعرض نفسها على أنها ممر آمن لتأمين الطاقة إلى هذه القارة، وفي هذا الإطار فإن خط أنابيب باكو. تفليس. جيهان، الهادف إلى نقل بترول أذربيجان وربما كذلك بترول آسيا الوسطى وبشكل خاص كازاخستان. عبر جورجيا إلى ميناء جيهان التركية الواقعة على البحر الأبيض المتوسط يشكل أهمية بالغة بالنسبة لتركيا والغرب على السواء، ذلك أن المشروع يشكل أول مرحلة من مراحل تحول تركيا إلى أن تكون جسرا للطاقة وممرا لها بين الشرق والغرب. ولتكتمل دائرة تحسين العلاقات بين تركيا وآسيا الوسطى تنتهج تركيا عدة أساليب دبلوماسية واقتصادية وأمنية لتحقيق هذا الهدف منها تنشيط "منتدى الاستقرار والتعاون في القوقاز" الذي تم تدشينه في أعقاب الاشتباك المسلح الذي نشب عام 2008، بين روسيا وجورجيا على خلفية أوسيتيا الجنوبية.

وتطمح تركيا فضلا عن ذلك إلى تنفيذ فكرة ربط بحر قزوين بالخليج من خلال إنشاء خط يربط تركمانستان وإيران وتركيا، وهو طموح إن تحقق فإنه من شأنه أن تكون له تأثيرات عميقة على المستوى الجيوسياسي في المشرق بأكمله.[1]

[1]- محرم أكشي، **تركيا في آسيا الوسطى والقوقاز تأمين لجسور الطاقة**، أغسطس 2009 ، على الموقع : http://www.aljazeera.net/NR/exeres تاريخ الزيارة 09-09-2020 .

وتنشط تركيا كذلك في مجال التعليم والثقافة في آسيا الوسطى عبر سلسلة المدارس و الجامعات التركية، كما أن هناك العديد من طلاب آسيا الوسطى الذين يدرسون في الجامعات التركية في إطار خطة الرئيس التركي الراحل تورجوت أوزال لدعم الهوية والثقافة التركية في جمهوريات آسيا الوسطى.[1]

و من جهة أخرى تعتبر إيران ممر جغرافي إجباري و قطب سياسي و اقتصادي و عسكري هام في منطقة القوقاز و أسيا الوسطى و تبرز أهمية إيران من خلال عدة عوامل كالموقع الجغرافي و مواردها الطاقوية الطبيعية و إرثها التاريخي و الثقافي مع دول الجوار.

خلق استقلال جمهوريات آسيا الوسطى لإيران فضاء إستراتيجيا جديدا، لم تتوان طهران عن استغلال هذه الفرصة الناجمة عن هذا الفراغ الإستراتيجي، حيث ترى أنها القوة الطبيعية المرشحة للعب دور قيادي في المنطقة، كما تتعدد المزايا الجيواقتصادية التي يوفرها الجوار الإيراني للجمهوريات الناشئة في آسيا الوسطى، فإيران تمثل الطريق الأسرع والأكثر أمنا و الأقل تكلفة، نحو الأسواق الدولية و اقتصاديات آسيا الوسطى،التي تعتمد على الصادرات النفطية و الطاقوية و المواد الأولية و الخامات.[2]

و كان للتراجع الروسي في فترت ما بعد الحرب الباردة بالغ الأهمية بالنسبة لها ، حيث وفر لها القدرة على التواصل مع الجمهوريات الإسلامية في أسيا الوسطى ، لكن أوجه التقارب مع روسيا كثيرة أيضا فإيران و روسيا لهما نفس الحدود الجغرافية و هي بحر قزوين و المصير المشترك من حيث التهديدات ، بالإضافة إلى التعاون الاقتصادي و التجاري الذي لا يزال قائما لحد الآن.[3]

---

[1]- مطيع الله تائب، **الصين وإيران وتركيا ..اللاعبون الجدد في آسيا الوسطى**، 12 أغسطس 2007 ،على الموقع : http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages تاريخ الزيارة 10-09-2020 .

[2]- أحمد دياب،**" شراكة اقتصادية: محددات الدور الروسي في وسط و شرق آسيا"**، مجلة السياسة الدولية، العدد 195 ،المجلد 49، جانفي 2014، ص 115 .

[3] -جمال تراكة، **النفوذ الروسيفي منطقة بحر قزوين من 1990** : رسالة دكتوره في العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 3،جوان 2013، ص390.

تتصل إيران ببحر قزوين و تشكل أفضل معبر للنفط إلى الخليج العربي جنوبا و مع تفكك الإتحاد السوفياتي و ظهور ثلاث دول أسيوية تطل على بحر قزوين و تطالب بمياهها الإقليمية فيها ، و هي أذربيجان و كازاخستان و تركمانستان ، و في ضوء عدم استغلال نفط بحر قزوين خلال العهد السوفياتي ، فتطلعات الإستراتيجية الإيرانية الحالية تتركز في أن تصبح هي الناقل الرئيسي لنفط بحر قزوين عبر أراضيها إلى الخليج العربي ، و انطلقت من تصور إستراتيجي مفاده أنها باتت القوة الطبيعية المرشحة للعب دور ريادي و قيادي في منطقة آسيا الوسطى .

و حرصت إيران على صياغة منهج براغماتي تدريجي يدور حول عدم التركيز علي تصدير النموذج الثوري الإسلامي الإيراني و عمدت على تقديم نموذج فارسي ، لأنها لم تشأ أن تنشر فكرة الثورة الإيرانية في آسيا الوسطى . نظرا للتباين المذهبي من ناحية و لإدراكها أن النخب الحاكمة في تلك الدول قد تشبعت بالقيم العلمانية بما يجعلها أكثرا ميلا إلى عدم تقبل الفكر الثوري الإيراني من ناحية أخرى .

و من الجانب الاقتصادي كانت الدوافع الاقتصادية إحدى أوجه تقارب إيران من جمهوريات آسيا الوسطى ، و يتضح ذلك عند النظر في حجم التبادلات التجارية بين إيران و هذه الدول ، و ركزت إيران في هذا المجال على حزمة من السياسات المتمثلة في تقديم الائتمان لتنشيط التجارة مع تلك الدول ، كما عمدت إلى منظمة التعاون الاقتصادي (إيران ، أذربيجان ، روسيا ، تركمانستان ، كازاخستان ، أوزباكستان ، باكستان ، تركيا ، قرغستان) منظمة شنغهاي (الصين ، روسيا ، كازاخستان ، إيران ، أوزباكستان ، طاجاكستان ، قرغستان).

و اهتمت إيران بالتوسع الاقتصادي و التجاري مع دول أسيا الوسطى للخروج من العزلة الدولية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية عليها ، سواء كان من خلال العلاقات الثنائية مع كل دولة على حدا أو بالعلاقات الجماعية الإقليمية .[1]

المطلب الثالث : الوجود الصيني في منطقة أسيا الوسطى

على غرار سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة أسيا الوسطى و التي تعد منافسا قويا لروسيا في المنطقة إلى أن الصين صوبت سياستها الخارجية بحثا عن مصادر الطاقة التي تحتاج إليها في مشاريعها التنموية و لتغذية اقتصادها خاصة و أن دول أسيا الوسطى بعد استقلالها أقامت معها علاقات دبلوماسية قوية و تبادلت معها الزيارات الرسمية ، و بدأت ملامح السياسة الصينية الجديدة تجاه هذه المنطقة عام 1969م ، حينما تحركت بكين لإيجاد إطار رسمي يربطها بالمنطقة ، فجاءت فكرة منظمة شنغهاي للتعاون الاقتصادي بالتعاون مع روسيا و كل من كازاخستان و قرغستان و طاجاكستان ثم انضمام أوزباكستان عام 2001م .[2]

و كان واضحا أن الصين تستغل نفوذ روسيا للتحرك نحو أسيا الوسطى في حين كانت موسكو تبحث عن حليف قوي في أسيا لوقف الزحف الأوربي الأمريكي نحو مناطق نفوذها ، خاصة في ضل حاجة الصين الملحة للطاقة بشكل متزايد إلى جانب ارتفاع أسعار النفط و الغاز ، و البحث عن بدائل رخيصة و أكثر أمانا و تلبي احتياجاتها .

غير أن الأمر يحتاج إلى المزيد من المقايضات مع الجانب الروسي التي تتخوف من أن الصين تزاحمها في السيطرة و بسط نفوذها على خطوط نقل النفط و الغاز في المنطقة[3] و في نفس الوقت تشكل أسيا الوسطى سوقا استهلاكيا رائجا للسلع الصينية و معظم واردات الصين من أسيا الوسطى هي موارد الخام و التي تفتقر إليها الصين ، كما تصدر الصين السلع الاستهلاكية لهذه الدول و قد لعبت

[1]- حنان أبو سكين: **مرجع سابق**، ص118 .
[2]- حنان أبو سكين ،**مرجع سابق**، ص 122 .
[3]- عبد الناصر سرور، **مرجع سابق**، ص55 .

الاستثمارات الصينية في دول أسيا الوسطى دورا فعالا في حل ما تعاني منه هذه الدول من نقص في رؤوس الأموال ، و بالنسبة للصين فأسيا الوسطى هي معبر لا يمكن الاستغناء عنه لأوربا غرب أسيا فهي شريان مواصلاتها .

و خلافا لأهداف الدول الأخرى المنافسة في المنطقة فإن الصين لا تسعى للوجود العسكري هناك ، و إنما تنظر للمنطقة على أساس أنها مناطق نفوذ لها بل تأمل في التعاون الاقتصادي و استتباب الأمن و الاستقرار في المنطقة بما ينعكس على الأمن القومي الصيني ، و في عام 1999م أبرمت الصين سلسلة من الاتفاقيات لإعادة رسم الحدود المشتركة مع دول المنطقة و تعتبر الصين ثاني أكبر شريك تجاري مع كازاخستان و قرغستان و تزخر منطقة آسيا الوسطى بالعديد من المشاريع التي يشرف عليها الصينيين في مختلف المجالات كالتنقيب و بناء خطوط أنابيب نقل الغاز و البترول و بناء الطرق و سكك الحديد .

كما أن التغلغل الاقتصادي الصيني ساعد على تحجيم النفوذ الأمريكي في منطقة آسيا الوسطى ، كما تمثل ذلك في إغلاق القاعدة العسكرية الأمريكية في أوزباكستان عام 2006م و كذلك مراجعة عقد إيجار القاعدة الأمريكية في قرغستان ، ثم الدعوة الرسمية لمنظمة شنغهاي في سنة 2006م لإغلاق القواعد العسكرية الأمريكية في آسيا الوسطى .

و من جهتها نجحت منظمة شنغهاي في استقطاب دول آسيا الوسطى بشكل كبير ضد التوجهات الغربية التي تريد الخضوع لضغوط الغرب فيما يتعلق بملفات حقوق الإنسان و الديمقراطية.[1]

[1]- حنان أبوسكين، **مرجع سابق**، ص132 .

كما أن الصين تسعى و تهدف لعرقلة النفوذ الأمريكي و الروسي المتزايد في المجال الجيوبوليتيكي الإسلامي خاصة مع التواجد الأمريكي العسكري فيها و تسعى أيضا إلى تقوية العلاقات الاقتصادية و التجارية مع دول المنطقة خاصة في ظل التموقع الجغرافي القريب منها و يظهر على أن الصين لها أهداف في المجال الاقتصادي و الأمني و عززت دورها من خلال ربط هذه الدول بالاتفاقيات الأمنية مثل منظمة شنغهاي للتعاون لتسوية النزاعات الحدودية و مواجهة الإرهاب و منع تفاعل الحركات الإرهابية مع تركستان الشرقية.[1]

من خلال هذا الفصل تناولنا دوافع وأسباب روسيا في اهتمامها بمنطقة آسيا الوسطى حيث تتباين هذه الأسباب والدوافع بينما هو داخلي وآخر خارجي ،وبينما هو أمني و آخر اقتصادي،كلها مجتمعة تشكل بعدا هاما في الحفاظ على الأمن القومي الروسي من التهديدات والطموحات الإقليمية والدولية التي تحوم حول جوارها القريب،والتي من أهمها منطقة آسيا الوسطى. حيث أن هاته الأخيرة تتأثر بالأحداث حولها وأي استجابة سلبية لها قد تؤثر على روسيا بشكل مباشر.

[1]- علاء جمعة محمد ، **منظمة شنغهاي للتعاون، افاق التعاون الأمني الجديد في أسيا** ، السياسة الدولية ، ص ص 136-138 .

الفصل الثالث :تكلفة التواجد الروسي في منطقة آسيا الوسطى

الفصل الثالث :تكلفة التواجد الروسي في منطقة أسيا الوسطى

إن روسيا اليوم وبعد استعادة قوتها من خلال الإصلاحات التي طبقت داخليا على إثر إعلان تعديل وثيقة الأمن القومي الروسي، قد أعطاها نفسا جديدا للمضي قدما ومعالجة مشكلاتها مع الجوار القريب، والتصريح بتطلعاتها الجيو إستراتيجية، والعمل بجد لتحقيقها . كما أنها أصبحت حسبها أيضا مركز لتهديد الأمن القومي ،وتعتبر روسيا منطقة آسيا الوسطى بمثابة الفناء الخلفي المتمرد والذي غالبا ما كان يشكل أهمية كبيرة في اهتمامات السياسة الخارجية الروسية وضمن أولوياتها الإستراتيجية .

المبحث الأول : التحديات الأمنية لروسيا في منطقة أسيا الوسطى

يكتسي الجانب الأمني أهمية كبرى في سياسة روسيا الخارجية خاصة تجاه منطقة أسيا الوسطى كما يلعب متغير الإدراك أهمية كبيرة في تحديد تصور فكري ف صناعة القرار من أجل الحفاظ على مصالحها القومية و الحيوية .

المطلب الأول : مدركات التهديد في السياسة الأمنية الروسية

يكتسي الجانب الأمني أهمية كبيرة في توجهات السياسة الخارجية الروسية بل و يعتبر من أولوياتها و يعتبر الإدراك أهم متغير في تحديد تصور فكري في صناعة القرار في السياسة الخارجية لأي دولة و من أجل الحفاظ على مصالحها القومية ، فروسيا تعتمد في سياستها الخارجية على البراغماتية و العقلانية خاصة تجاه المجال الجيوبوليتيكي الإسلامي في دول آسيا الوسطى و يتبلور الفكر الإستراتيجي لصناع القرار في روسيا الاتحادية من خلال أعمال سياسية أمنية محكمة تجاه دول الجوار.

و من خلال مقاربة الأمن الإقليمي التي تقوم عليها السياسة الأمنية الروسية في سياستها الخارجية تجاه دول أسيا الوسطى يمكن تفسير مختلف الترتيبات الأمنية المنتهجة للحفاظ على المكاسب الإستراتيجية في هذا المجال كإقامة اتفاقيات أمنية و عسكرية مشتركة بين روسيا و دول آسيا

الوسطى و هذا في إطار الأمن الجماعي الذي جسدته المنظمات الإقليمية ، و تعتبر الوثائق الرسمية الصادرة من طرف المؤسسات الأمنية الروسية أهم المرجعيات التي تعطي التصور الحقيقي و الإدراك للسياسة الأمنية .[1]

و تعتمد مدركات التهديد في السياسة الخارجية الروسية على :

❖ **الرئيس** : يعتبر الرئيس مركزا لصنع القرار في السياسة الخارجية الروسية ، نظرا للصلاحيات الممنوحة له وفق دستور 1993م ، و من أهم صلاحياته التي تخص النشاط الخارجي للدولة هو تقرير السياسة العامة في السياسة الخارجية ، بالإضافة إلى المصادقة على العقيدة العسكرية للدولة و هو من القيادات العليا للقوات المسلحة .

❖ **الإستراتيجيون الروس** : لقد كان لزاما على الإستراتيجيون الروس تطوير مفاهيم جديدة للمصالح السياسية و الأمنية و الاقتصادية و العسكرية لروسيا كدولة جديدة بعد مرحلة الحرب الباردة و الانكماش الروسي و تقويم التهديدات التي تمس الأمن الروسي ، و من أهم هؤلاء الإستراتيجيون يمكن التركيز على الليبراليين و المحافظين باعتبارها أحد النخب و الأقطاب الفاعلة في صناعة السياسة الخارجية الروسية .[2]

و جوهر نظام حماية الأمن القومي لروسيا الاتحادية يقوم على المؤسسات و القوى و الوسائل اللازمة لضمان الأمن القومي ، و التي تتخذ إجراءات سياسية و قانونية و تنظيمية و عسكرية و اقتصادية ، إن مهام و تشكيل و مبادئ و طرق عمل هذه المؤسسات و القوى التي تقوم على ضمان الأمن القومي الروسي ينص عليها التشريع الخاص بالإتحاد الروسي .

❖ **العقيدة العسكرية الروسية** : يرتكز الإدراك الأمني للعسكريين الروس الممثلين في وزارة الدفاع و الأركان العامة و الذي يشكل الأسس و المرتكزات الأولية للعقيدة العسكرية الروسية بناءا على إقرار العقيدة العسكرية في نوفمبر 1993م ، في مجلة وزارة الدفاع الروسية و التي أولت أهمية كبيرة

[1]- عبد الحميد عاطف ، **استعادة روسيا مكانة القطب الدولي**، مرجع سابق ص 162 .
[2]- لمى المظر الإمارة ، **مرجع سابق** ، ص 112 .

للتهديدات الغربية و أغفلت التهديدات الخارجية ، بحيث اعتبرت الغرب هو المهدد الأساسي الذي يعمل على الإضرار بمصالح روسيا القومية ، و تهدف السياسة العسكرية الروسية إلى :

- ✓ احتواء أي عدوان محتمل من قبل الغرب.
- ✓ مواجهة النزاعات القومية الانفصالية داخل البلاد.
- ✓ حماية الأقليات الروسية المتواجدة في دول الإتحاد السوفياتي سابقا .
- ✓ الحفاظ على الأمن و الاستقرار في دول أسيا الوسطى .[1]

و هذا ما يثبت و يؤكد على أن الأمن القومي الروسي يولى أهمية كبيرة لدول آسيا الوسطى و يعتبر أن أي مساس بأمن دول المنطقة ، هو مساس بأمن و استقرار روسيا و يبين بوضوح مدى استعداد القيادة العسكرية إعادة السيطرة بأي شكل كان على دول أسيا الوسطى حتى و لو استدعى الأمر التدخل العسكري و استعمال القوة .

و يلاحظ أن وظائف الجيش تتضمن حماية و تأمين النشاط الاقتصادي و حماية المصالح القومية الروسية الإقليمية و منافسة النفوذ الأمريكي في منطقة أسيا الوسطى و هذا لارتباط البعد الأمني بالسياسة الأمنية الروسية.[2]

❖ **وثيقة الأمن القومي الروسي (لروسيا الاتحادية):**

أعلنت روسيا سنة 2000م ، على إصدار مرسوم رئاسي يتعلق بوضع إستراتيجية تبرز مجموعة من التهديدات أهمها :

- ✓ إقامة قواعد عسكرية على الحدود الروسية.
- ✓ إضعاف تعاون روسيا مع دول أسيا الوسطى و دول الكومنولث.

---

[1]- لمى المظر الإمارة ، **مرجع سابق** ، ص 117 .

[2]- مايكل كلير، **الحروب على الموارد الجغرافية الجديدة للنزاعات العالمية** : ترجمة عدنان حسن، دار الكتاب العربي ، لبنان ، 2002، ص 17 .

- ✓ نشوب النزاعات المسلحة في المناطق المحاذية لروسيا .[1]

المطلب الثاني : الوجود العسكري الروسي في دول أسيا الوسطى

بعد سقوط الإتحاد السوفياتي ،وجدت روسيا نفسها في مواجهة صعبة بعد أن فقدت السيطرة

على دول الاتحاد السوفياتي السابق ، ومن أجل إعادة ترسيخ موقعها العسكري في المنطقة ،قررت موسكو التركيز على تطوير القوات المسلحة ، والقوة العسكرية .

وفي واقع الأمر يعد مجال الأمن قضية شاملة أخذتها الحكومة الروسية في الاعتبار بجدية و بالتالي ما هي دوافع روسيا ودول آسيا الوسطى وراء إنشاء القواعد العسكرية في المنطقة؟

ومن المهم الإشارة إلى أنه منذ وقت ليس ببعيد، في عام 2011م، شرعت روسيا في برنامج تحديث عسكري حتى عام 2020 بقيمة 1.2 تريليون دولار أمريكي وعلى سبيل المثال ،وفقًا للتقرير السنوي لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI) ،أنفقت روسيا ما يقرب من 84.5 مليار دولار أمريكي في عام 2016، وبالتالي فإن حجم الميزانية الوطنية الهائل تم إنفاقه نظرًا لأن إجمالي الناتج المحلي لا يتجاوز 1.3 تريليون دولار أمريكي – و هو المركز الثاني عشر في العالم (IMF،2016) على وجه الخصوص يهدف التحديث العسكري إلى تعزيز الأسلحة والمعدات والتدريب والرعاية الصحية للقوات الروسية في الداخل والخارج .

ومن ثم فإن الجانب الأمني هو نقطة محورية في السياسة الخارجية الروسية ، بما في ذلك إنشاء قواعد عسكرية في دول مختلفة من العالم . وأهم المناطق بالنسبة لروسيا هي أراضي الدول السوفيتية السابقة .

تقع غالبية المنشآت والقواعد العسكرية الروسية في آسيا الوسطى، باستثناء أوزبكستان و تركمانستان ومع ذلك تربط الدولتان علاقات عسكرية وأمنية مع روسيا في مجال شراء الأسلحة .

[1]- كمال مساعد،**عقيدة عسكرية روسية جديدة : الناتو والولايات المتحدة** ، جريدة الأخبار،(لبنان، الأربعاء،15 تشرين الأول 2014، العدد 2419).

وتمتلك روسيا حاليًا قواعد عسكرية في كازاخستان و قيرغيزستان و طاجيكستان . وبشكل أكثر تحديدًا توجد قواعد و منشآت عسكرية في قيرغيزستان في قاعدة "كانت" الجوية،حيث يتم اختبار أساس الأسلحة المضادة للغواصات في "كاراكول" . ومحطة الاتصالات البحرية رقم 338 ،ومحطة رصد الزلازل وطاجيكستان لديها 201 قاعدة عسكرية روسية بالقرب من دوشانبيو المركز البصري الإلكتروني لنظام التحكم في الفضاء "نافذة" بالقرب من بلدة نوريك.[1]

ومع ذلك تقع أكبر المنشآت العسكرية لروسيا في رابطة الدول المستقلة في كازاخستان. تبلغ المساحة الإجمالية المؤجرة من قبل روسيا في كازاخستان أكثر من 11 مليون هكتار.

على المستوى الثنائي،أصبحت روسيا الشريك الرئيسي لكازاخستان و قرغيزستان و طاجيكستان ، على مستوى متعدد الأطراف يقود منظمة معاهدة الأمن الجماعي، ومع ذلك فإن وجود قواعد عسكرية في هذه البلدان ضروري ليس فقط لروسيا ولكن أيضًا لدول آسيا الوسطى.

ومن المفترض أن هناك عوامل قليلة تسمح لروسيا بإنشاء قواعدها العسكرية في آسيا الوسطى.

- **أولاً:** دول آسيا الوسطى مهتمة بضمان أمنها على سبيل المثال، يعد غياب النظام العسكري المتقدم في قيرغيزستان و طاجيكستان و كازاخستان سببًا لفتح أهداف عسكرية أجنبية. [2]
- **ثانيًا:** تعد القضية السياسية مهمة جدً الدول آسيا الوسطى هنا بعبارة أخرى، يمكن اعتبار هذه الشراكة عالميًا بمثابة وهم للمشاركة في "السياسات الكبرى"بما في ذلك عمليات مكافحة الإرهاب بالإضافة إلى ذلك ، يمكنهم الاعتماد على القوى العظمى أثناء الانقلاب السياسي.
- **ثالثًا:** يلعب الوضع الاقتصادي دورًا مهمًا في هذه الحالة أيضًا بالنظر إلى مدفوعات الإيجار في

[1]- حسام سويلم، **القواعد العسكرية في آسيا الوسطى**، السياسة الدولية، أفريل 2006، على الموقع http://digital.ahram.org.eg/articles تاريخ الزيارة ، 10-09-2020 .

[2]- حسام سويلم، **مرجع سابق** . ص 198 .

روسيا ، وبافتراض أن أراضي كازاخستان ، وهي أقرب موقع جغرافي لروسيا،والتعاون العسكري الراسخ مع موسكو يجعل كازاخستان حلاً أفضل لديها أكبر عدد من الأهداف العسكرية الأجنبية لروسيا في آسيا الوسطى ، وهي القواعد الوحيدة على أراضي كازاخستان ، تعمل جميع القواعد العسكرية في كازاخستان على أساس دفع الإيجار، في حين تعمل جميع الأعيان العسكرية لطاجيكستان و قيرغيزستان تقريبًا على أساس التعويض أو مبدأ مجاني .

تحد المسافة الجغرافية بين طاجيكستان و قيرغيزستان من روسيا والأراضي الصغيرة من إنشاء مناطق إطلاق نار لروسيا. علاوة على ذلك، تتمتع طاجيكستان و قيرغيزستان بجذب استثمار أقل .

كما ذكرنا سابقًا فإن السبيل الرئيسي لانخراط روسيا في آسيا الوسطى هو الأمن . هنا كفئتان من المخاطر التي تأخذها موسكو في الاعتبار:

التهديدات غير التقليدية و الشكوك الإستراتيجية: التهديدات غير التقليدية هي الهجرة غير المنظمة والاتجار بالمخدرات، في حين أنعدم اليقين الاستراتيجي هو تحولات سريعة محتملة في البلدان المجاورة .

ووفقًا للمؤلفين Laruelle and Peyrouse""،فإن الجنوب،(شمال القوقاز،وما وراء القوقاز،وآسيا الوسطى،وإيران،وأفغانستان) ، يجمع بين التهديدات غير التقليدية وكذلك عدم اليقين الاستراتيجي" يمكن أن تكون هذه المنطقة الأكثر أهمية لإنشاء أهداف عسكرية لروسيا ، في هذا الصدد يمكن لروسيا أن توظف الأمن القوي والأمن الناعم للترويج في الجنوب، بما في ذلك آسيا الوسطى .

علاوة على ذلك ،تحدد موسكو المخاطر العسكرية الأربعة الرئيسية ،و التي يمكن أن تولد تهديدًا للأمن القومي :

توسع الناتو إلى الشرق ، و تعزيز القوات الأجنبية في البلدان المجاورة ،و زعزعة استقرار الوضع السياسي و الاستراتيجي على حدود روسيا ،و الإرهاب الدولي .

وفقً التقديرات هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة الروسية، في عام 2030 يمكن إضافة الحرب من أجل الموارد في آسيا الوسطى والقطب الشمالي إلى هذه القائمة .

في الواقع ،الحجة الأخيرة مناسبة للغاية بالنظر إلى قمة بحر قزوين الرابعة التي عقدت في استراخان روسيا عام 2014، ناقشت الدول الخمس المطلة على البحر قضية الأمن حول حوض بحر قزوين، الاهتمامات الرئيسية هي "ضمان السيادة وسلامة الأراضي و أمن الحدود ،مع الدفاع أيضًا عن المصالح الاقتصادية البحرية مثلا لموانئ و منشآت النفط والغاز البحرية" (كونتيسي 2016).

في الأساس قامت هذه الدول ببناء إجماعي ستبعد أي مشاركة محتملة لقوات الناتو في هذه المنطقة بهذه الطريقة ، نجحت روسيا بشكل كبير في عرقلة أي جهد لتوسيع الناتو إلى جمهوريات ما بعد الاتحاد السوفيتي ، علاوة على ذلك فإنه يوضح أن روسيا تسيطر على موارد بحر قزوين من خلال الأمن المشدد من خلال إنشاء قواعد عسكرية في كازاخستان ، و من خلال استخدام الأمن المشدد تريد روسيا استخدام مناجم الهيدروكربون و مخزون الأسماك و الشحن التجاري ، ومع ذلك فإن الأمن الناعم مهم أيضًا لروسيا بسبب تهريب المخدرات القادمة من أفغانستان ، الهيروين هو أحد العوامل المؤثرة التي يمكن أن تؤثر على التركيبة السكانية لروسيا ، على سبيل المثال ، تم استهلاك 10 أطنان من الأدوية سنويًا (21٪ من الاستهلاك العالمي) من قبل روسيا ، مما أثر على انتشار فيروس نقص المناعة البشرية و الإيدز في الولاية ، بعبارة أخرى يموت الروس مبكرًا و كانوا يعانون من حالة صحية سيئة للغاية. هذا تهديد آخر يأتي منا لجنوب.

لاشك في أن أولوية روسيا هي الدفاع،مع الأخذ في الاعتبار إنفاقها الهائل خلال أزمة اقتصادية ومع ذلك يمكن أن يكون هذا الإنفاق إحدى الآليات لتعزيز اقتصاد الدولة ، لذلك يمكن أن تكون الدوافع العسكرية لروسيا ذات دوافع اقتصادية و سياسية ، و مع ذلك فإن "القوة الناعمة" أصبحت أكثر فعالية من "القوة الصلبة"، بعبارة أخرى يكون من المفيد أحيانًا توظيف الشركات غير الوطنية والمنظمات الدولية وغير الحكومية في الخارج من المشكوك فيهما إذا كان لا يزال من المنطقي اليوم إنفاق مثل هذا المبلغ من الميزانية على القوة الصلبة على أي حال .

ربما لا تهتم روسيا إلا بأمنها على المدى الطويل ، وتتوقع التهديد المحتمل من الخارج. وهدفها الرئيسي هو استعادة السلطة في المنطقة التي فقدتها. بعبارة أخرى ،الأسباب هي نفسها التي كانت عليها خلال الحرب الباردة والسعي نحو الاقتراب من مسرح العمليات وحماية حلفائه. [1]

من جانب آخر هو أن الولايات المتحدة خفضت عدد القوات العسكرية في أفغانستان في عام 2014 ،مما زاد التهديدات المحتملة لروسيا ،و بالتالي فإن وجود القواعد العسكرية الروسية في آسيا الوسطى يمكن أن يوفر لهم بعض النفوذ على الولايات المتحدة من خلال دعم اللوجستيات الأمريكية عبر آسيا الوسطى .

المطلب الثالث : الحرب على الإرهاب في صلب الإستراتيجية الأمنية الروسية في منطقة آسيا الوسطى

ظهر أو لقانون مختص بمكافحة الإرهاب في روسيا عام 1998 ،في الوقت الذي كانت فيه روسيا قد انضمت بالفعل إلى الاتفاقية الدولية لأجل قمع الهجمات الإرهابية باستخدام القنابل ،و المؤرخة في 15 ديسمبر 1997، بالإضافة إلى الاتفاقية الأوروبية لقمع الإرهاب والمؤرخة في 27 يناير 1977 وترتب على ذلك ، أن اشتمل القانون الروسي لأول مرة على توصيف دقيق لمفاهيم مثل

[1]- إبراهيم عرفات ، **آسيا الوسطى التنافس الدولي في منطقة مغلقة**، السياسة الدولية، عدد 167، يناير 2007، ص 125

"الإرهاب"، و"النشاط الإرهابي" ، و"العمل الإرهابي"، و"الجماعة الإرهابية " ، و"المنظمة الإرهابية "،و"عملية مكافحة الإرهاب"، بالإضافة إلى الرهائن و غيرها.

شكلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر (أيلول). فرصة ذهبية للكرملين ،أراد أن يستغلها أفضل استغلال لخدمة مصالحه وأهدافه من عدة اتجاهات ،من ناحية الحصول على دعم غربي في مواجهة التمرد بمنطقة شمال القوقاز ، و عقد شراكة روسية–غربية كانت تطمح لها روسيا منذ تفكك الاتحاد السوفيتي، هذه الشراكة قائمة على احترام مصالح روسيا بدول الاتحاد السوفياتي السابق بمنطقة أوروبا الشرقية ، وآسيا الوسطى والقوقاز، على أن يكون لها في هذه المناطق اليد العليا مقابل أن تحترم روسيا مصالح الغرب حول العالم ، وأن يكون للأخير اليد العليا ببلدان البلطيق الثلاثة (ليتوانيا – لاتفيا – إستونيا) ، وأن ينخرط كلا الطرفين في الحرب ضد الإرهاب ، وقد شرح هذه الرؤية الروسية بشكل مفصل الكاتب الصحفي الروسي (أرتيومكريشتنيكوف). في مقاله الشهير المنشور على موقع هيئة الإذاعة البريطانية – BBCالروسي والذي كان بعنوان :

الصدى الروسي لأحداث 11 سبتمبر عام 2011 .

استغلت روسيا . أحداث الحادي عشر من سبتمبر (أيلول) . أفضل استغلال ،حيث استغل بوتين. الحرب على الإرهاب في أفغانستان . للترويج بأن روسيا. جزء منها عبر مقاومة فروع هذه الجماعات في شمال القوقاز. مع تزايد وتيرة حرب الكرملين على الانفصاليين الإسلاميين .

شعر التيار الليبرالي الموالي للغرب ،و الأوليغارشية اليهودية ،أن بوتين يخوض حرب حسم ،لا مجرد حرب لتثبيت مواقعه بالسلطة ، كما استعاد الجيش الروسي ثقته في نفسه و قيادته،وبدأت روسيا تأخذ بزمام المبادرة وتقترب أكثر من أي وقت مضى من حسم هذا التمرد لصالحها ،وفي هذه اللحظة تحالفت عدة أطراف داخلية وخارجية ضدها ،فعادت الصحافة والإعلام الروسي الخاص من جديد لتهييج الرأي العام الداخلي على الكرملين وتأكيد رفض الحرب ،وأنها ليست حلاً،وأن الحل يكمن في التفاوض مع المسلحين .

بالإضافة إلى ما سبق قامت روسيا. بتأمين حزامها الحدودي مع بلدان آسيا الوسطى، وكذلك دعمت موسكو. علاقاتها مع جمهورية روسيا البيضاء، وبالتالي تمكنت من ضمان أمن حدودها.

مع الخطوات التي اتخذتها موسكو في الداخل وتكثيف أعمالها العسكرية، وصولاً لإنهاء هذه الحرب، وإغلاق هذا الملف حانت معه ما يمكن تسميتها "ساعة الحقيقة" والتي أعلنت فيها موسكو. عن نفسها، وبدأت تشق طريقها نحو عودة دورها على الساحة العالمية، بعد تأمين ساحتها الداخلية، ومجالها الحيوي، وذلك في خطاب الرئيس بوتين. الشهير في مؤتمر ميونخ للأمن. يوم العاشر من فبراير (شباط) 2007. حيث صرح بأن روسيا. غير راضية عن شكل العالم الحالي، ولن تقبل بقيادته من قبل قوة واحدة وحيدة، وأن هذا الوضع الشاذ لا بد أن يتغير، ويصبح العالم متعدد الأقطاب، والقانون الدولي هو المرجعية لحل النزاعات والصراعات، والحروب حول العالم.

المبحث الثاني : الإستراتيجية الأمنية الروسية في منطقة آسيا الوسطى:

فرصها و قيودها

تسعى روسيا في سياستها الخارجية مع دول منطقة أسيا الوسطى إلى تحقيق أمنها القومي من خلال المحافظة على الروابط الإستراتيجية الثابتة مع هذه الدول و إثبات أن روسيا لها دور ريادي في منطقة أسيا الوسطى من خلال تثمين الروابط السياسية و العسكرية معها و تشكيل قيادة عسكرية مشتركة ، و إخضاع الحدود الخارجية لدول أسيا الوسطى لسيطرة مركزية مقصودة ، هذا من أجل تحقيق أهدافها في المنطقة .

المطلب الأول : أهداف السياسة الأمنية الروسية في المنطقة

بالنظر إلى العوامل التاريخية و الاحتياجات المتبادلة بين روسيا و دول آسيا الوسطى إلى جانب التقارب الجغرافي بينهم بالإضافة إلى ضعف الجانب الأمني لدول منطقة آسيا الوسطى و ضعف جيوشها و عدم امتلاكها لقوات خاصة تتكلف بالتصدي لمختلف التهديدات المحدقة بها ، منح هذا الأمر روسيا أفضلية في التعامل الأمني و العسكري بشكل كبير و تصويب سياستها خاصة و ان المشاكل الأمنية التي تمس أمن و استقرار دول أسيا الوسطى هي ذات اهتمام مشترك مع روسيا التي تتعامل بحساسية كبيرة مع الأحداث المتواجدة في جوارها القريب .

و تسعى روسيا في سياستها الخارجية مع الدول إلى تحقيق أمنها القومي من خلال الحفاظ على الروابط الإستراتيجية الثابتة مع هذه الدول و إثبات أن روسيا ذات دور أهمية كبيرة في الكمينولث بالإضافة إلى مسعاها لتثمين الروابط السياسية الدبلوماسية و العسكرية معها و تشكيل قيادة عسكرية مشتركة و إخضاع الحدود الخارجية لدول أسيا الوسطى لسيطرة خارجية مركزية

حيث تؤدي فيها القيادات العسكرية الروسية دورا حاسما في عملية حفظ السلام في هذه الدول كما منعتها من الدخول مع أحلاف عسكرية أخرى . كما عمدت غلى إنشاء قوة عسكرية موحدة لحفظ السلام غير أنها في حقيقة الأمر قوة تابعة للجيش الروسي .

كما أن روسيا سعت من جانب أخر إلى محاولة إدماج اقتصاديات دول أسيا الوسطى و تكريس للعقيدة العسكرية في دول المنطقة . و يتجلى ذلك في سيطرة الجيش الروسي على مختلف النزاعات التي حصلت في منطقة أسيا الوسطى[1]. و يمكننا تلخيص أهم الأهداف الأمنية التي تسعى روسيا لتحقيقها في منطقة أسيا الوسطى في النقاط التالية :

- ✓ العمل على تطويق و الحد من تواجد النفوذ الغربي في المنطقة ، و بالأخص التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة ، خاصة بعد الحرب الأمريكية على طالبان في أفغانستان و ما أسفرت عنه هذه الحرب من هجرة كبيرة نحو روسيا و ما لها من تهديد على الأمن القومي الروسي .
- ✓ بالإضافة إلى التهديد القادم من التغلغل العسكري الأمريكي في المنطقة بوضع قواعد عسكرية في المنطقة كالقاعدة العسكرية "خان آباد" في أوزباكستان و قاعدة "مناس" في قرغستان[2] ، و ازدادت العلاقات الأمريكية مع دول آسيا الوسطى حدة ، خاصة بعد غلق أوزباكستان للقاعدة العسكرية طشقند الأمريكية الموجودة على أراضيها سنة 2005م .
- ✓ كما أغلقت القاعدة الجوية الألمانية عام 2008م و التي كانت تحت استخدام الولايات المتحدة الأمريكية خلال عملياتها الجوية على طالبان ، في نفس شهدت المنطقة تزايد الوجود العسكري الروسي في المنطقة.[3]
- ✓ العمل على تجريد دول آسيا الوسطى من الأسلحة النووية المتبقية من الترسانة النووية السوفياتية خاصة كازاخستان ومنع تسريب الخبرة النووية و المواد النووية للدول الأخرى ، حيث أدى تفكك الإتحاد السوفياتي إلى توزع القوة النووية على أربع جمهوريات و هي روسيا و روسيا البيضاء

---

[1]- قاسم دحمان: **مرجع سابق** ، ص62 .

[2]- قاسم دحمان: مرجع سابق ، ص74..

[3]- أسماء أحمد شوكت علي عبد البديع، **القيادة السياسية و التغير في السياسة الخارجية الروسية تجاه دول آسيا الوسطى 2000-2015**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و الاقتصادية و السياسية : تاريخ زيارة الموقع ، 03-09-2020، على الموقع الإلكتروني : http://democraticac.de/?p=34651

و أوكرانيا وكازاخستان و مع اتساع عدد الدول القادرة على إنتاج و امتلاك السلاح النووي واحتمال وقوع تلك القدرات الفتاكة في متناول بعض الأنظمة المغامرة أو في يد الجماعات والحركات الإرهابية.[1]

- ✓ تأمين النشاط الاقتصادي و الإمدادات النفطية و حماية المصالح القومية في المنطقة و ربط التواجد العسكري فيها بمدى البعد الاقتصادي .
- ✓ حماية المواطنين الروس القاطنين بدول أسيا الوسطى فيتواجد هناك أكثر من 65 مليون روسي منتشرين هناك منع عليهم الهجرة إلى روسيا .
- ✓ مواجهة الحركات المتطرفة و الإرهابية في دول أسيا الوسطى خاصة في طاجاكستان و ما أسفرت عنه التحولات السياسية فيها من نزاع مسلح ، و سعت إلى تقويم الإسلام السياسي ووقف التهديدات المسلحة المتمثلة في الحركات الجهادية أوزباكستان و طاجاكستان و لتقاربها الجغرافي مع أفغانستان و ما تشكله من مخاطر على أمن و استقرار المنطقة خاصة مع توسع الإيديولوجية الدينية لحركة طالبان في منطقة أسيا الوسطى و انتشار إرهاب الحدود المتمثل في الميليشيات الجهادية.[2]
- ✓ إبقاء دول أسيا الوسطى تحت المظلة الأمنية و الهيكل العسكري الروسي مع الإبقاء على القواعد العسكرية الروسية في دول المنطقة .[3]
- ✓ منع انتقال النزاعات و الحركات الانفصالية التي تنشب في المحيط الروسي كالشيشان إلى دول آسيا الوسطى .
- ✓ ضمان استقرار أمن المنطقة و تجنب النزاعات العرقية و دعم التعاون الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة و الإرهاب عبر الحدود .
- ✓ ضمان إنتاج المواد الطاقوية من نفط و غاز و عرضها للبيع و ضمان سلامة نقلها عبر

---

[1]-William Ishaya Odisho, Assyrian Information Management : forum, in cite web; http://www.atour.com/forums/arabic/115.html

[2]-عبد الناصر سرور، **مرجع سابق**، ص66 .

[3]-حسين معلوم ، **الإستراتيجية الأمريكية في وسط أسيا : الواقع و الأفاق**، مجلة السياسة الدولية، العدد 147 ، جانفي 2002 ، ص 90 .

الممرات البحرية أو عن طريق أنابيب نقل النفط و الغاز خاصة مع المنافسة التي تشهدها روسيا في المنطقة من طرف اللاعبين الدوليين المنافسين في المنطقة .

✓ أدت تحركات الدول الخارجية الإقليمية و الدولية في منطقة أسيا الوسطى إلى استياء روسيا و أعلنت بذلك سياستها العسكرية الجديدة التي تدخل في إطار حماية أمنها الإقليمي و القومي و المناطق المجاورة لها و تأكيد على إقامة نظام أمني جماعي لضمان المصالح القومية الروسية و هذا أكبر دليل على أن الحدود المرسومة في آسيا الوسطى تعتبر بمثابة حدود لروسيا الاتحادية ، و استخدمت عدة آليات و وسائل من أجل تحقيق سياستها الأمنية هناك .

المطلب الثاني : و سائل و آليات تنفيذ السياسة الأمنية الروسية في منطقة آسيا الوسطى

تعتبر الأداة الدبلوماسية و إبرام المعاهدات و الاتفاقيات الدولية من أهم و أبرز الأدوات التي تنتهجها السياسة الخارجية الروسية في علاقاتها الدولية ، و تستعمل روسيا هذه الأداة بشكل كبير كبديل عن القوة العسكرية و عواقبها .

بحيث أصبحت روسيا تعتمد على الأداة الدبلوماسية أكثر من الأداة العسكرية ، خاصة في أماكن نفوذها الحيوي القريب و البعيد بدرجات و أشكال مختلفة ، و قد تجلى ذلك من خلال تدخلها في جورجيا ، فهي تحاول أن ترسل رسالة مفادها أن روسيا ما تزال مستعدة لحماية أمنها الإقليمي و ما يمس أمن دول الجوار يمس أيضا بالأمن الإقليمي الروسي ، و هذا ما جعل روسيا تقيم مجموعة من الاتفاقيات الثنائية و أخرى جماعية .

❖ **الاتفاقيات الثنائية :**

➢ **روسيا و أوزباكستان:** في سنة 2001م وقعت روسيا و أوزباكستان اتفاقية الاستخدام المشترك للقوات الجوية و الدفاع الجوي لضمان أمن المجال الجوي ، إلى جانب تعليم و تدريب الكوادر العسكرية الأوزباكية في المعاهد العسكرية الروسية .

- **روسيا و كازاخستان :** تم من خلال هذه الاتفاقية التوقيع على معاهدة التعاون العسكري بين البلدان و توجد بين الحكومتين ما يقارب 50 وثيقة ثنائية تشمل قضايا الأمن المشترك بين البلدين كما أن هناك لجنة ثنائية خاصة بالتعاون العسكري و التقني تعمل مند 2001م كما تعتمد كازاخستان على روسيا في مدها بالأسلحة و المعدات العسكرية .

- **روسيا و تركمانستان :** ترتبط العلاقات الدبلوماسية بين البلدان مند سنة 1992م ، و تم عقد معاهدة صداقة و تعاون بين البلدان في عام 2002 م كما تم التوقيع على أكثر من 90 اتفاقية في مختلف المجالات.[1]

- **روسيا و طاجاكستان :** قامت العلاقات الدبلوماسية بين البلدان مند سنة 1992م و يقوم التعاون بين البلدان على ما يقارب 150 معاهدة و اتفاقية ، و من بينها معاهدة التعاون و الصداقة الموقعة سنة 1993م ، و اتفاقية التعاون العسكري سنة 1993 م أيضا ، و اتفاقية التعاون و التحالف سنة 1999 م .

و أهم اتفاقية هي الموقعة سنة 1999م التي تتعلق بالوضع القانوني للقاعدة العسكرية الروسية الموجودة على الأراضي الطاجاكستانية ، كما يتلقى التعليم العسكري في روسيا حوالي 500 ضابط طاجاكستاني.[2]

[1]- أسماء احمد شوكت على عبد البديع ،**القيادة السياسية و التغير في السياسة الخارجية الروسية تجاه دول أسيا الوسطى** ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و الاقتصادية و السياسية : تاريخ زيارة الموقع 21 أوت 2020 على الموقع الإلكتروني : https://democraticac.de/?p=34651

[2]- أسماء أحمد شوكت ، **نفس المرجع**، ص 113 .

❖ **اتفاقيات الأمن الجماعي :** و التي تتمثل في :

❖ **منظمة كومنولث الدول المستقلة :** و تم إنشائها سنة 1991 م و التي كان الهدف منها هو المحافظة على الروابط الإستراتيجية مع هذه الدول و تثمينها و تشكيل قيادة عسكرية مشتركة بين الدول المستقلة و إخضاع الحدود الخارجية لهذه الدول لسيطرة مركزية و وضع سياسة خارجية مشتركة.[1]

❖ **منظومة الأمن الجماعي :**

شرعت روسيا في بناء و دمج أمنها بأمن دول أسيا الوسطى من خلال إصرارها على عقد اتفاقية الأمن الجماعي في ماي 1992 م ، و ضمت الاتفاقية كل من كازاخستان و أوزباكستان و قرغستان و طاجاكستان و تركمانستان بالإضافة إلى أرمينيا و أذربيجان باعتبارها أيضا في المجال الجيوبوليتيكي لروسيا .

و قد منعت الاتفاقية كل الدول المنظمة إلى الاتفاقية من الانضمام إلى الأحلاف العسكرية أو تجمعات أخرى ، و عمدت الاتفاقية أيضا إرساء عملية الدفاع عن الحدود الإقليمية من خلال إنشاء قوة عسكرية واحدة مشتركة.[2]

❖ **منظمة شنغهاي للتعاون :**

تعد هذه المنظمة أهم الاتفاقيات التي أبرمتها روسيا مع دول أسيا الوسطى في مجال السياسة الأمنية و الاقتصادية حيث سعت روسيا إلى التعاون المشترك بين البلدان العضوات في المنظمة في كل المجالات في القمة التي عقدت في مدينة شنغهاي عام 2001 م ، تم توقيع إعلان إنشاء منظمة شنغهاي للدول الخمس ز ذلك بعد انضمام أوزباكستان إليها كعضو كامل العضوية .

[1]- أحمد السيد النجار، **مصاعب الانتقال و دوافع التكتل في جمهوريات الإتحاد السوفياتي** ،(مجلة السياسة الدولية، العدد، 116، 1994)، 148 .
[2]- لمى المضر الإمارة ، **مرجع سابق** ، ص 277 .

و بعد إعلان إنشاء المنظمة تم توقيع معاهدة للدفاع المشترك ضد الإرهاب الدولي و التطرف الديني و الحركات الانفصالية[1]. هذا ما جعل كل مؤشرات الفشل تتمحور حول إمكانية فشل روسيا و الصين في إطار هذه المنظمة فيما يتعلق بالأطماع الخارجية في منطقة آسيا الوسطى ، و كما فشلت اتفاقية التغلغل الأمريكي في دول أسيا الوسطى ، حيث طالبت الصين و روسيا بسحب القوات الأمريكية من قرغستان و أوزباكستان و لكنها قوبلت بالرفض من طرف الولايات المتحدة الأمريكية .

المطلب الثاني : و سائل و آليات تنفيذ السياسة الأمنية الروسية في منطقة آسيا الوسطى

تعتبر الأداة الدبلوماسية و إبرام المعاهدات و الاتفاقيات الدولية من أهم و أبرز الأدوات التي تنتهجها السياسة الخارجية الروسية في علاقاتها الدولية ، و تستعمل روسيا هذه الأداة بشكل كبير كبديل عن القوة العسكرية و عواقبها .

بحيث أصبحت روسيا تعتمد على الأداة الدبلوماسية أكثر من الأداة العسكرية ، خاصة في أماكن نفوذها الحيوي القريب و البعيد بدرجات و أشكال مختلفة ، و قد تجلى ذلك من خلال تدخلها في جورجيا ، فهي تحاول أن ترسل رسالة مفادها أن روسيا ما تزال مستعدة لحماية أمنها الإقليمي و ما يمس أمن دول الجوار يمس أيضا بالأمن الإقليمي الروسي ، و هذا ما جعل روسيا تقيم مجموعة من الاتفاقيات الثنائية و أخرى جماعية .

❖ **الاتفاقيات الثنائية :**

➢ **روسيا و أوزباكستان:** في سنة 2001م وقعت روسيا و أوزباكستان اتفاقية الاستخدام المشترك للقوات الجوية و الدفاع الجوي لضمان أمن المجال الجوي ، إلى جانب تعليم و تدريب الكوادر العسكرية الأوزباكية في المعاهد العسكرية الروسية .

[1]- عبد الناصر سرور ، **مرجع سابق** ، ص 57 .

- **روسيا و كازاخستان :** تم من خلال هذه الاتفاقية التوقيع على معاهدة التعاون العسكري بين البلدان و توجد بين الحكومتين ما يقارب 50 وثيقة ثنائية تشمل قضايا الأمن المشترك بين البلدين كما أن هناك لجنة ثنائية خاصة بالتعاون العسكري و التقني تعمل مند 2001م كما تعتمد كازاخستان على روسيا في مدها بالأسلحة و المعدات العسكرية .

- **روسيا و تركمانستان :** ترتبط العلاقات الدبلوماسية بين البلدان مند سنة 1992م ، و تم عقد معاهدة صداقة و تعاون بين البلدان في عام 2002 م كما تم التوقيع على أكثر من 90 اتفاقية في مختلف المجالات.[1]

- **روسيا و طاجاكستان :** قامت العلاقات الدبلوماسية بين البلدان مند سنة 1992م و يقوم التعاون بين البلدان على ما يقارب 150 معاهدة و اتفاقية ، و من بينها معاهدة التعاون و الصداقة الموقعة سنة 1993م ، و اتفاقية التعاون العسكري سنة 1993 م أيضا ، و اتفاقية التعاون و التحالف سنة 1999 م .

و أهم اتفاقية هي الموقعة سنة 1999م التي تتعلق بالوضع القانوني للقاعدة العسكرية الروسية الموجودة على الأراضي الطاجاكستانية ، كما يتلقى التعليم العسكري في روسيا حوالي 500 ضابط طاجاكستاني .[2]

[1]- أسماء احمد شوكت على عبد البديع ،**القيادة السياسية و التغير في السياسة الخارجية الروسية تجاه دول أسيا الوسطى** ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و الاقتصادية و السياسية : تاريخ زيارة الموقع 21 أوت 2020 على الموقع الإلكتروني : https://democraticac.de/?p=34651

[2]- أسماء أحمد شوكت ، **نفس المرجع**، ص 113 .

❖ **اتفاقيات الأمن الجماعي :** و التي تتمثل في :

❖ **منظمة كومنولث الدول المستقلة :** و تم إنشائها سنة 1991 م و التي كان الهدف منها هو المحافظة على الروابط الإستراتيجية مع هذه الدول و تثمينها و تشكيل قيادة عسكرية مشتركة بين الدول المستقلة و إخضاع الحدود الخارجية لهذه الدول لسيطرة مركزية و وضع سياسة خارجية مشتركة .[1]

❖ **منظومة الأمن الجماعي :**

شرعت روسيا في بناء و دمج أمنها بأمن دول أسيا الوسطى من خلال إصرارها على عقد اتفاقية الأمن الجماعي في ماي 1992 م ، و ضمت الاتفاقية كل من كازاخستان و أوزباكستان و قرغستان و طاجاكستان و تركمانستان بالإضافة إلى أرمينيا و أذربيجان باعتبارها أيضا في المجال الجيوبوليتيكي لروسيا .

و قد منعت الاتفاقية كل الدول المنظمة إلى الاتفاقية من الانضمام إلى الأحلاف العسكرية أو تجمعات أخرى ، و عمدت الاتفاقية أيضا إرساء عملية الدفاع عن الحدود الإقليمية من خلال إنشاء قوة عسكرية واحدة مشتركة.[2]

❖ **منظمة شنغهاي للتعاون :**

تعد هذه المنظمة أهم الاتفاقيات التي أبرمتها روسيا مع دول أسيا الوسطى في مجال السياسة الأمنية و الاقتصادية حيث سعت روسيا إلى التعاون المشترك بين البلدان العضوات في المنظمة في كل المجالات في القمة التي عقدت في مدينة شنغهاي عام 2001 م ، تم توقيع إعلان إنشاء منظمة شنغهاي للدول الخمس ز ذلك بعد انضمام أوزباكستان إليها كعضو كامل العضوية .

[1]- احمد السيد النجار، **مصاعب الانتقال و دوافع التكتل في جمهوريات الإتحاد السوفياتي** ،(مجلة السياسة الدولية، العدد، 116، 1994)، 148 .
[2]- لمى المضر الإمارة ، **مرجع سابق** ، ص 277 .

و بعد إعلان إنشاء المنظمة تم توقيع معاهدة للدفاع المشترك ضد الإرهاب الدولي و التطرف الديني و الحركات الانفصالية[1]. هذا ما جعل كل مؤشرات الفشل تتمحور حول إمكانية فشل روسيا و الصين في إطار هذه المنظمة فيما يتعلق بالأطماع الخارجية في منطقة آسيا الوسطى ، و كما فشلت اتفاقية التغلغل الأمريكي في دول أسيا الوسطى ، حيث طالبت الصين و روسيا بسحب القوات الأمريكية من قرغستان و أوزباكستان و لكنها قوبلت بالرفض من طرف الولايات المتحدة الأمريكية .

المطلب الثالث : تقييم الإستراتيجية الأمنية الروسية في منطقة آسيا الوسطى

من خلال دراسة السياسة الأمنية الروسية في دول أسيا الوسطى يمكن التوصل غلى أن روسيا كأحد أهم القوى الفاعلة على الساحة الدولية ، تسعى كأي دولة لها وزن على الساحة الدولية من خلال انتهاج سياسات أمنية خارجية من أجل تحقيق تطلعاتها و أهدافها على الساحة الداخلية و الخارجية ، فسياسة روسيا و بشكل عام تنطوي من خلال مؤشرات القوة و الفعالية .

كما تعمل من خلال سياستها الأمنية في دول أسيا الوسطى من خلال التصدي للتغلغل و الوجود الأمريكي في المنطقي و الذي تعتبره روسيا تهديدا لمصالحها القومية هناك ، خاصة و إن روسيا تعتبر منطقة أسيا الوسطى مجالا حيويا لها و مجالا جيوبوليتيكي خاص بها و هي الوحيدة التي يحق لها في بسط نفوذها و بسط سيطرتها على المنطقة من خلال العديد من السياسات المنتهجة في هذا الصدد .

إن العودة القوية لروسيا على الصعيد الدولي بشكل عام و على الصعيد الإقليمي بشكل خاص يتجلى بقوة بعد وصول الرئيس فلاديمير بوتين لسدة الحكم و غلانه عن السياسة الخارجية لروسيا الجديدة و التي أقرت من خلاله الدور الذي سوف تلعبه روسيا من خلال موقعها الجيوبوليتيكي و أنها أكبر قوة في منطقة أوراسيا .

[1]- عبد الناصر سرور ، **مرجع سابق** ، ص 57 .

سعي و تحول روسيا في سياستها الخارجية الجديدة إلى الجهود الدبلوماسية في تكريس علاقاتها مع دول الجوار و العمل على تكريس أهمية التعاون الأمني لمجابهة التهديدات المشتركة التي تجد دول أسيا الوسطى نفسها عاجزة على التصدي لها خاصة المشاكل و التهديدات التقليدية كالإرهاب و الجماعات المسلحة و المتطرفة ، و التي تشكل أيضا تهديدا للأمن القومي الروسي .

و لقد عمدت روسيا على ربط هذه الدول من خلال الكثير من الاتفاقيات الأمنية و الاقتصادية كمنظمة شنغهاي مثلا ، و ما يمكن أن يحققه مثل هذه الاتحادات العسكرية ، بفعل التواجد العسكري و التنسيق الأمني بين دول المنطقة و روسيا ، و يرى بعض دارسي منطقة آسيا الوسطى بأن روسيا نجحت إلى حد كبير في تحقيق أهدافها في دول أسيا الوسطى من خلال تركيزها على الجانب الأمني و العسكري لتحقيق المكاسب الاقتصادية و السياسية.[1]

و أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بأن روسيا هي الوحيدة القادرة على حماية دول منطقة آسيا الوسطى من مختلف التهديدات الأمنية كالإرهاب و الجريمة المنظمة ، و بشكل خاص انتشار تهريب المخدرات القادمة من أفغانستان حيث يشكل هذا تحديا كبيرا لدول الجوار ، كما أن دول الغرب و على رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على تضخيم أرقام احتياطات النفط في المنطقة لتجعل منها ذريعة لدخول المنطقة و التغلغل فيها بهدف فتح الاستثمارات فيها ، و تبرير تواجدها و تدخلها في المنطقة من خلال استعمال ورقة الديمقراطية و نشر حقوق الإنسان و الحريات العامة أو بذريعة مكافحة الإرهاب في المنطقة و هذا ليس إلا بهدف دمج المنطقة في الفضاء الغربي .[2]

و يرى بعض الدارسين أن روسيا تواجه الكثير من العراقيل في أسيا الوسطى فهي تحاول الاستفادة من دول أسيا الوسطى قدر الإمكان و هي في موقف استدراك أكثر ما يمكن استدراكه من ضياع المنطقة في ضل التنافس الدولي و الإقليمي عليها و هي غير قادرة إلى حد كبير على منع الزحف

[1]- لمى مضر الامارة، **مرجع سابق** ، ص284 .
[2]-جمال تراكة، **مرجع سابق** ، ص78 .

الأمريكي في المنطقة ، نظرا لأن روسيا محتاجة إلى الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من أي وقت مضى بسبب القروض الممنوحة لها لمواجهة الأزمة المالية التي تمر بها روسيا .

بالإضافة غلى ذلك غن روسيا خسرت الكثير من أوراقها في دول أسيا الوسطى نتيجة رغبة هذه الدول فلانفتاح على الغرب و الخروج من التبعية الروسية و من أهمها أوزباكستان التي أصبحت تسعى لأخذ مكانة و دور إقليمي مهم في المنطقة .

و لا يزال الكثير من العقبات في طريق روسيا من أجل تحقيق أهدافها و مصالحها ، خاصة اعتمادها الكبير على البعد الأمني ، فإن عدم وجود تطابق المصالح بين روسيا و دول أسيا الوسطى في الجانب الاقتصادي و السياسي مع تفاوت طموحات الدول بالإضافة إلى التشكيك في سياسة روسيا و تخوفهم من طموحات الإمبراطورية الروسية ، فقد حدثت أحداث مهمة صبت معظمها في المضلة الأمريكية مثل تغير رؤساء بعض الدول و قدوم رؤساء مواليين للولايات المتحدة الأمريكية .[1]

تجلت أهمية المسألة الأمنية في سياسة روسيا الخارجية تجاه دول أسيا الوسطى من خلال إدراك صناع القرار و القيادة السياسية في روسيا و كذلك في تطور العقيدة العسكرية الروسية ، و اهتمامها أكثر بالمجال الإقليمي و ذلك بهدف إعادة بناء منظومة أمنية تتوافق و تصورات التهديدات الخارجية على الأمن القومي و الإقليمي لروسيا .

و يظهر جليا في هذا الفصل الأهداف التي تسعى روسيا إلى تحقيقها من احتواء دول آسيا الوسطى و محاربة الجماعات المسلحة و المنظمات الإجرامية و الحركات الانفصالية في دول آسيا الوسطى و العمل على الحد من التغلغل الأمريكي في المنطقة ، كما استخدمت روسيا جملة من الوسائل و الآليات كالاتفاقيات و المعاهدات الدولية مع دول المنطقة كمنظمة الكومنولث و منظمة شنغهاي للأمن و التعاون ، كما كرست روسيا الأداة الدبلوماسية في سياستها الخارجية فضلا عن الانتشار العسكري الواسع و توزيع القواعد العسكرية في اغلب دول أسيا الوسطى و العمل بالتنسيق

[1]- لمى مضر الإمارة ، **مرجع سابق** ، ص284 .

الأمني معها في مواجهة الإرهاب في المنطقة نظرا لكون مواجهة التطرف و الإرهاب في المنطقة من أولويات السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية لأنه أصبح في نظرها من أكثر التهديدات التي يواجهها الأمن القومي الروسي و الأمن في المنطقة بشكل عام.[1]

كما أن لروسيا سياسة طاقوية نشيطة على المستوى العالمي لما تمتلكه من إمكانيات طاقوية كبيرة خاصة في مجال الغاز الطبيعي ، فهي تسعى لتأمين موارد الطاقة و تأمين طرق إمدادات النفط إلى الدول المستهلكة ، و هنا يتجلى مفهوم الأمن في بعده الطاقوي و مدى تأثيره في صنع معالم السياسة الخارجية الروسية .

[1]- علوي مصطفى، **خريطة جديدة: تحولات أمن الطاقة و مستقبل العلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية**، على الموقع : http://www.siyassa.org.eg/News/8769.aspx تاريخ التصفح، 22-09-2020 .

الخـــاتمة

خـــاتمة :

من خلال العرض المنهجي الذي مررنا عليه في الدراسة يمكن استخلاص مجموعة من الاستنتاجات و التي تتمثل في :

تكمن أهمية منطقة أسيا الوسطى في بالنسبة لروسيا في كونها تمثل مجالا جيويوليتيكي هاما و الذي يشكل بدوره مفتاح السيطرة على العالم ، فالتمركز في أسيا الوسطى يتيح الإطلالة الأكثر سهولة و الأقل تكلفة اتجاه العمق الروسي باتجاه الشمال بالإضافة إلى أن السيطرة على موارد أسيا الوسطى تتيح التحكم في إمدادات النفط و الغاز و المعادن و الموارد الزراعية إلى روسيا .

و السيطرة على ممرات أسيا الوسطى تتيح السيطرة على الممرات البرية و البحرية التي تربط بين الصين و أوربا ، و غير ذلك من الطرق و الممرات التي تتيح ضبط التفاعلات و العلاقات البينية التي تربط بين الأقاليم المحيطة بمنطقة أسيا الوسطى .

إن المشاكل الأمنية و التعقيدات الاجتماعية و السياسية و البيئية سواءا كانت تقليدية أو غير تقليدية و التي كانت سببا في فشل الدول في إدارة مواردها ، و المرتبطة بأمن دول أسيا الوسطى ترتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم الأمن القومي الروسي ، حيث تعتبر روسيا منطقة أسيا الوسطى جزءا من أمنها القومي و تعد من متطلبات الحفاظ على المصالح القومية و الحيوية الروسية في توجهات السياسة الخارجية الروسية اتجاه دول الجوار القريب ، و أمام هذا التنافس الدولي و الإقليمي على المنطقة كان لزاما على دول المنطقة المناورة في سياستها بين روسيا و الأطراف الأخرى مما تستفيد هي من هذه المنافسة .

تغيرت توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة أسيا الوسطى من خلال المنظور الجيوبوليتيكي المحض ، و ذلك من أجل الحفاظ على مناطق نفوذها هناك و خاصة بعد المحاولات الغربية لاختراق المجال الإقليمي الروسي . فتعتبر منطقة أسيا الوسطى الفناء الخلفي لروسيا الاتحادية و أي تهديد لأمن هذه المنطقة هو بمثابة تهديد للأمن القومي الروسي .

فمنطقة آسيا الوسطى لها مكانة خاصة لدى الدولة الروسية و لدى دول العالم بشكل عام ، فهي تقع في قلب القارة الأسيوية ، و تعتبر مجالا حيويا لروسيا بسبب التجاور الجغرافي بينهم ، فضلا عن التاريخ المشترك بين بلدان المنطقة .

قائمة الجداول :

الجدول رقم (1) : يمثل مساحة أقطار آسيا الوسطى.

الجدول رقم (2) : جدول يبين نسبة السكان تحت خط الفقر في دول آسيا الوسطى (2000).

الجدول رقم (3) :يبين متوسط الدخل الفردي الشهري في آسيا الوسطى (2000م).

الجدول رقم (4) :جدول يمثل أنظمة الحكم في دول آسيا الوسطى.

قائمة الخرائط :

الخريطة رقم (1) : تبين وحدة إقليم منطقة آسيا الوسطى منذ 1991 م.

الخريطة رقم (2) : تبين الوحدة الإقليمية لمنطقة آسيا الوسطى .

قائمة المصادر :

قائمة المراجع المعتمدة :

الكتب : باللغة العربية :

- تيموثي دن، الواقعية في عولمة السياسة العالمية: جون بيليس وستيف سميث (محرران) ، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004 .
- لمي مضر الإمارة: الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة و انعكاساتها تجاه المنطقة العربية، مركز الدراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات 73، بيروت، ط1، 2007.
- زبغنيو بريجنسكي ، رقعة الشطرنج الكبرى السيطرة الأميركية وما يترتب عليها جيواستراتيجيا، مركز الدراسات العسكرية، ط2، 1999 .
- محمد المجذوب ، التحولات الإستراتيجية في العلاقات الأمريكية الروسية، ط1،(لبنان: دار المنهل اللبناني، 2010)
- ناصر زيدان ، دور روسيا في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا من بطرس الأكبر إلى فلاديمير بوتين، ط1، (بيروت: دار العربية للعلوم ناشرون، 2013)• يوسف عكوش ، الأمن القومي العربي: تحديده وتعريف مصادر تهديده وإستراتيجية حمايته (عمان: جمعية المطابع التعاونية ، 1989).
- محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية و الإقليمية،(القاهرة: الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام)
- عامر مصباح ، تحليل السياسة الخارجية ، (الجزائر ، دار هومة للنشر و التوزيع ، 2018).
- مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية دراسة نظرية ،(عمان، دار الكتاب العربي،1991).
- مطر جميل وعلى الدين هلال ، النظام الإقليمي العربي : دراسة في العلاقات السياسية العربية (بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية)،1999.

- محمد رضا جليلي ، تيري كلينر ، جيوسياسية آسيا الوسطى: منشورات دار الاستقلال للثقافة و

العلوم القانونية، 2004 .

- عاطف السعداوي ، "آسيا الوسطى و القوقاز: تواجد أمريكي تراجع روسي ،مد استقلالي شيشاني"، حولية أمتي في العالم، العدد 02 ،القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، 2001-2002 .•عاطف عبد الحميد ، استعادة روسيا مكانته القطب الدولي : أزمة الفترة الانتقالية ،الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات ، 2009).

- سميح عبد الفتاح ، انهيار الإمبراطورية السوفياتية، دار الشروق للنشر و التوزيع، رام الله: فلسطين ، 1996 .

- رويشن فوزي،التنافس الدولي على الطاقة في قزوين،طنطا،مطابع غباشي، ط1،2005 .

- أحمد نوري النعيمي ، العلاقات التركية الروسية: دراسة في الصراع و التعاون ، عمان، دار زهران للنشر و التوزيع، ط1، 2011 .

- كلير مايكل، الحروب على الموارد الجغرافية الجديدة للنزاعات العالمية، ترجمة عدنان حسن، دار الكتاب العربي، لبنان، 2002 .

- محمد السيد سليم ، محررون ، طريق الحرير الجديد ، مركز الدراسات الأسيوية ، جامعة القاهرة ،2001 .

- محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ط2،1998.

- لطفي السيد الشيخ ، الصراع الأمريكي الروسي على منطقة أسيا الوسطى ،(القاهرة : دار الأحمدي للنشر، ط1، 2006 .

- حسين بوقارة ، السياسة الخارجية دراسة في عناصر التشخيص و الاتجاهات النظرية

للتحليل، الجزائر، دار هومة، 2012.

- عمار جفال ، التنافس التركي الإيراني في آسيا الوسطى و القوقاز، مركز الإمارات، أبوظبي، 2005.
- محسن حساني ظاهر العبودي، توسيع حلف الناتو بعد الحرب الباردة: دراسة في المدركات والخيارات الإستراتيجية الروسية، جامعة بغداد، دار الجنان للنشر و التوزيع، 2013.
- درويش فوزي، التنافس الدولي على الطاقة في قزوين، طنطا : مطابع غباشي، ط1، 2005.
- سرحان محمد علي، أمركة العولمة في الشرق الأوسط و أسيا الوسطى: صفحات للدراسة و النشر، دمشق، ط1، 2007.
- قاسم دحمان : السياسة الخارجية الروسية في أسيا الوسطى و القوقاز، إصدارات أي_ كتب، لندن، مارس 2016.
- لمي مضر جريئ الغمارة، المتغيرات الداخلية و الخارجية في روسيا الاتحادية و تأثيرها على سياستها اتجاه منطقة الخليج العربي، (الإمارات، مركز الدراسات و البحوث الإستراتيجية، ط1، 2003.

المجلات :

- علاء جمعة محمد ، منظمة شنغهاي للتعاون، آفاق التعاون الأمني الجديد في أسيا ، السياسة الدولية أحمد فريجة ولدمية فريجة، الأمن و التهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة، دفاتر السياسة و القانون، العدد 14، جانفي 2016، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، بسكرة، الجزائر.
- افتتاحية مجلة الجيش، مجلة الجيش،(الجزائر: مؤسسة المنشورات العسكرية، عدد 589 ،أوت 2012).
- جميلة علاق وخيرة ريفي، "مفهوم الأمن بين الطرح التقليدي و الطروحات النقدية الجديدة"، ملتقى دولي حول الجزائر والأمن قي المتوسط: واقع وآفاق، (جامعة منتوري قسنطينة: كلية العلوم السياسية، 29 -30 أفريل 2008).
- شهاب مفيد محمود ، "نحو مفهوم واقعي للأمن القومي العربي"، ورقة قدمت إلى أعمال المؤتمر الدولي الأول، (بيروت: مركز الدراسات العربي الأوروبي، ط2 ،1997).
- مصطفى علوي، "الأمن الإقليمي: بين الأمن الوطني والأمن العالمي"، مجلة الأهرام، (القاهرة: العدد 4 ،أفريل 2005)
- سمير أمين، "النزعة العسكرية الأمريكية في ظل النظام الدولي الجديد، " مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، عدد 90 (1992).
- حسين معلوم ، الإستراتيجية الأمريكية في أسيا الوسطى: الواقع و الأفاق، مجلة السياسة الدولية، العدد 147، 2002 .

- رضا دمدوم ،"قراءة في مفهوم الأمن الإنساني"، مجلة العالم الإستراتيجي،(العدد 4،جوان 2008).
- مهدي عبد العزيز الراوي ، "توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة"، مجلة دراسات دولية، العدد 32 ،جامعة بغداد، 2008 .
- الكسندرفيش ليونيد، "القوقاز: مركز السيطرة على العالم و حلبة الصراع المقبلة بين الدول العظمى"، مجلة الأنباء، العدد 39،الكويت، جانفي،2008.
- عبد الناصر سرور ، الصراع الإستراتيجي الأمريكي الروسي في أسيا الوسطى و بحر قزوين وتداعياته على المنطقة، مجلة جامعة الأزهر بغزة، المجلد 11،-1-b .
- باسل الحاج جاسم، خريطة الحركات الإسلامية في آسيا الوسطى ، دول منظمة (شنغهاي) بين أخطار الإرهاب ووصول الثورات الملونة، المركز العربي لدراسات أسيا الوسطى و القوقاز، نقلا عن صحيفة الحياة .
- مصطفى علوي، الأمن الإقليمي بين الأمن الوطني و الأمن العالمي، مجلة المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الإستراتيجية، العدد 4، 2005 .
- هويدا سعيد، حقائق و أرقام. أسيا الوسطى و القوقاز تشابك الثروات و الأعراق و المصالح الدولية ، البيان، 2002 .
- محمد السيد سليم، التحولات الكبرى في السياسة الخارجية، مجلة السياسة الدولية، 2007 .
كمال مساعد، عقيدة عسكرية روسية جديدة : الناتو و الولايات المتحدة ، جريدة الأخبار،(لبنان، 15 تشرين الأول 2014، العدد 2419).
- جمال منصر،"تحولات في مفهوم الأمن...إلى الإنساني"، ملتقى دولي حول الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق، (جامعة قسنطينة: قسم العلوم السياسية، 29-30 أفريل 2008.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 1994 .

الرسائل الجامعية :

- نجيم حدفاني ، "العالقات الصينية الأمريكية بين التنافس و التعاون: فترة ما الحرب الباردة" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية و العالقات الدولية، تخصص: دراسات آسيوية، جامعة الجزائر.3. ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، قسم العلوم السياسية و العالقات الدولية، الجزائر، 2011.
- سهام حروري ، "السياسة الخارجية الروسية لما بعد الحرب الباردة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية، فرع العالقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، باتنة، 2004.
- عادل عباسي ، "السياسة الروسية تجاه الجمهوريات الإسلامية المستقلة: فرصها وقيودها"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العالقات الدولية، جامعة الجزائر- بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعالقات الدولية، الجزائر،2007 .
- نسيمة طويل،الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق أسيا دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة"،(أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010.
- لزهر وناسي ، "الإستراتيجية الأمريكية في آسيا الوسطى وانعكاساتها الإقليمية بعد 11 سبتمبر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، باتنة، 2009 .
- مولود بلميلود ، المصالح القومية لروسيا الاتحادية في دول أسيا الوسطى، دراسة في البعد الأمني، مذكر مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية و دراسات أسيوية،جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، الجزائر، 2019 .

- سامية ربيعي ، آليات التحول في النظام الإقليمي –النظام الإقليمي لشرق آسيا- (مذكرة معدة لنيل شهادة الماجستر في العلوم السياسية فرع العلاقات 1 الدولية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ،2007-2008 .
- علي لراري، "الرهانات النفطية والأمنية في آسيا الوسطى"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع العالقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعالقات الدولية، الجزائر.

المواقع الإلكترونية :

- إبراهيم عرفات ، آسيا الوسطى التنافس الدولي في منطقة مغلقة، السياسة الدولية، عدد 167، يناير 2007.
- أسماء احمد شوكت على عبد البديع ،القيادة السياسية و التغير في السياسة الخارجية الروسية تجاه دول أسيا الوسطى ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و الاقتصادية و السياسية : تاريخ زيارة الموقع 21 أوت 2020 على الموقع الإلكتروني : https://democraticac.de/?p=3465.
- حسام سويلم، القواعد العسكرية في آسيا الوسطى، السياسة الدولية، أفريل 2006، على الموقع : http://digital.ahram.org.eg/articles.
- حسين براري، "أمن إسرائيل صراعات الأيديولوجيا والسياسية "، دراسات إستراتيجية. العدد 143، سبتمبر 2004 .متحصل عليهمن : http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/SBOK20.HTM.
- حنان أبو سكين ، التنافس الدولي في آسيا الوسطى : الصراع و التعاون ، المركز العربي للبحوث و الدراسات ، 2014. على موقع الإنترنت: http://www.acrseg.org/2370 زيارة الموقع في 2020/06/27 .
- عبد الله صالح ، القواعد الأمريكية و صراع المصالح في أسيا الوسطى ، 10 أكتوبر على الموقع : http://alasr.ws/articles/view/6889.
- رنا مقداد ،أسيا الوسطى : خارطة الصراع الدولي و نقاط الشراكة و التناقض ،على الموقع الإلكتروني : https://kassioun.org.
- علوي مصطفى، خريطة جديدة: تحولات أمن الطاقة و مستقبل العلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، على الموقع :http://www.siyassa.org.eg/News/8769.aspx.

باللغة الأجنبية :

الكتب :

- A.J.R. Groom, , Foreign Policy Analysis : From Little Acorn to Giant Oak?, International Studies, (2007).
- Leszek Buszynski, Russian Foreign Policy after the Cold War. London: (Praeger Publishers, 1996).
- Zbigniev Brzezinski ،The Grand Chessboard: American Primacy and its Geostrategic Imperatives (new York ; basics books , 1999 .
- David Allen Baldwin, "Security studies and the end of the coldwar", world politics, (vol 01, n°48,.
- James N. Rosenau, The Study of Global Interdependence, Essays on The-Transnationalization of World Affairs, U K: Frances Printer Ltd. 1980.
- Jean Jacques Roche, Théories des Rolations internationales, (Paris: Montchrestien, 5éme édition, 2004).
- Keith Krause and Micheal Williams, Critical Security Studies, (Minneapolis: University of Minnesota Press ,1997).
- Lutz kleveman, The new great game: Blood and Oil in Central Asia, Atlantic books, London in 2003.
- Neack, Laura, The New Foreign Policy: Power Seeking in aGlobalized Era, Second Edition, (New York: Rowman & Littlefield Publishers Inc, 2008).
- Scott Haas, Central Asia: A study of history, society, culture andits effects on the current politacal and economic ideologies oftoday's leaders, (USA: Hawaii pacific university, master of arts, diplomacy and military study, 2008).
- Stephen Larrabee, NATO's Eastern Agenda in a New Strategic Era (California: Rand Publishing, 2003).

المواقع الإلكترونية :

- Vadim Trukhachev, "NATO threatens Russia with it s missile défense system," Pravda.Ru, (June 10, 2011), (Retrieved June 13, 2011). in siteweb;http://english.pravda.ru/world/europe/20-08-2020/118167-nato_russia-0/ .
- Christine Sylvester, Feminist Theory and Gender Studies in International Relations.22-08-2020- in site web; http :// csf.colorado/edu/ftgs/femir.html site web ،https://www.wikipedia.org
- Russian Geography – Region of Russia :23/08/2014, in site web: http://www.rusemb.org.uk/russian geography/ .
- The Importance of Central Asia for Russia's Foreign Policy. 28-08-2020- in site web;https://www.ispionline.it/en/pubblicazione/ .
- William Ishaya Odisho, Assyrian Information Management : forum, in site web;http://www.atour.com/forums/arabic/115.html .

فهرس المحتويات :

خطة الدراسة.....5

ملخص البحث 7

Summuary.....8

المقدمة.....أ

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي و النظري للدراسة.....12

المبحث الأول: مفهوم الأمن.....12

المطلب الأول: الأمن باعتباره مفهوما متنازعا حوله 12

المطلب الثاني: الأمن بين أفقية الأبعاد و عمودية المستويات 15

المطلب الثالث: المقاربات النظرية المفسرة للأمن 26

المبحث الثاني: مفهوم السياسة الخارجية 31

المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية و المفاهيم المرتبطة بها 31

المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية 38

المطلب الثالث: وسائل و مؤسسات تنفيذ و صناعة السياسة الخارجية.....48

المبحث الثالث: الأهمية الإستراتيجية لدول آسيا الوسطى.....62

المطلب الأول: مفهوم النظام الإقليمي و تطبيقاته على آسيا الوسطى.....62

المطلب الثاني: الخصائص الجيوسياسية لمنطقة آسيا الوسطى.....67

المطلب الثالث : الواقع الاقتصادي و الحضاري و السياسي لمنطقة آسيا الوسطى.....72

الفصل الثاني: مهددات الأمن الروسي القادمة من جيوسياسية آسيا الوسطى.....82

المبحث الأول: التهديدات الأمنية في آسيا الوسطى.....82

المطلب الأول: التهديدات التقليدية.....82

المطلب الثاني: التهديدات غير تقليدية.....87
المطلب الثالث: الحراك السياسي في دول آسيا الوسطى.....89
المبحث الثاني: توسع حلف شمال الأطلسي شرقا نحو منطقة آسيا الوسطى.....93
المطلب الأول: دوافع و أهداف التوسع.....93
المطلب الثاني: جدلية العلاقة بين روسيا و حلف الشمال أطلسي.....103
المطلب الثالث: طبيعة التهديدات المترتبة على توسع الحلف نحو آسيا الوسطى 114
المبحث الثالث: الأمن الروسي ضمن صراع المصالح الدولية على آسيا الوسطى.....123
المطلب الأول: الوجود الأمريكي في منطقة آسيا الوسطى.....123
المطلب الثاني: مجال التأثير التركي الإيراني في المنطقة.....125
المطلب الثالث: الوجود الصيني في منطقة آسيا الوسطى.....130
الفصل الثالث: تكلفة التواجد الروسي في منطقة آسيا الوسطى.....134
المبحث الأول: التحديات الأمنية لروسيا في منطقة آسيا الوسطى.....134
المطلب الأول: مدركات التهديد في السياسة الأمنية الروسية.....134
المطلب الثاني: الوجود العسكري الروسي في دول آسيا الوسطى.....137
المطلب الثالث: الحرب على الإرهاب في صلب الإستراتيجية الأمنية الروسية في منطقة آسيا
الوسطى.....141
المبحث الثاني: الإستراتيجية الأمنية الروسية في منطقة آسيا الوسطى:فرصها و قيودها.....144
المطلب الأول: أهداف السياسة الأمنية الروسية في المنطقة.....144
المطلب الثاني: وسائل و آليات تنفيذ السياسة الأمنية الروسية في منطقة آسيا الوسطى.....147
المطلب الثالث: تقييم الإستراتيجية الأمنية الروسية في منطقة آسيا الوسطى.....153
خاتمة 158

قائمة الجداول 160

قائمة المصادر:..... 160

فهرس المحتويات.....171